

مركز التعليم المفتوح

مشروعات ريفية صغيرة

دكتور
إبراهيم إبراهيم ريحان
أستاذ التنمية الريفية
كلية الزراعة - جامعة عين شمس

دكتور
مجدى على يحيى
أستاذ التنمية الريفية
كلية الزراعة - جامعة عين شمس



مركز التعليم المفتوح

مشروعات ريفية صغيرة

إعـــداد

الدكتور

إبراهيم إبراهيم ريحان

أستاذ التنمية الريفية ووكيل

الكلية للدراسات العليا والبحوث

الدكتور

مجـدي علـي يحيـي

أستاذ التنمية الريفية

كلية الزراعة - جامعة عين شمس

حقوق النشر

اسم الكتاب: مشروعات ريفية صغيرة

المؤلفان: أ.د/ ابراهيم ابراهيم ريحان

أ.د/ مجدي علي يحيى

رقم الإيداع : ١٠٩٤٥ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولي : ٨-٢٩٠-٢٣٧-٩٧٧

الطبعة الأولى : ٢٠٠٧

مقدمـــة

تعتبر المشروعات الصغيرة إحدى المـــداخل الأساســـية التـــي يمكـــن الاعتماد عليها في تنمية المجتمع المصري إذا ما أحسن توجيهها وتيسير ســـبل مواجهة مشاكلها لتشارك وبفاعلية في معظم مجالات الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

وتمثل الصناعات الصغيرة الجزء الأكبر من القطاع الخاص، كما يعد الجانب الأعظم منها صناعات مغذية لصناعات أكبر حجماً. كمـــا أنهـــا تمثـــل المضمار الحقيقي لخلق مناخ المنافسة الصناعية الذي هو أساس التقدم والإبداع والابتكار.

ويستهدف هذا المؤلف تبسيط الإطار المعرفي للمشروعات الصغيرة بصفة عامة والريفية منها علي وجه الخصوص .. حتى يمكن لدارسي هذا المقرر تطبيق بعض من التجارب الناجحة لتنمية المجتمع المحلي القائمة علي تبنى فكرة العمل الحر من خلال المشروعات الصغيرة التي تقوم علي خصوصيات البيئة المحلية ومواردها .. بما يسهم في مواجهة قضيتي الفقر والبطالة من جهة وتحسين مظاهر البيئة من جهة أخرى.

وقد حاول المعدان أن يقدما تصوراً لهذا المقرر بما يخدم الطلاب الملتحقين بنظام التعليم المفتوح بكلية الزراعة – جامعة عين شمس.

ونسأل الله التوفيق لخدمة أبنائنا الطلاب ومصرنا الحبيبة ..

المعدان

المحتويات

الفصل الأول
المشروعات الصغيرة

الفصل الأول

المشروعات الصغيرة

تمهيد :

منذ البدايات الأولي للألفية الثالثة حظيت قضية الفقر بوجه عام والفقر الريفي بوجه خاص اهتمام الدول العربية، فلم تعد القضية تقتصر علي مجرد الافتقار إلى الدخل وعدم كفايته لتأمين الحد الأدنى للمعيشة المقبول اجتماعياً لملايين البشر، إنما تجاوزتها لتشمل فقر القدرة الذي ينصرف إلى تدنى مستوي قدرات الإنسان العربي إلى الحد الذي يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها.

ولعل من أسباب هذا الاهتمام المتزايد أن عدد سكان الدول العربية وبخاصة في البلدان الفقيرة منها قد تنامي بشكل كبير بحيث أصبحت النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة عاجزة عن محاربة الفقر الذي يتفشى نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة مع ضعف ومحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة.

بيد أنه أتضح خلال الآونة الأخيرة أن أساس المشكلة لا يكمن فقط في مسألة الزيادة السكانية، بل ثمة أيضاً مسألة الاختلالات التي شهدها الاقتصاد الكلي لعديد من دول المنطقة عندما شرعت في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وما نتج عنها من آثار سلبية أضعف قدرتها علي الحد من الفقر، وأصبح نجاحها في المدى الطويل رهناً بقدرة الحكومات علي حماية أكثر شرائح المجتمع هشاشة وضعفاً خاصة في المناطق الريفية.

الفقر الريفي :

وترتفع معدلات الفقر في المناطق الريفية إذا ما قورنت بالمناطق الحضرية. وقد يحلو للبعض الربط بين ظاهرة الفقر والمناطق الريفية، ويبالغون في ذلك بالقول بأن الفقر الريفي ربما يكون في الأساس المصدر الرئيسي للفقر الحضري، حيث يهاجر فقراء الريف إلى المناطق الحضرية ويستقرون فيها بحثاً عن فرص للعمل، ومع تزايد أعدادهم تتكون بؤر الفقر الحضرية. وتؤكد الإحصائيات أن أغلب فقراء العالم يتركزون في المناطق الريفية حيث يعيش

حوالي 75% من الفقراء الذين ينفقون أقل من دولار أمريكي واحد يومياً علـــي مستوي العالم في المناطق الريفية.

ولا تختلف الدول العربية ومنها مصر عن هــذا الــسياق فالبيانـــات والمعلومات المتاحة حول مدى انتشار الفقر الريفي في المنطقة العربيـــة رغـم قلتها وتضاربها في بعض الأحيان، كما أنها ليست بالحداثة والجودة التي نستطيع من خلالها التعبير بدقة عن واقع الظاهرة، يدرك الجميع أن ظاهرة الفقـــر فـــي الوطن العربي ريفية الطابع وأنها وصلت إلى مرحلة خطيرة يصعب تجاهلها.

وطبقاً للإحصائيات المتاحة عام 1988، يعيش حــوالي 43.5 مليـــون مواطن ريفي عربي تحت خط الفقر يمثلون نحو 42% من إجمـــالي الـــسكان الريفيين، وما يقرب من 21% من إجمالي سكان الدول العربية مجتمعه[14].

وطبقاً لما ورد في تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حول تقييم الفقر الريفي في دول الشرق الأدنى وشمال إفريقيا الصادر عـــام 2003 بلـــغ إجمالي عدد الفقراء الريفيين في أثنى عشر دولة عربية – الجزائر، جيبـــوتي، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، الصومال، السودان، ســـوريا، تـــونس، غـــزة والضفة الغربية، واليمن – حوالي 52.1 مليون فقير يمثلون نحو 44.6% مـــن إجمالي سكان الريف بتلك الدول، ونحو 66.3% من جملة الفقراء في الريـــف والحضر علي حد سواء[25].

وبمقارنة أعداد الفقراء الريفيين في الدول العربية طبقاً لمـــا ورد فـــي الإحصائيتين السابقتين يتضح أن عدد فقراء الريف في 12 دولة عربيـــة فقـــط تجاوز جملة عدد الفقراء الريفيين في جميع الدول العربية عـــام 1988 بزيـــادة تعادل حوالي 8.6 مليون فقير.

هذا الواقع المرير يلقي عبئاً ثقيلاً علي الدول العربية من حيثِ ضرورة صياغة استراتيجية فعالة لمكافحة الفقر والحد منه.

حيث تعتبر قضية تخفيف وطأة الفقر عن كل من الفقراء ومحـــدودي الدخل من أهم القضايا علي أجندة صانع القرار، وذلك لما لتلك القضية من أبعاد اقتصادية واجتماعية هامة. وتعرف (El-Laithy, and El-Ehwany, 2001) الفقر علي أنه تلك الحالة التي تنشأ عن عدم كفاية دخل الأفراد لتوفير متطلباتهم من الحاجات الأساسية. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مفهوما أكثر اتساعاً للفقر من ذلك التعريف الذي يعتمد علي مستوي الدخول فقط، حيث اشتمل ذلك المفهوم علي كل من الحد الأدنى من الدخل والاستهلاك، بالإضـــافة إلى بعض المقاييس التي تعبر عن التنمية البشرية ممثلة في: مستويات التعلـــيم،

والصحة، والحالة الغذائية، وبعض المقاييس الأخرى مثل: الأمن والأمان، وشبكات الأمان الاجتماعي[58].

الخصائص المميزة للفئات الفقيرة :

أشارت العديد من الدراسات إلى أن أهم الخصائص المميزة للفئات الفقيرة هي: انخفاض مستويات الدخول، وانتشار أمراض سوء التغذية، وارتفاع معدل وفيات الأطفال، وانخفاض مستويات التعليم، وصعوبة الحصول علي وظائف، وتدني جودة المسكن، هذا بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات الرئيسية مثل المياه والصرف الصحي.

ولقد بلورت (*دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح العقد الاجتماعي مصر 2005*) أهم الخصائص التي يمكن الاعتماد عليها في تمييز الفقراء عن غير الفقراء في المجتمع في خمس مجموعات أساسية هي: خصائص الأسرة وتشمل (حجم الأسرة، ومعدل الإعالة، ونوع رب الأسرة، وعمر رب الأسرة) ، والبعد الجغرافي، وخصائص المسكن وتشمل (ملكية المسكن، وهيكل المسكن) ، وخصائص التعليم ، وأخيراً الحالة الوظيفية [39].

1 ـ خصائص الأسرة :

غالباً ما يتم تصنيف الأسر كبيرة الحجم علي أنها أسر فقيرة، نتيجة لارتفاع معدلات المواليد في تلك الأسر، ومن ثم زيادة عدد أفراد الأسرة (الأقل من 15 سنه) وبالتالي ترتفع معدلات الإعالة في تلك الأسر مما يؤدي إلى زيادة معاناة الأسرة. وقد أكدت العديد من الدراسات علي العلاقة الطردية بين حجم الأسرة ومستوي الفقر، وتنطبق تلك العلاقة سواء في الريف أو في الحضر علي الرغم من ارتفاع متوسط حجم الأسرة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية علي مستوي محافظات الجمهورية.

وقد أوضحت نتائج دراسة (Datt et al., 1998) – والتي اعتمدت علي بيانات المسح المتكامل للأسرة في مصر Egypt Integrated Household Survey (EIHS) – أن متوسط حجم الأسرة علي مستوي إجمالي الجمهورية يبلغ حوالي 5.82 فرد. وقد بلغ ذلك المتوسط في الأسر التي تعاني من الفقر المدقع حوالي 8 أفراد، في حين بلغ هذا المتوسط حوالي 5.4 في الأسر غير الفقيرة[56]. كما أوضحت نتائج دراسة (EL-Laithy amd El-Ehwany, 2001) – والتي اعتمدت علي بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام 1999 / 2000 – أن متوسط عدد الأفراد يبلغ حوالي 7.2 ،

5.6 فرد في الأسر الفقيرة وغير الفقيرة علي الترتيب في الحضر، مقارنة بحوالي 6.8 ، 4.8 في الأسر الفقيرة وغير الفقيرة علي الترتيب في الريف[58].

كما أوضحت دراسة (Datt et al., 1998) أن التركيب العمرى لأفراد الأسرة غالباً ما يكون العامل المؤثر في تحديد المستوي الاقتصادي للأسرة، حيث أن ارتفاع عدد الأفراد في الفئتين العمريتين أقل من 15 سنه، 60 سنه فأكثر (الأفراد خارج قوة العمل) من شأنه رفع معدل الإعالة. حيث بلغ معدل الإعالة في الأسر التي تعاني من فقرٍ مدقع 127%، أي أن هناك 100 فرد من داخل قوة العمل يعولون 127 فرداً من خارج قوة العمل. في حين بلغ معدل الإعالة في الأسر الفقيرة 101%، بينما بلغ 74% في الأسر غير الفقيرة.

كما أشارت دراسة (EL-Laithy amd El-Ehwany, 2001) إلى أن معدل إعالة الأطفال – والتي تعرف علي أنها عدد الأفراد في الفئة العمرية (أقل من 15 سنه) مقسوماً علي عدد الأفراد في سن العمل – بلغ نحو 161%، 141% في الأسر الفقيرة وغير الفقيرة علي الترتيب في الحضر، في حين بلغ 179%، 160% في الأسر الفقيرة وغير الفقيرة علي الترتيب في الريف[58].

أما بالنسبة لنوع رب الأسرة فقد أشارت العديد من الدراسات إلى تركز الفقر في الأسر التي تعولها أنثى. كما أشارت دراسة Rutstein and Johnson (2004) ودراسة Abu Gazaleh et al. (2004) إلى أهمية الاعتماد علي الحالة الاجتماعية لرب الأسرة بالإضافة لنوعه للتمييز بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، حيث ترتفع نسبة الفقر في الأسر التي تعولها أرملة وتعول أطفالاً [63].

ومن الخصائص – التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد الأسر الفقيرة – عمر رب الأسرة. فعلي سبيل المثال تكون الأسر التي أربابها من صغار السن أكثر عرضه للفقر إذ يكون لرب الأسرة أطفال صغار – مما يزيد من عبء معدل الإعالة– كما أنه لا يكون لديه ثروة متراكمة. إلا أنه مع تقدم عمر رب الأسرة يبدأ معدل الفقر في الانخفاض نتيجة لانخفاض معدل الإعالة وارتفاع مستوي خبرة ودخل رب الأسرة بالإضافة إلى ارتفاع ثروته[63].

2 – البعد الجغرافي :

يعتبر البعد الجغرافي أحد المتغيرات الأساسية في التعرف علي خصائص الفقراء، وتوضح معظم الأدبيات الاقتصادية تركز الفقراء في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. وقد أوضحت دراسة (Khan, 2001) أن السبب في ذلك يرجع إلى أن فقراء الريف يواجهون ظروفاً معيشية صعبة.

وتتمثل أهم تلك الظروف في قصور إتاحة كل من: التعليم، والرعاية الصحية، ومياه الشرب النقية، والمرافق الصحية، والإسكان، والنقل والمواصلات.

3 – خصائص المسكن :

تعد خصائص المسكن مؤشراً لمستوي معيشة الأسرة، حيث قسمت دراسة (Datt et al., 1998) تلك الخصائص إلى مجموعتين أساسيتين وهما: ملكية المسكن، وهيكل المسكن (ويشمل نوع مواد بناء الحوائط والأسقف والأرضيات). وقد أوضحت نتائج الدراسة تركز الفقراء في المنازل ذات الأسقف والحوائط غير الدائمة (مثل الأسقف والحوائط المصنوعة من القش والطين) ، في حين يتركز غير الفقراء في تلك المنازل ذات الأسقف والحوائط الدائمة (مثل الأسقف والحوائط المصنوعة من الأسمنت والأحجار والخشب) . أما عن تأثير ملكية المسكن فيختلف معنوياً في الحضر عن الريف، حيث وجد أن 90% من الأسر (فقراء وغير فقراء) في الريف يملكون المسكن الذي يقطنون فيه. ومن ثم يلعب هيكل المسكن دوراً هاماً في تحديد الفقراء في الريف حيث يقطن الفقراء في منازل مصنوعة من القش والطين[56].

4 – خصائص التعليم :

يلعب التعليم دوراً هاماً في تحديد المستوي الاقتصادي للأسر. وذلك لما له من ارتباط وثيق بالدخل وتوفير فرص العمل. وقد أشارت عديد من الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين مستوي الفقر والمستوي التعليمي، حيث أن معظم الفقراء الذين التحقوا بالتعليم لم يحصلوا سوي علي تعليم أساسي فقط، مما يدل علي الدور الهام الذي يلعبه التعليم في الحصول علي الدخل والحصول علي فرص عمل جيدة.

وقد أوضحت دراسة (Datt et al., 1998) انخفاض متوسط سنوات التعليم للأسر الفقيرة علي مستوي الجمهورية سواء بالحضر أو بالريف. كما أوضحت تزايد معدلات الأمية في الأسر الفقيرة، وذلك باختلاف النوع (الذكور والإناث) ، وباختلاف البعد الجغرافي (الريف والحضر) . وترجع الدراسة أسباب عدم الالتحاق بالدراسة والتسرب من العملية التعليمية ليس فقط لعدم توافر المدارس بل بصورة رئيسية إلى ارتفاع النفقات المادية للعملية التعليمية، حيث تفاضل الأسر بين ارتفاع تكاليف الدراسة وتكلفة الفرصة البديلة التي قد تواجهها الأسرة لحاجتها إلى الدخل الذي قد يدره أبناؤها[56].

5 – الحالة الوظيفية :

أشارت العديد من الأدبيات إلى العلاقة الموجبة بين ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات البطالة، حيث وجد أن معظم الأفراد المنتمين إلى المجموعات الفقيرة هم من المتعطلين. الأمر الذي قد يرجع إلى عدم التحاق الفقراء بالتعليم أو الاستمرار فيه، مما يؤدي إلى تدنى فرص حصولهم علي وظائف ملائمة[58].

قياس الفقر :

أشارت (*دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح العقد الاجتماعي مصر 2005*) التي أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إلى أن هناك اتجاهات مختلفة لقياس الفقر، حيث يعتمد ذلك علي مؤشر الرفاهة المستخدم سواء أكان الدخل أم الإنفاق، كما يعتمد أيضاً علي خط الفقر المستخدم (مطلق أم نسبي) . وقد اتفق معظم الاقتصاديين علي المؤشرات النقدية في قياس الفقر[60]. حيث أن المستوي المادي لمعيشة الأفراد هو الذي يحدد مدى رفاهيتهم، ومن ثم يمكن تعريف الفقراء علي أنهم تلك المجموعة من الأسر التي يقع مستوي دخولها أو إنفاقها تحت مستوي معين من الدخل أو الإنفاق أي تحت خط الفقر[63].

وقد ظهرت مؤشرات بديلة، منها مؤشر الثروة لقياس الأوجه المختلفة للرفاهة، والتي يمكن استخدامها في حالة عدم توافر بيانات عن الدخل والإنفاق. وتتعلق تلك المؤشرات بامتلاك الأصول، وبمدى القدرة علي الوصول إلي الخدمات المختلفة، وهي بذلك تقيس الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفرد. ونظراً لعدم توافر بيانات تفصيلية عن الدخل والإنفاق فقد اعتمدت دراسة (الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح العقد الاجتماعي مصر 2005) علي مؤشر مركب لثروة الأسر يمكن من خلاله التمييز بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة. حيث اشتمل مسح العقد الاجتماعي علي بيانات تغطي مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية في مصر[39].

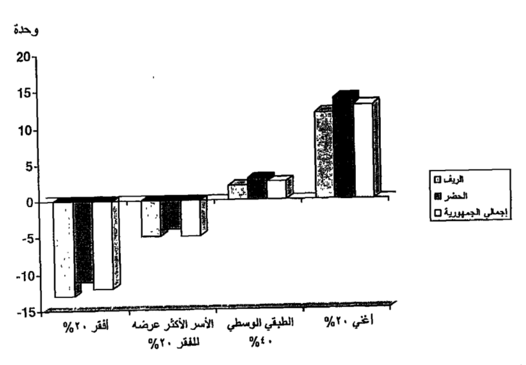
مؤشر الثروة :

اعتمد مسح العقد الاجتماعي مصر 2005 علي مؤشر الثروة كمقياس للفقر، حيث تضمن المؤشر خمس مجموعات من المتغيرات وهي: ملكية الأصول، وخصائص المسكن، والوضع الاقتصادي للأسر المصرية معبراً عنه بالحالة الوظيفية، والأمن والأمان، والظروف المعيشية[39].

وباستخدام مجموعةِ المتغيرات السابق ذكرها تم حساب مؤشر الثروة، حيث تم تقسيم المؤشر إلى خميسيات علي مستوي إجمالي الجمهورية، ولكل من الريف والحضر. وقد افترضت الدراسة أن الأسر الفقيرة هي تلك المجموعة من الأسر التي تنتمي للخميس الأول (Q_1) والتي تمثل أدنى 20% من الأسر وفقـا لترتيب مؤشر الثروة المحسوب، حيث أفاد تقرير البنك الدولي (World Bank, 2002) أن نسبة الفقراء في مصر تتـراوح مـا بـين 16.7% إلـى 19.6% بالاعتماد علي بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (2000/1999) . كمـا تفترض الدراسة أيضاً أن الخميس الثاني (Q_2) يعبر عن الـ 20% من الأسـر الأكثر عرضه للفقرِ، أما الخميس الثالث (Q_3) والرابع (Q_4) فيمثلـون الطبقـة الوسطي، ويمثل الخميس الأخير أغني 20% من الأسر[39].

ويعرض الشكل رقم (1) قيم متوسط مؤشر الثروة للأسر التـي تقـع فـي الخميسيات المختلفة علي مستوي إجمالي الجمهورية والحضر والريف. ويتضح مـن الشكل ارتفاع معدلات الفقر في الريف عنها في الحضر وإجمالي الجمهورية.

شكل رقم (1) متوسط مؤشر الثروة في الخميسيات المختلفة



المصدر: مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2005، " دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح العقد الاجتماعي مصر 2005".

ولقد تضمنت استراتيجية الحد من الفقر الريفي بالدول العربية، كما وردت في الدراسة القومية حول الحد من الفقر الريفي في الدول العربية التي نفذتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية خمسة مداخل رئيسية هي[14]:

أولاً : تمكين ودعم فقراء الريف، وثانياً : تنويع مصادر الدخل، وثالثاً : المساواة في النوع الاجتماعي، ورابعاً : تحقيق مبدأ الحق في الغذاء، وأخيراً تنمية البنية الأساسية الريفية. ولقد خلصت الدراسة إلى أهمية أن تعمل تلك المداخل بالتوازي لكسر الحلقة الخبيثة المطلقة للفقر بمفهومه الشامل والمعني بتنمية القدرات الإنسانية. إلا أن قصور الموارد المادية في أغلب الدول العربية خاصة الفقيرة منها جعل من العسير التعامل مع ظاهرة الفقر الريفي من منظورها الشامل، لذلك اقتصرت نقطة البداية في أغلب الدول علي المدخل الثاني والذي يستهدف تنويع مصادر الدخل لتحسين الأوضاع الاقتصادية للفقراء بزيادة دخولهم للحد من ظاهرة فقر الدخول باعتباره أبشع صور الفقر وضوحاً.

وتعتبر المشروعات الصغيرة هي الترجمة العملية لمفهوم تنويع مصادر الدخل، حيث أوضحت الدروس المستفادة من التجارب التنموية الناجحة سواء في الدول المتقدمة أو النامية علي حد سواء أن المشروعات الصغيرة قد لعبت دوراً محورياً في إنجاز التنمية الشاملة والحد من الفقر لملايين البشر.

وفي ضوء البرنامج الانتخابي للسيد / رئيس الجمهورية قام الرئيس في برنامجه "*شبابنا يعمل* " بطرح رؤية جديدة تسمح بخلق فرص العمل من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص علي الاستثمار، وتشجيع القطاع المصرفي علي التمويل في مختلف القطاعات المولدة لفرص العمل. حيث تم وضع برنامج التشغيل الذي يتضمن مجموعة من البرامج الفرعية التي تهدف إلى توفير 4.5 مليون فرصة عمل في الست سنوات القادمة في مختلف القطاعات: الصناعة، التجارة، الزراعة، السياحة.

مساهمات المنشآت الصغيرة في الاقتصاد المصري :

أشار تقرير التنمية البشرية لمصر 2005 إلى أن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في القطاع المنظم وغير المنظم في كافة القطاعات غير الزراعية بالاقتصاد المصري، كانت تمثل المصدر الرئيسي للتشغيل في القطاع الخاص منذ الثمانينيات من القرن الماضي. وتختلف هذه المنشآت فيما بينها تبعاً لحجمها وموقعها وملكيتها ووضعها القانوني ونشاطها

الاقتصادي، ولكنها معاً، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشغيل تساهم بحصة كبيرة في إجمالي القيمة المضافة. وهي تقدم لشريحة كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المتوسط من السكان سلعاً وخدمات بأسعار في متناول يدهم.

وليست هناك إحصائيات دقيقة متاحة عن هذا القطاع، نظراً لصعوبة تقييم الأوضاع غير الرسمية وغير المسجلة لنسبة ضخمة من هذا القطاع. وعلي أية حال، فإن عدد المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر – التي تعرف بأنها تلك المنشآت التي توظف عدداً لا يتجاوز 50 عاملاً – قدر بنحو 3.3 مليون وحدة اقتصادية في عام 1998 ، مقارنة بعدد 2.9 مليون وحدة في عام 1988 . وقد بلغ متوسط عدد العمال في كل منشأة حوالي 2.2 عاملاً عام 1998 ، مقابل 1.95 عاملا في عام 1988 . أما بالنسبة لإجمالي العمالة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد زادت إلى نحو 7.3 مليون عامل، أي ما يعادل متوسط نمو بنسبة 2.8% سنوياً ، وما يمثل 38% من إجمالي العمالة في عام 1988 . وعلي أساس نفس معدل النمو، بلغ عدد العمال في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 8.3 مليون عامل في عام 2004 مع احتمال استمرار النمو في خلال السنوات القليلة القادمة[46].

تعريف المشروع الصغير :

يعرف المشروع الصغير بأنه أي نشاط زراعي أو صناعي أو خدمي أو سياحي أو حرفي يقوم به شخص أو أكثر وله صفة الاستقلالية. ورغم وضوح وبساطة التعريف السابق اختلف خبراء التنمية حول مفهوم المشروع الصغير وماهيته، كما تباينت تعريفات الصناعات الصغيرة بين الجهات ذات الصلة بتنميتها.

وقد ذكر " ستيلي " Staley [44] في كتابه عن الصناعات الصغيرة الحديثة في الدول النامية " أنه عند مناقشة أحد رجال الأعمال عن الصناعات الصغيرة كان مفهومه لها أنها تلك الصناعات اليدوية التقليدية للغزل والنسيج والأحذية .... الخ بينما كان مفهومي لها تلك المصانع التي تنتج بعض أجزاء السيارات والأثاث بطرق مختلفة نسبياً عن تلك الطرق التقليدية ". لذلك قد يكون من الصعوبة توحيد مفهوم المشروعات الصغيرة لاختلاف درجة ومستوي التقدم بين الدول فما هو كبير في مجتمع ما قد يكون متوسط أو صغير أو متناهي الصغر في مجتمع آخر.

ودراسة قطاع الصناعات الحرفية والصغيرة تتطلب تعريفاً واضحاً ومحدداً يتم علي أساسه توفير البيانات اللازمة للتعرف علي مكوناته ومقوماته وأنواع الأنشطة الاقتصادية والمناطق الجغرافية التي يتمركز فيها.

وقد عرف (هيكل، 2002) المشروع الصغير من وجهة نظر العلوم المختلفة علي النحو الآتي [49]:

أ ـ المشروع الصغير من وجهة نظر علم الإحصاء :

أخذت مصر بمعيار العمالة كأساس لتعريف قطاع الصناعات الحرفية والصغيرة حيث تعرف هذه الصناعات بأنها " الصناعات الحرفية والصغيرة التي تمارس داخل منشآت صغيرة يعمل بكل منها 9 مشتغلين فأقل وتقوم بنشاط من الأنشطة الصناعية المختلفة لحسابها أو تقدمها كخدمة صناعية للغير وهي تابعة للقطاع الخاص ويغلب عليها الطابع الفردي ولا يمسك أغلبها دفاتر أو حسابات منتظمة " .

ب ـ المشروع الصغير من وجهة نظر علم الإدارة :

يعرف المشروع الصغير من وجهة نظر علم الإدارة بأنه " نشاط له هدف معين ووقت وموارد محددة " .

جـ ـ المشروع الصغير من وجهة نظر علم الاقتصاد :

استثمار يوجه لإنتاج محدد لتحقيق عائد ربح لصاحبه وعائد نفعي علي المجتمع، ويتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر، والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة.

د ـ المشروع الصغير من وجهة نظر علم القانون :

هو اتفاق أو عقد بين طرفين أو أكثر (مثلا صاحب المشروع وجهة التمويل أو شخص آخر) يمكن تنفيذه قانوناً بمعني أن النشاط الخاص بهذا الاتفاق لا يخالف أو يتعارض مع القانون مثل صناعة المواد المخدرة.

ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فإن هناك العديد من المعايير التي تستخدم لتعريف المشروعات الصغيرة من ناحية، والتفرقة بينها وبين المشروعات الأخرى من ناحية ثانية.

أولاً : المعايير الكمية :

1 – معيار العمالة :

تعرف الصناعة الصغيرة في إنجلترا علي أنها تلك المنشآت التي يعمل بها 200 عامل فأقل، بينما في الولايات المتحدة وبلجيكا وايرلندا فهي تلك المنشآت التي يعمل بها 50 عاملا فأقل، أما في الدانمارك فهي تلك المنشآت التي يعمل بها 50 عاملا فأقل[11].

وفي مصر تعرف وزارة الصناعة الصناعات الصغيرة علي أنها تلك المنشآت التي لا يزيد عدد عمالها عن 100 عاملاً، بينما تعرفها وزارة التخطيط بأنها تلك المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عاملا، في حين يعرف جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها تسعة عمال فأقل[13].

كما أشارت دراسة لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة والقوي العاملة بمجلس الشورى إلى أن الصناعات الصغيرة في مصر هي الصناعات التي لا يزيد عدد عمالها عن 10 عمال[38].

وقد أشار (حسني، 1991) إلى اتفاق العديد من الخبراء والباحثين علي أن معيار عدد المشتغلين يعتبر من أنسب المعايير المستخدمة للتمييز بين الصناعات الصغيرة وغيرها من الصناعات لعده اعتبارات من بينها[23]:

- يمتاز معيار عدد العاملين بالبساطة وسهولة المقارنة بين المشروعات والدول علي أساسه.
- يتميز بالثبات النسبي حيث لا يتعرض للتغيرات في قيمة النقود بفعل التضخم والانكماش.
- توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المشروعات ورجال الأعمال، حيث لا ينطوي علي حساسية أو سرية مقارنة بغيرة من المعايير.
- كما يعد معيار عدد المشتغلين أقل المعايير تعرضاً للنقد علي المستوي الدولي، حيث أن المقاييس القيمية مثل القيمة المضافة أو رأس المال المستثمر للمنشأة تتطلب بيانات يصعب توافرها[8].

2 – معيار رأس المال :

ترجع أهمية استخدام معيار رأس المال نظراً لتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض رأس المال المستثمر، وقد يستبعد البعض قيمة الأرض من

رأس المال المستثمر لاختلاف قيمة الأرض من منطقة لأخرى ومن فترة لأخرى. وبالرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه بمفرده لتعريف المشروعات الصغيرة أو عند إجراء المقارنات بين المشروعات المتماثلة في دول مختلفة نظراً لتباين قيمة النقود ومعدلات التضخم والأسعار من دولة لأخرى.

وتتراوح تقديرات البنك الدولي لرأس المال الموظف في التجهيزات والمباني ورأس المال العامل في الصناعات الصغيرة في الدول النامية ما بين 250 ألف إلى 750 ألف جنيه، وذلك بدون حساب قيمة الأرض[64].

وتستخدم بعض الدول – مثل باكستان – معيار رأس المال فقط لتعريف الصناعات الصغيرة، حيث تعرف تلك الصناعات بأنها المنشآت التي لا يزيد رأس المال المستثمر بها عن 200 ألف دولار[35].

وفي مصر تعرف وزارة الصناعة الصناعات الصغيرة وفقا لمعيار رأس المال بأنها صناعات ذات أصول ثابتة لا تزيد عن نصف مليون جنيه، بينما تعرفها وزارة التخطيط بأنها تلك الصناعات التي يقل رأس مالها عن خمسون ألف جنيه متمثلاً في الأصول الثابتة التي تتضمن الأراضي والمباني[27].

ويعرف بنك التنمية الصناعي الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي لا تزيد قيمة تكلفتها الاستثمارية (بدون تكلفة الأرض والمباني) عن مليون جنيه ولا يزيد رأس مالها عن نصف مليون جنيه بصرف النظر عن طبيعتها. بينما عرف الصناعات الصغيرة جداً عام 1982 بأنها تلك المشروعات التي لا تتعدي قيمة أصولها الثابتة عن 150 ألف جنيه، ارتفعت عام 1987 لتصل إلى نحو 350 ألف جنيه، ثم ارتفعت مرة أخرى عام 1989 لتبلغ حوالي 550 ألف جنيه[38].

3 – معيار العمالة ورأس المال معاً :

في ظل القصور الناشئ عن استخدام معياري العمالة ورأس المال كل علي حدة فقد تبنت غالبية الدول معياراً يمزج بين العمالة ورأس المال تلافياً لبعض أوجه هذا القصور، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير الكمية شيوعاً.

وتعرف منظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي لا تزيد استثماراتها عن 250 ألف دولار ولا يتعدى عدد

العاملين فيها عن 100 عامل. كما يعرف البنك الدولي الصناعات الصغيرة علي أنها تلك الصناعات التي تتراوح أصولها بين 250 – 300 ألف جنيه كما يتراوح حجم العمالة بها بين 10 – 50 عاملا[27].

ووفقاً لأحكام قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنه 2004 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1241 لسنه 2004 تعرف المنشأة الصغيرة بأنها " كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملاً "[51].

أما المنشأة المتناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون فيقصد بها " كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه "[51].

ثانياً : المعايير الوظيفية :

في ضوء ما سبق عرضه يمكن القول أن المعايير الكمية معايير تحكمية، ولا يوجد معيار أمثل يمكن استخدامه بمفردة لتعريف الصناعات الصغيرة علي مستوي العالم لاختلاف ظروف كل دولة عن الأخرى، لذا يري البعض أنه يمكن تكمله معيار العمالة ببعض الفروق الوظيفية التي من أهمها[61]:

- الانخفاض النسبي في التخصصات الإدارية، حيث تتميز الصناعات الصغيرة بوجود مسئول واحد في الإدارة هو غالباً صاحب المشروع.
- الصلة الوثيقة بين المدير والعمال.
- صعوبة الحصول علي رأس المال، حيث أنه علي الرغم من اتسام الصناعات الصغيرة بالانخفاض النسبي لرأس المال إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات عند الاقتراض أو الحصول علي التمويل اللازم من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- الانتشار الجغرافي الواسع.
- بالإضافة إلي وجود فروق وظيفية أخرى نابعة من خصائص الصناعات الصغيرة كضعف قوتها النسبية في الأسواق الكبيرة وفي الشراء والبيع، ووجود علاقة قوية وارتباط كبير في المجتمع المحلي الذي توجد فيه بسبب التملك أو الحصول علي المواد الأولية.

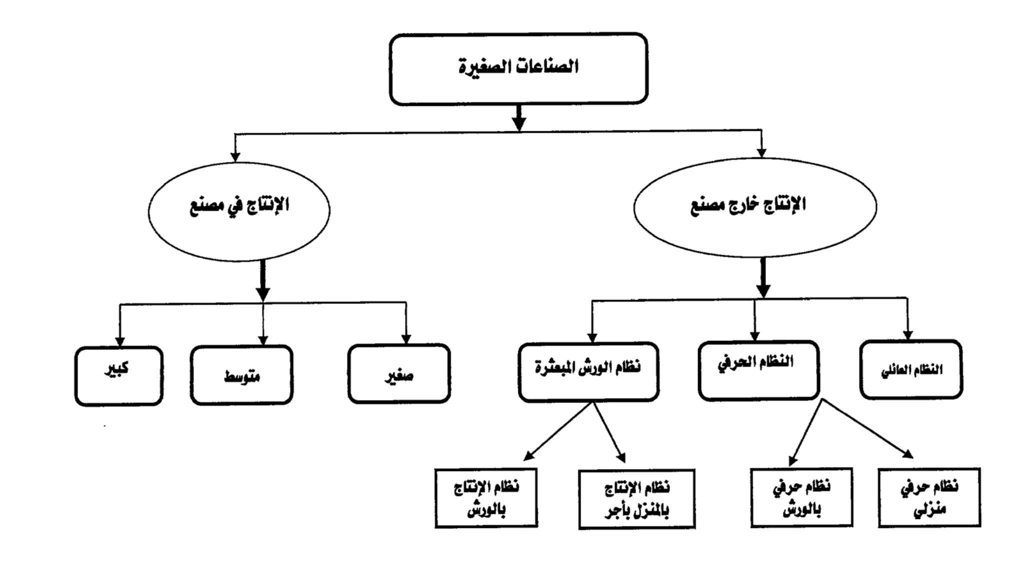
وهناك تعريف آخر للصناعات الصغيرة بالاعتماد علي الفروق الوظيفية يستند إلى مجموعة من الخصائص أهمها: محدودية نصيبها من سوق السلعة المنتجة، ليس لها هيكل إداري متخصص ولكنها تعتمد بشكل أساسي علي إدارة صاحبها، ضعف قدرتها علي الاستفادة من سوق رأس المال[62].

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة وفق مكان الإنتاج، ونوعية الإنتاج، والانتشار الجغرافي:

1 – تصنيف المشروعات الصغيرة وفقا لمكان الإنتاج:

يمكن تصنيف الصناعات الصغيرة وفقا لمكان الإنتاج كما هو مبين في الشكل رقم (2) إلى الإنتاج بدون مصنع والإنتاج في المصنع. ويمكن تقسيم الإنتاج دون مصنع إلى : النظام العائلي، وهذا النوع من الصناعات ينتج أساساً للاستهلاك العائلي حيث يتم تصنيع كل ما تحتاجه الأسرة من مستلزمات المعيشة بنفسها، ويتميز هذا النوع بدرجة منخفضة من التخصص وتقسيم العمل وفقا للنوع. والنظام الحرفي، وفيه يقوم صاحب الحرفة بالعمل منفرداً أو يعاونه بعض الأفراد دون تقسيم محدد للعمل، وقد يعمل الحرفي في المنزل فيسمي نظام حرفي منزلي، أو يعمل في ورشة فيسمي نظام حرفي بالورشة. والورش المبعثرة، وفيها يتولى شخص وسيط تنظيم الإنتاج لحسابه الخاص فيمد صاحب الورشة بالمواد الخام وأدوات الإنتاج أو أحدهما في مقابل حجم معين من الإنتاج، ويعتبر الحرفي في هذه الحالة مجرد أجير رغم قيامه بالعمل داخل المنزل أو ورشته.

وقد قامت لجنة دراسة الصناعات الصغيرة بوزارة التخطيط بتقسيم الصناعات الصغيرة نوعياً إلى ثلاثة أقسام هي: الصناعات المنزلية، وهي الصناعات التي يقوم بها أفراد الأسرة في المنزل لإنتاج السلع باستخدام أدوات تقليدية أو حديثة مثل صناعة التريكو والملابس الجاهزة والأشغال اليدوية، وصناعات بطابعها البيئي والحرفي مثل صناعات خان الخليلي والأحذية والأثاث. والصناعات الصغيرة الحديثة، وهي الصناعات التي تعتمد علي الآلات والمعدات الحديثة في الإنتاج، وقد تقام في الريف لتصنيع المنتجات الزراعية أو تقام في المدن مثل مصانع المكرونة والمشروبات الغازية[5].


الصناعات الصغيرة
الإنتاج خارج مصنع
الإنتاج في مصنع
النظام العائلي
النظام الحرفي
نظام الورش المبعثرة
صغير
متوسط
كبير
نظام حرفي منزلي
نظام حرفي بالورش
نظام الإنتاج بالمنزل بأجر
نظام الإنتاج بالورش

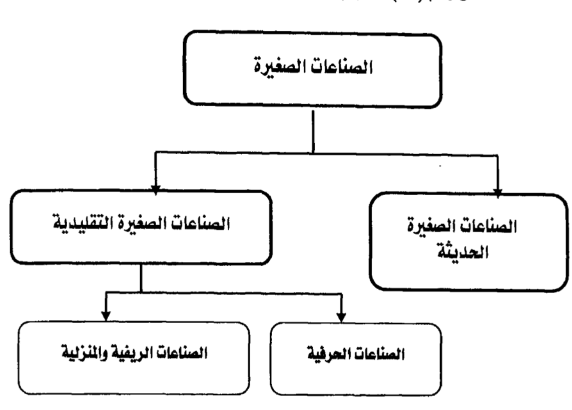
وتعرف منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة جداً Very Small Scale Units تنتج وتوزع سلع وخدمات ، وتتألف من منتجين مستقلين ، يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، وبعضها يعتمد علي العمل من داخل العائلة ، والبعض قد يستأجر عمال أو حرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جداً ، أو ربما بدون رأس مال ثابت. ويلاحظ في هذا التعريف أنه قصر العمل في تلك الصناعات في المناطق الحضرية ولم يتناول المناطق الريفية[36].

2 – تصنيف الصناعات الصغيرة وفقا لنوعية الإنتاج:

يمكن تصنيف الصناعات الصغيرة وفقا لنوعية الإنتاج كما هو مبين في الشكل رقم (3) إلى نوعين هما : صناعات صغيرة حديثة Modern Small Scale Industries وأخرى تقليدية Traditional Small Scale Industries . والصناعات الصغيرة الحديثة هي تلك الصناعات التي تقوم علي تحويل المواد الخام إلى منتجات صالحة لإشباع احتياجات السكان المحليين وأحياناً للتصدير، وهي تتسم باستخدام أعداد محدودة نسبياً من العمال كما تعتمد علي آلات ذات قوي متوسطة وتحاول الاستفادة من التطورات التكنولوجية. أما الصناعات الصغيرة التقليدية فتعتمد علي الجهد البشري ويتم فيها تحويل بعض الخامات المحلية المتوفرة في البيئة وأيضاً بعض المخلفات أو النواتج الزراعية الثانوية إلى سلع صالحة لإشباع احتياجات السكان. وتتميز تلك الصناعات بمحدودية عدد العمال، والعمل بها يدوي أو نصف آلي، ويتوارثها الأبناء من الآباء. وتنقسم تلك الصناعات إلى صناعات حرفية خدمية وأخرى ريفية ومنزلية.

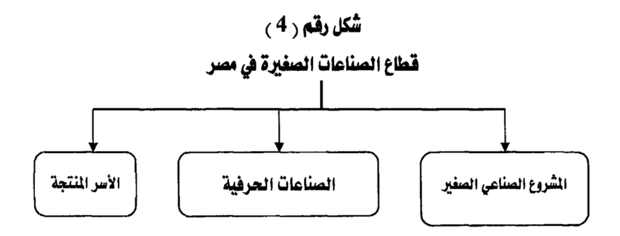
كما يمكن تقسيم المشروعات الصغيرة من حيث المنتج وفق قطاع الصناعات الصغيرة في مصر إلى المشروع الصناعي الصغير، والصناعات الحرفية، والأسر المنتجة كما هو موضح بالشكل رقم (4).

شكل رقم (3) تقسيم الصناعات الصغيرة وفقا لنوعية المنتج



شكل رقم (4)

قطاع الصناعات الصغيرة في مصر



كما أشار (بدر وآخرون، 1984) إلى أنه يمكن تقسيم الصناعات الصغيرة إلى المشروعات المنزلية والمشروعات الصغرى وتظهر سمات المشروعات المنزلية فيما يلي[18]:

- يتم معظم الإنتاج في المنزل.
- معظم العمالة عمالة عائلية.
- الإنتاج عادة بسيط وغير معقد ويباع بأسعار قليلة ويقدم في الأسواق التي يرتادها الأفراد ذوي الدخل المنخفض.
- تتميز أنماط التسويق بالبساطة وبوجه عام يكون الإنتاج حسب الطلب سواء من جانب التجار أو المستهلكين النهائيين.

وتتميز المشروعات الصغرى بالخصائص التالية:

- يتم الإنتاج بصفة عامة في مكان عمل منفصل وغالباً ما يكون مستأجرا.
- تشكل العمالة المستأجرة نسبة كبيرة من إجمالي قوة العمل وغالباً ما يكون العامل متفرغاً للعمل.
- يتراوح الإنتاج ما بين بسيط نسبياً إلى إنتاج أكثر تعقيداً ودقة.
- المبيعات مازالت تتم علي أساس الإنتاج حسب الطلب.
- ارتفاع نسبة العائد المحقق بالمقارنة بالمشروعات المنزلية.

3 – تصنيف الصناعات الصغيرة وفقا للانتشار الجغرافي:

تصنف الصناعات الصغيرة وفقا للانتشار الجغرافي إلى الصناعات الصغيرة بالأراضي القديمة والتي تتضمن كل من المناطق الحضرية والريفية، والصناعات الصغيرة بالأراضي المستصلحة، والصناعات الصغيرة بالمجتمعات العمرانية الجديدة.

وقد حدد (B.P. Dhugana, 1992) في محاولته لوضع تصنيف موحد للمشروعات الصغيرة، أن هناك ثلاثة أنواع من المشروعات تندرج جميعها تحت مسمي "*المشروعات الصغيرة*" في معظم دول العالم وهي[18]:

1 – الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تخدم الطبقات محدودة الدخل.

2 – الصناعات التي تستخدم طرق التصنيع ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بتصنيع منتجات يزداد عليها الطلب مثل المنتجات الجلدية والأثاث، مواد البناء .. الخ.

3 – الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وفي مختلف المجالات (هندسية، كيماوية، صناعة الدواء، الخ) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن من الشركات الكبيرة.

مبررات دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

نظراً لأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سواء بالقطاع المنظم أو غير المنظم، توظف عدداً كبيراً من الأفراد (نحو 40% من إجمالي العمالة) ، ونظراً لأنها تعمل في نطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية ، فإن هذه المنشآت أصبحت تمثل مجالاً هاماً للنمو في المستقبل. وهناك العديد من المبررات لدعم هذا القطاع نذكر منها ما يلي[46]:

- **يمثل قطاع عريض من الأنشطة التي تخدم الأسواق المحلية:** إن إحدى ملامح وسمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي أن أنشطتها منتشرة علي نطاق واسع في مجالات التجارة والخدمات والصناعة. وتمثل التجارة والخدمات حوالي 65% من أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2003 . وهناك أنشطة اقتصادية جديدة تتضمن روابط أمامية بالصناعة، بدأت الآن في الظهور، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الخدمات. وحيث أن 97% من المنشآت المصرية تعد صغيرة جداً (توظف ما بين عامل إلى 49 عاملاً) فإن الأمر يحتاج إلى المزيد من المنشآت متوسطة الحجم، حتى يمكنها أن تعمل كصناعات مغذية للشركات الكبرى، ومن ثم تعمل علي توفير النقد الأجنبي الذي ينفق علي استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية.

- **توفر المنشآت الصغيرة والمتوسطة فرص تشغيل مرتفعة بتكلفة رأسمالية منخفضة لكل وظيفة يتم توليدها:** إن إحدى مميزات المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي قدرتها علي خلق عدد ضخم من الوظائف بتكلفة منخفضة. وعلي الرغم من أن حصة العامل من رأس المال في المنشآت متناهية الصغر تقدر بمبلغ 10 آلاف جنيه فقط، فإن نتائج أحد المسوح تظهر أنه لابد من التفرقة بينها من ناحية إمكانياتها ومشاكلها وبين المنشآت الأكبر التي تضم 50 عاملاً فأكثر. وتتركز معظم الوحدات الأكبر في المناطق الحضرية، وكلها مملوكة للذكور، وتوظف عمالاً ذوي أوضاع

رسمية، وتبلغ استثمارتها الرأسمالية 20 ألف جنيه فأكثر، وغالباً ما يمكن زيادة هذه الاستثمارات خلال النظام المصرفي الرسمي.

- **تمثل المنشآت الصغيرة وسائل مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة إلى استثمارات:** حيث تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفة أساسية علي مدخراتها الذاتية ومواردها الخاصة لتمويل مشروعاتها. وفي مصر، تظهر نتائج المسوح أن المصادر الرسمية للتمويل (مثل البنوك التجارية، والصندوق الاجتماعي للتنمية أو المنظمات غير الحكومية) تقدم تمويلاً إلى 6% فقط للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ويقتصر هذا التمويل علي رأسمالها المبدئي. ومع هذا فإن نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد علي الاقتراض لتمويل التوسع في رأس مالها العامل ارتفعت إلى 10% من إجمالي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2003.

الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة :

أشارت (قطب، بدون تاريخ) – في دراستها عن الصناعات والمشروعات الصغيرة وتنمية المرأة الريفية في ظل العولمة – إلى أنه يمكن إيجاز الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في النقاط التالية[36]:

1 – تعتبر المشروعات الصغيرة من أهم الوسائل لتوزيع عائد التنمية بعدالة إلى حد ما علي الفقراء، لأنه يمكن نشرها في القرى والنجوع والأماكن البعيدة عن العمران بعكس الصناعات الكبيرة التي تتطلب شروطاً خاصة في المكان وخصائص العاملين، ورغم زيادتها للدخل القومي إلا أنها غالباً ما تترك الفئات الفقيرة علي حالها.

2 – لا تتطلب المشروعات الصغيرة تكلفة رأسمالية مرتفعة لخلق فرص عمل بل إن تكلفتها الرأسمالية محدودة، وذلك لانخفاض تكلفة العامل في المشروع الصغير، وفتح أبواب رزق لمن لا يملكون ويبحثون عن عمل يدر عليهم دخلاً.

3 – تعتبر المشروعات الصغيرة من الحلول الأساسية في استيعاب الأيدي العاملة المتوفرة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي قامت الحكومة بتطبيقها مع بداية التسعينات من القرن الماضي والاتجاه نحو الخصخصة، وتخفيض عدد العمال في الشركات،

وإلغاء التعيين عن طريق القوي العاملة وقصره علي نظام المسابقات وما يترتب علي ذلك مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة.

4 - تزداد أهمية المشروعات الصغيرة نظراً للتحولات العالمية التي تتجه وترتكز علي اللامركزية في التخطيط والملكية الخاصة لمن لديهم القدرة المالية، حيث تتيح التوزيع العادل للدخل والقدرة الشرائية والتوزيع المتوازن للعمالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

5 - التكامل السوقي والتنوع الإنتاجي، حيث يؤدي نشر هذه المشروعات في القرى إلى إيجاد نوعاً من التنوع في الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى تكامل السوق داخلياً ومحلياً، فلا يكون بحاجة إلى الاعتماد علي السوق الخارجي والذي قد يبعد عنه ويصعب الاتصال به أحياناً.

6 - تحويل مدخرات جديدة تساهم في عمليات التنمية، لو تركت بدون استثمار لتبددت في عمليات استهلاكية تؤثر علي مستويات الأسعار، وبالذات في مراحل النمو الأولي، فخلق طبقة من الملاك – ولو بمشروعات صغيرة بقروض صغيرة – يمكن أن تساهم بمدخراتها القليلة، التي علي كثرة عدد الممولين تصبح كثيرة وتؤثر إيجابياً في عملية التنمية.

7 - تقليل الفجوات في النسيج الاجتماعي بين طبقات المجتمع، ومن ثم تحافظ علي السلام الاجتماعي بدمج الفئات المهمشة – سواء في الريف أو الحضر – في دورة مبادلات السوق.

8 - الترويج للسياسات التي تتيح للمنتج الصغير فرصة الحصول علي قروض يستطيع سدادها دون أن تفرض عليه أعباء لا يستطيع تحملها.

9 - تعتبر من الأدوات الهامة لمحاربة الفقر والحرمان، حيث تهدف الكثير من أنشطة الصناعات الصغيرة إلى توليد دخل إضافي يغطي الاحتياجات الأساسية. وفي هذا الشأن تشير الدراسات التطبيقية المقارنة أن الكثير من هذه الأنشطة تكفل في المقام الأول العيش لأشخاص لا يملكون بدائل أفضل.

10- تحد المشروعات الصغيرة في الريف من ظاهرة الهجرة إلى المدن، وما يترتب عليها من مشاكل مثل:

- انخفاض الدخل والثروة والبطالة وزيادتها بالمدن.
- تأثير الهجرة علي التركيب النوعي للمهاجرين وعلي تكـــوينهم المهني، إذ تزيد من نسبة الذكور في الحـــضر لتفـــوق نـــسبة الإناث خاصة في سن العمل وانخفاضها في الريف.
- حرمان المناطق الريفية من أصحاب المهن الفنية ومن هم في درجة عالية من التعلم.

11- أن للمشروعات الصغيرة القدرة علي الصمود أمام المتغيرات التي قد تحدث في المناخ العام للاستثمار وفي الوقت نفسه لا يحدث لها كارثة كما في المشروعات الكبيرة.

12- يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تنمية الصادرات الزراعية، حيث أنها تستطيع أن تغير برامج إنتاجها بمعدل أسرع عنها في المشروعات الكبيرة، طبقاً لاحتياجات الأسواق الخارجية، نظراً لما تتمتع به من مرونة كبيرة متمثلة في محدودية رأس المال المستثمر مما يعطيها القدرة علي التكيف مع الأسواق الخارجية.

13- الاهتمام المتزايد من قبل الدولة بقطاع الصناعات الـــصغيرة لمـــا يحققه من أمن غذائي وكسائي، لارتباط هذه الصناعات ارتباطـــاً وثيقاً بالحياة اليومية للمواطنين.

وقد صنف (هيكل، 2002) المشروعات الصغيرة طبقاً لأهميتها إلـــى عدد من المستويات هي:[49]

*** علي المستوي الفردي:**

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة علـــي مـــستوي الفـــرد صـــاحب المشروع فيما يلي:

- إشباع حاجة الفرد صاحب المشروع في إثبـــات الـــذات كشخـــصية مستقلة لها كيانها الخاص.
- يوفر المشروع الصغير لصاحبه فرصة تحقيـــق رســـالته وغايتـــه الخاصة في الحياة العملية.
- يوفر المشروع الصغير الضمان لصاحبه في الحصول علـــي دخـــل ذاتي له ولأسرته، بصفة خاصة، إذا أدير المشروع بأسلوب علمـــي رشيد.

- إن صاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الآخرون ومن هنا كان التمايز بين صاحب المشروع والآخرين.
- إن المشروع الصغير هو طريق الحرية والإبداع لدي الأفراد في الحياة العملية.
- يوفر المشروع الصغير لصاحبه الفرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن تكون وظيفة.
- تشجيع الشباب وتسهيل امتهانهم للأعمال الحرة في المشروعات الصغيرة ومن ثم توفير الوقت الذي قد يقضونه في انتظار التوظف في القطاعين الحكومي والخاص، ويجنب الشباب إهدار طاقاتهم البشرية.

*** علي المستوي المجتمعي:**

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة علي مستوي المجتمع فيما يلي:
- إن المشروعات الصغيرة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية.
- إن المشروعات الصغيرة تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات السوق المحلي.
- أنها تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.
- أنها تشارك في تخفيف حدة مشكلة البطالة في المجتمع.
- المشروعات الصغيرة كانت خير دليل علي نجاح تقدم دول شرق آسيا اقتصادياً وغزوها للأسواق العالمية.
- تعد المشروعات الصغيرة المكون الأساسي في هيكل الإنتاج والاقتصاد في دول العالم.
- استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.
- إن تشجيع المشروعات الصغيرة خاصة العاملة في مجال الصناعات يساعد علي تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة.
- إن مصر تتمتع بالمقومات الحضارية والعلمية والبشرية والخبرة التي تساعدها علي تحقيق طفرة قوية في مجال المشروعات الصغيرة.

- إن القيادات السياسية والإدارية العليا في مصر أبدت مساندتها الصادقة والقوية للمشروعات الصغيرة استغلالاً لطاقات الشباب ودفعاً لعجلة التنمية الصناعية.
- أنشأت جمهورية مصر العربية الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهاز قومي يتبع رئاسة مجلس الوزراء في عام 1991 ، بهدف المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص العمل ودعم المشروعات الصغيرة ، والحد من ضغوط إجراءات الإصلاح الاقتصادي علي محدودي الدخل في مصر، وقد حقق الصندوق الاجتماعي للتنمية نتائج باهرة في هذا الصدد جعلته من أوائل الصناديق المماثلة علي مستوي العالم.
- إن المشروعات الصغيرة تعمل علي تحقيق التوازن الإقليمي، في ربوع المجتمع، لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة/ تجارة/ خدمات/ مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في أقاليم معينة.
- إن تحقيق هدف غرس قيم العمل الحر في المشروعات الصغيرة يتطلب تضافر جهود المؤسسات العاملة في مجال التعليم والتدريب والإعلام.

* **علي المستوي العالمي**:
- أصبحت المشروعات الصغيرة علما قائماً بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية وقد أفردت له مقررات خاصة بها.
- إن المشروعات والصناعات الصغيرة قد تعرضت لها مختلف العلوم كالإدارة والاقتصاد والهندسة والقانون والبيئة والزراعة من زوايا مختلفة ومتعددة.
- في مجال التدريب والتنمية أصبحت للمشروعات الصغيرة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة تشمل : مفاهيمها وأنواعها وأبعادها وأركانها ووظائفها ومهارات القائمين عليها، كما تتضمن دراسات السوق والتسويق ودراسات الجدوى والبيئة، والأمن الصناعي وغيرها من الموضوعات المختلفة.

- تهتم معظم دول العالم الآن بعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش والبحث وورش العمل حول المشروعات الصغيرة وأثرها علي المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحضارياً.
- انتشار وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية علي مستوي العالم التي تهتم بالمشروعات والصناعات الصغيرة في الدول المختلفة.
- انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المشروعات الصغيرة علي مستوي العالم.
- اهتمام المنظمات الحكومية والقطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية بالمشروعات الصغيرة، إيماناً بأهمية هذه المشروعات وأثرها في المجتمع.
- أصبحت المشروعات الصغيرة كواحدة من أقوي أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد أهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم الدول الصناعية والدول النامية علي حد سواء.
- ولا شك أن التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق وما يطلق عليه العولمة Globalization قد أدت إلى خلق أجيالاً جديدة من المؤسسات والأعمال، والتي يمكن لها الاستفادة من مميزات هذا الوضع العالمي الجديد الذي يسمح بالحصول علي المعرفة ورؤوس الأموال والأسواق في آن واحد.
- من ناحية أخرى فإن هذه البيئة الجديدة تعتبر البيئة المثلي لظهور ونمو المؤسسات الصغيرة، نظراً للطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر استعداداً للتوائم مع هذا الوضع الجديد، والذي يتطلب عادة سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق والتطور السريع لحركة العرض والطلب. ولذا صارت فرصة هذه المشروعات في البقاء والنمو أكبر بكثير من الشركات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق.
- مع بزوغ الألفية الثالثة عاد علماء الاقتصاد والعديد من العاملين في ميدان الأعمال، ليكتشفوا قوة المبادرة الريادية الذاتية وأهمية المؤسسات الصغيرة في الصناعة والإنتاج والخدمات كعامل مساعد ومتمم ضروري إلى جانب مؤسسات الإنتاج الكبرى حيث يمكن أن

تقوم بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة والمتوسطة.

- تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في الاقتصاد القومي لكثير من الدول المتقدمة والنامية. وتشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب العالمية في هذا المجال إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين الأخيرين وتحولت من قوي استهلاكية إلى قوي إنتاجية من خلال اللجوء إلى المنتج الصغير والصناعات الصغيرة التي تتلاءم مع قلة الاستثمارات اللازمة لها، وذلك من خلال استغلال الخامات المتاحة وابتكار أساليب تكنولوجية جديدة تتلاءم مع وفرة الأيدي العاملة لإنتاج سلع ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين كالصناعات الغذائية والكيماوية والنسيجية والمعدنية وغيرها، وتلبي متطلبات الأسواق المحلية والتصدير.
- ونظراً لاعتماد الكثير من الدول علي المشروعات الصغيرة كمحور رئيسي للتنمية في زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات، فقد حرصت معظم الدول علي العمل علي زيادة نجاح المشروعات الصغيرة من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والوسائل وتطوير الخطط والمناهج التعليمية وبرامج التدريب التي تؤهل الشباب ليصبحوا من رجال الأعمال. بالإضافة إلى تقديم التسهيلات والمزايا للمشروعات الصغيرة في مجالات إجراءات التراخيص والقروض والضرائب وتوفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات، وغيرها من متطلبات قيامها ونجاحها.

مميزات المشروعات الصغيرة :

تتمتع الصناعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص تجعلها دوراً فعالاً ومؤثراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لخص (عبد المطلب، 1984) هذه الخصائص فيما يلي[29]:

- لا تتطلب الصناعات الصغيرة رأس مال ضخم أو آلات متطورة أو تكنولوجيا متقدمة.
- تجتذب المدخرات الصغيرة مما يساعد في الإسراع بعملية التراكم الرأسمالي.

- تعتمد بصفة أساسية علي استغلال الخامات المحلية والموارد الطبيعية لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلي مما يؤدي إلى تقليل الضغط علي ميزان المدفوعات.
- عدم احتياجها لعمالة ماهرة علي درجة عالية من التدريب.
- تميل نحو استخدام طرق إنتاج كثيفة العمالة بالمقارنة بتلك المستخدمة في المشروعات الكبيرة، وبالتالي فهي تستوعب من الأيدي العاملة ما يفوق ما تستوعبه الصناعات الكبيرة.
- تتسم بالمرونة في اختيار مواقع إنتاجها وبالتالي يمكن إقامتها في المناطق الصحراوية[7].
- تساعد علي تغيير الهيكل الصناعي، أي تخفيف حدة التركيز الصناعي وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية داخل الصناعة الواحدة، وهذا من شأنه تقليل حدة السلوك الاحتكاري للوحدات الإنتاجية[35].
- سهولة تكيفها للرغبات المتعددة والمتغيرة للمستهلكين.
- تتناسب الصناعات الصغيرة مع المستويات الإدارية في الدول النامية، نظراً لأن أهم ما تعانيه تلك الدول هو ضعف الكوادر الإدارية اللازمة لإدارة المنشأة[28].

تعريف المشروعات الريفية الصغيرة :

تعرف وزارة الصناعة المشروعات الريفية بأنها " تلك المشروعات التي تستهدف تصنيع الخامات الزراعية المتوافرة لدي الزراع والتي إذا أُجري تصنيعها زادت قيمتها الاقتصادية، وهي من إنتاج البيئة نفسها والحصول عليها ميسور، وتنتج بشكل فردي أو جماعي في بعض أو كل الوقت ".

ويعرف بنك التنمية والائتمان الزراعي المشروعات الريفية بأنها " تلك المشروعات التي يمارسها المستثمر الصغير في منزله أو حيازته الزراعية دون الحاجة إلى إنشاءات ذات مواصفات خاصة، ولا تزيد قيمة القرض لها عن 10 آلاف جنيه "[24].

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة الريفية إلى مشروعات متناهية الصغر Micro Enterprise وهي التي يعمل بها من 1 – 5 عامل، وقيمة الأصول الثابتة لها بخلاف الأرض والمباني لا تتجاوز 4 آلاف دولار. والمؤسسة الصغيرة Small Enterprise وهي التي يعمل بها من 6 – 15

عامل، وقيمة الأصول الثابتة لها بخلاف الأرض والمباني لا تتجاوز 10 آلاف دولار.

وإذا كانت أغلب التجارب الناجحة في مجال تنمية المجتمع المحلي عبر التاريخ قد ارتبطت بصورة أو بأخرى بتبني فكرة العمل الحر من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تعتمد علي خصوصيات البيئة المحلية ومواردها فإن النظرة العلمية لاستراتيجيات وبرامج التنمية الريفية التي تستهدف الحد من الفقر الريفي يجب أن ترتكز علي مفهوم التنمية بالقدرات الذاتية بتبني ونشر فكر المشروعات الصغيرة المولدة للدخل انطلاقاً من خصوصيات المجتمعات الريفية.

ويقصد بالتنمية بالقدرات الذاتية كما يراها (الموصلي، 1988)[17]:

- النظر إلى المجتمع المحلي ككائن حي له طابع يميزه عن غيره من المجتمعات المحلية.
- الانطلاق مما يحوزه المجتمع المحلي من مقومات ذاتية يمكن أن توظف في التنمية. هذه المقومات يمكن أن تكون:

- مجموعة من القيم الخاصة بالمجتمع المحلي يمكن أن يكون لها دور إيجابي في التنمية.
- شبكات من العلاقات الاجتماعية وبني تنظيمية يمكن أن تكون أساساً لتنظيم الحياة والعمل بشكل جماعي.
- معرفة واسعة عن البيئة (الغطاء النباتي والخامات التعدينية المتوفرة محلياً ومصادر المياه .. الخ) واستخدامات مناسبة لعناصرها المختلفة يمكن أن توظف في الكثير من الأنشطة الإنتاجية المحلية.
- مجالات معينة من المهارات والخبرات يمكن الاستفادة منها بمرونة في تنمية مجالات صناعية تمثل تطويراً لهذه المهارات والخبرات.
- خامات محلية مجانية أو رخيصة قد تكون غائبة تماماً عن خريطة الاقتصاد القومي يمكن أن تستخدم في صناعات تحويلية محلية.
- أوعية ادخارية وأموال الزكاة والصدقات التي يمكن أن توظف في تمويل مشروعات صناعية محلية.

ويعتمد نجاح المشروعات الريفية الصغيرة علي مدى ارتباط تلك المشروعات بخامات وموارد البيئة المحلية، فعلاوة علي توافرها يشعر أبناء المجتمع المحلي وخاصة الفقراء منهم بألفة نفسية مع تلك الخامات، كما يتوافر لديهم تراث ثقافي وفني للتعامل معها واستخدامها وإنتاجها، ومن ثم فإن الجهد التدريبي الذي قد يوجه لتنمية تلك المشروعات بغرض تحسين جودة المنتج من المتوقع أن يُؤتي بنتائج طيبة لأنه قد بني علي قاعدة ثقافية موجودة بالفعل للتعامل مع تلك الخدمات[16]. من منا لا يدرك الصلة بين الإنسان المصري القديم وزهرة اللوتس ونبات البردي والجرانيت والحجر الجيري، وبين الحضارات الآسيوية والغاب والخيزران ونبات الأرز ؟ لقد أبدعت تلك الحضارات بابتكار صناعات متميزة تعتمد علي خامات محلية فتحت أبواب الرزق لأعداد كبيرة من المواطنين.

خصائص المشروعات الريفية الصغيرة :

أشار (الزرقا، 1988) إلى أن تميز المشروعات الريفية الصغيرة المولدة للدخل بمجموعة من الخصائص تجعلها أكثر ملاءمة للتنمية الذاتية للمجتمعات المحلية ومن هذه الخصائص ما يلي[7]:

- خلق وتوليد الدخل والإنتاج وفرص العمل.
- لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.
- تعتمد بشكل رئيسي علي خامات البيئة المحلية والموارد الطبيعية وعلي إعادة استخدام متبقيات المحاصيل الحقلية النباتية ونواتج تقليم الأشجار والغطاء النباتي الطبيعي .. الخ.
- احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية محدودة.
- تشجع استثمار المدخرات من رؤوس الأموال الصغيرة أو الاستفادة من القروض الميسرة التي تمنحها بعض مؤسسات التمويل والتي لا تحتاج إلى ضمانات يصعب توافرها لدي الفقراء.
- لا تتطلب عمالة علي درجة عالية من المهارة والإتقان.
- يمكنها استيعاب طاقة الفقراء ومحدودي الدخل لزيادة دخل الأسرة.
- احتياجاتها من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبياً.
- تتميز بالمرونة في مكان العمل.
- تلبية جزء من احتياجات السوق المحلية خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي ومقبول.

- يمكن أن تكون نواه لثورة صناعية تقوم علي الورش الصناعية يتم فيها صناعة مكونات يتم تجميعها لتصل لمنتج نهـائي ذو جـودة عالية منخفض التكلفة يغذي السوق المحلية ويوجه للتصدير.
- نشر النمو علي أكبر قدر من المساحة الجغرافية من خلال زيـادة التوازن الإقليمي للتنمية.
- الجدوى المالية لهذه المشروعات من خلال تقدير بعض المؤشرات المالية مثل: صافي العائد علي رأس المال المستثمر، ونسبة المنافع إلى التكاليف، وفترة استرداد رأس المال، ومعدل العائـد الـداخلي للمشروع.

الموارد البيئية المحلية التي تقوم عليها المشروعات الصغيرة الريفية :

فيما يلي عرض موجز لأهم الموارد البيئية المحلية المتوفرة في الريف العربي والتي تقوم عليها المشروعات الريفية الصغيرة[7]:

أ – موارد زراعية :

1 – نباتية

2 – حيوانية

ب – موارد تعدينية

ج – موارد مائية

د – موارد سياحية

(أ) الموارد الزراعية:

تتميز الموارد الزراعية بكونها في متناول أيدي فقراء الريف، عـلاوة علي تنوعها وتجددها من موسم لآخر.

1 – الموارد الزراعية النباتية:

يزخر الريف العربي بأنواع عديدة من المحاصيل الحقليـة وأشـجار الفاكهة ومحاصيل الخضر، والتي يمكن أن تستخدم نواتجها الرئيسية أو الثانوية في إقامة مشروعات صغيرة ذات عائد اقتصادي مربح يمثل قيمة مضافة عالية القيمة للاقتصاد المحلي (جدول رقم 1).

2 – الموارد الحيوانية:

تعتبر الأغنام والمعز والجمال من أكثر الحيوانات انتشاراً فـي البيئـة الريفية العربية نظراً لملاءمتها للظروف المناخية السائدة في معظـم الأقطـار العربية. ويمكن أن تقوم صناعات عديدة علي منتجاتها مثل الألبـان واللحـوم

والصوف والشعر والجلود مثل صناعات البطاطين والكليم والسجاد وصـــناعة القرب لتخزين التمور وتثليج المياه.

جدول رقم (1) أمثلة لبعض المشروعات الصغيرة التي تعتمد علي الموارد الزراعية النباتية

المورد	أهم المشروعات الصغيرة
النخيل	**المنتج الرئيسي (ثمار النخيل) :** كبس التمور – صناعة الدبس (عصير التمور) لاستخدامه في بعض الصناعات الغذائية مثل صناعة الحلويات والأيس كريم – صـــناعة الكحول – صناعة المشروبات الغازية – صناعة البروتين – صناعة المربي – تعليب التمور – صناعة الأعلاف من النوى. **المنتجات الثانوية :** الجريـــد : صناعة المناضد والأسرة والكراســـي وأســـوار الحـــدائق وأسقف المنازل، وحديثاً أمكن استخدام جريد النخيل فـــي صناعة بعض الأخشاب التي يمكن أن تحل محل نظيرهـــا المستورد. الخوص: صناعة السلال والمقاطف وأطباق الزينة. الليف : صناعة الحبال والحصر. سباط البلح: علف للمعز والأغنام والجمال. خشب النخيل: صناعة الأثاث وتغطية أسقف المنازل الريفية.
الزيتون	إنتاج الزيت – التخليل – إنتاج العلف من النوى.
التين	صناعة المربي – التجفيف والتعبئة.
العنب	التجفيف – إنتاج الصبغات والأعلاف من المخلفات.
النباتـــــات الطبيـــــة والعطرية	صناعة العطور – التعبئة للاستخدام المحلي والتصدير.

(ب) موارد تعدينية:

يتوافر بالبيئة العربية عدد كبير من الخامات التعدينية الصالحة لإقامـــة مشروعات إنتاجية صغيرة عليها (جدول رقم 2) أو خدمية مثل صيانة المعدات المستخدمة في استخراج وتصنيع تلك المواد.

جدول رقم (2) أمثلة لبعض المشروعات الصغيرة التي تعتمد علي الموارد التعدينية

المورد	أهم المشروعات الصغيرة
الطفلة	صناعة الطوب.
رمال الزجاج	صناعة الزجاج والحراريات.
الكولين	صناعة الحراريات والخزف والصيني.
ملح الطعام	ينتج من البحيرات وتقوم عليه صناعات عديدة.
الحجر الجيري	صناعة مواد البناء والأسمنت.
الزلط والرمال	صناعة مواد البناء.
كسر الألبستر	صناعة البلاط والتحف.
الرخام	واجهات المباني وعدد كبير من الصناعات الأخرى.
التلك	صناعة مستحضرات التجميل.
الفيروز	صناعة الحلي وأدوات الزينة.

(ج) موارد مائية:

تمتلك المنطقة العربية بحكم موقعها الجغرافي مسطحات مائية واسعة من المياه المالحة تتمثل في السواحل الطويلة الممتدة علي البحرين الأحمر والمتوسط والمحيطين الهندي والأطلنطي والخليج العربي، فضلاً عن عدد كبير من البحيرات المتناثرة داخل حدودها. ولقد ساعد هذا الموقع الفريد القرى الريفية القاطنة علي السواحل بأن تصبح مؤهلة للقيام بأنشطة صغيرة متعددة في مجال صناعة صيد الأسماك والمنتجات البحرية وتعبئتها وتسويقها، فضلاً عن مشروعات خدمية أخرى تتعلق بإنتاج وصيانة وإصلاح وسائل ومعدات الصيد وصناعة الثلج.

أما بالنسبة للقرى التي تقع علي ضفاف الأنهار كالنيل ودجله والفرات فإن طبيعة المشروعات الصغيرة المناسبة لها لا تختلف كثيراً عما ورد في السياق السابق.

وبالنسبة للقرى الداخلية غير الساحلية والتي تعتمد في الزراعة علي المياه الجوفية فإن نشاط استخراج المياه الجوفية يمكن أن تسانده مجموعة من المشروعات الخدمية الصغيرة.

(د) موارد سياحية:

تتمتع أعداد كبيرة من القرى العربية بمناطق جذب سياحي هامة لامتلاكها مقومات ومعالم ثقافية وأثرية ودينية وترفيهية يمكن إقامة مشروعات خدمية صغيرة بها لخدمة الزائرين وحركة السياحة بالمنطقة.

مجالات المشروعات الريفية الصغيرة:

يمكن تقسيم المشروعات الريفية الصغيرة إلى المجالات التالية(52):

1 – مشروعات الإنتاج السلعي :

وتتضمن الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، والتصنيع الزراعي، والصناعات البيئية، والصناعات الحرفية.

2 – المشروعات التسويقية :

وتتضمن عمليات التجميع والفرز والتجهيز والتعبئة والتخزين والنقل والتوزيع.

3 – المشروعات الخدمية ذات العائد المالي :

وتشمل جمع المخلفات ومعالجتها، والأسواق العامة، والميكنة الزراعية، والإصلاح والصيانة، ونقل الركاب، ومحطات الوقود وخدمات الري، وعيادات طبية وبيطرية خاصة، ومدارس خاصة، ومكاتب بريد أهلية .. وغيرها من الخدمات ذات العائد المالي التي تتطلبها خطط التنمية المحلية.

كما أشار (عريقات، 1998) إلى أنه يمكن تقسيم المشروعات الصغيرة الريفية إلى المجالات التالية(32):

1 – مشروعات صغيرة قائمة علي الإنتاج النباتي ومنها:

* الزراعات المحمية (صوب شتلات – صوب نباتات الزينة – زراعات محمية إنتاجية للخضر).
* منتجات النخيل (التمور – الكرينة – الجريد).
* طحن الحبوب وفراكات الأرز.
* التخليل والحفظ والتجفيف.
* إنتاج الزيوت النباتية خاصة زيت الزيتون والكتان.

* تعبئة البقول.
* صناعة الأعلاف.
* تجميع وتعبئة الخضر و الفاكهة.
* صناعة الحصير من السمار.
* صناعة النشا.
* صناعة الصلصة.

2 – مشروعات صغيرة ريفية قائمة علي الإنتاج النباتي والحشري ومنها:

* تربية الماشية و الأغنام.
* إنتاج اللبن ومنتجاته.
* الدواجن بأنواعها وإنتاج البيض و التحضين و التفريخ.
* إنتاج عسل النحل وتربية ملكات النحل.
* إنتاج الحرير.

3 – مشروعات صغيرة ريفية قائمة علي النشاط السمكي ومنها:

* صناعة الشباك ومستلزمات الصيد.
* صناعة حفظ وتمليح وتدخين وتعبئة الأسماك.
* صناعة أعلاف الأسماك.
* صناعة دقيق السمك.
* مراكب الصيد.
* تربية الأسماك في أقفاص – أحواض – مزارع .
* صناعة عبوات الأسماك.
* ورش صيانة معدات وأدوات الصيد.

4 – مشروعات صغيرة ريفية قائمة علي الخدمات الزراعية ومنها:

* نقل الركاب و البضائع.
* ورش صيانة معدات وآلات الزراعة والري.
* الخدمات الزراعية (مكافحة الآفات والري).
* صناعة معدات وأدوات الزراعة والري.
* منافذ بيع وتوزيع.
* مراكز بيطرية وصيدليات.
* ثلاجات حفظ الفاكهة و الخضر.

* صناعة العبوات.
*مقطورات كسح.

5 – مشروعات صغيرة ريفية قائمة علي النشاط الحرفي ومنها:

* صناعة السجاد والكليم.
* صناعة الفخار.
* صناعة الطوب الطفلي.
* الصناعات الجلدية.
* الملابس الجاهزة والتريكو.
* ورش متنوعة (نجارة – بلاط).

المعايير الاقتصادية الواجب إتباعها عند اختيار المشروعات الصغيرة:

يمكن طرح حزمة متكاملة من المعايير الاقتصادية المتسقة بحيث تكون المفاضلة بين الأنشطة الاقتصادية قائمة علي أساس توافر مستوي مقبول من مختلف تلك المعايير أو أغلبها في أي نشاط اقتصادي. وقد أشار (محرم، 1990) إلى أهم هذه المعايير بغض النظر عن ترتيب أولوياتها فيما يلي [41]:

1 – أن يكون النشاط معتمداً بدرجة أساسية علي مكونات محلية:

وفق هذا المعيار فإن الأولوية الأولي يجب أن تعطي للمشروع الذي يقوم أساساً علي مكونات وموارد متوافرة في البيئة المحلية للمجتمع المحلي المستهدف تنميته، ثم يتبعه في الأولوية المشروع المعتمد علي مكونات متوافرة في الإقليم الذي يقع فيه هذا المجتمع المحلي، ويليه المشروع القائم علي مكونات من أقاليم مجاورة، وأخيراً أن تكون هذه المكونات متوافرة في أي بقعة من بقاع الوطن. إذ أن البديل لذلك كله أن تكون المكونات الأساسية للمشروع المزمع إقامته مستوردة من خارج البلاد. ومن ثم فإن التركيز المبدئي ينبغي أن يعطي لتعظيم الاستفادة بما هو متاح فعلا في المجتمع المحلي من موارد وإمكانيات وليس ثمة اعتراض علي استكمال جزء وبعض من الموارد اللازمة للمشروع من خارج المجتمع المحلي إذا كان هناك ضرورة لذلك لتحقيق الاستغلال الكفء للموارد المحلية. ولكن يبقي علي الدوام أفضلية للمشروع المعتمد بدرجة أكبر من غيره علي الموارد المحلية.

2 – أن يؤدي النشاط إلى زيادة كمية طبيعية في الإنتاج:

وهو معيار جوهري في الأنشطة الاقتصادية الريفية وخاصة الزراعية منها وفقا للظروف الراهنة للمجتمع المصري والذي أصبح يعتمد بدرجة كبيـرة علي الخارج في إشباع النسبة الغالبة من احتياجاته الغذائية، ويتطلع الشعب بأمل أن يعود للقرية المصرية دورها الذي طالما لعبته في سد الاحتياجات الغذائية القومية من الإنتاج المحلي وهو ما لن يتحقق إلا بالزيادة الكمية في الإنتاج الزراعي وبخاصة في محاصيل الغذاء.

3 – أن يساعد النشاط علي خفض متوسط تكلفة الوحدة الناتجة:

وفق هذا المعيار فإن الأولوية الأولي يجب أن تعطي للمشروع الذي يساعد من جهة علي ترشيد استغلال الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى يعمل علي زيادة الدخل الصافي للمنتج دون رفع أسعار بيع الإنتاج بما يخفف أعبـاء التنمية علي أبناء الوطن ككل ويحد من الاتجاهات التـصاعدية للأسـعار والتي يكتوي بنارها المستهلك والمنتج علي حد سواء. وهو ما قد يتـضح بدرجة أو أخرى في برامج التوريد التعاوني لمستلزمات الإنتاج بعد شرائها بأسعار الجملة وكذلك توفيرها بالقدر المناسب وفي التوقيت الملائم للعملية الإنتاجية، وبرامج التسويق التعاوني بما تخففه من متوسطات تكلفة الخدمات التسويقية وعلي الأخص النقل والتخزين وحصول المنتج علي نصيب عادل من سعر المستهلك النهائي، كذلك برامج الميكنة الزراعية وتـوفير قطـع غيارها وورش صيانتها وإصلاحها.

4 – أن يساعد النشاط علي زيادة القيمة المضافة:

ووفقا لهذا المعيار فإن الأفضلية تعطي للمشروع الذي يساعد علي إضـافة منافع اقتصادية إلى الإنتاج الريفي في صورته الأولية أو الخام وتحويله إلى صورة جزئية في الإعداد أو التجهيز أو التصنيع أو حتى الوصول به إلـى الصورة النهائية الجاهزة للاستهلاك النهائي، وبالتـالي يكـسب الاقتـصاد الريفي داخل القرية القيمة المضافة التي كانت تحصل عليها جهات أخـرى خارج القرية عند قيامها بهذه الأنشطة التجهيزية أو التصنيعية. وهـو مـا يزيد بشكل تلقائي الدخول الريفية عامة ويضيف فرصاً جديدة للعمل المنتج داخل القرية ولعل من الأمثلة في هذا المضمار أنشطة تصنيع الأعلاف من مخلفات الحقل والتي كانت تستخدم كوقود منزلي فـي أفـضل الحـالات، وتجهيز وتصنيع المنتجات النباتية مثل الخضر والفاكهة، وتصنيع المنتجات

الحيوانية والداجنة مثل صناعات الألبان وتجهيز لحوم الماشية والدواجن للاستهلاك، وصناعات نسج الحرير وغزل الصوف والتريكو والملابس الجاهزة وتصنيع الأثاث والمصنوعات الجلدية وغيرها من الأنشطة التي تعتمد علي تشغيل خامات محلية لبيعها في صورة مصنعة أما جزئياً أو بشكل تام جاهز للاستهلاك النهائي.

5 – أن يساعد إنتاجه في الإحلال محل واردات أو يزيد فرص التصدير:

لعل من أهم الظواهر غير الحميدة في الاقتصاد المصري بصفة عامة زيادة الاعتماد علي الخارج وبخاصة في مجال السلع الغذائية حتى بلغت الفجوة الغذائية التي يتم الاعتماد علي الاستيراد لتغطيتها نحو 50% من جملة الاحتياجات الغذائية المحلية في أواسط الثمانينيات. وهي فجوة تتزايد للأسف الشديد نظراً لتزايد عدد السكان من جهة وارتفاع المستويات الاستهلاكية من جهة ثانية، وضعف النمو الكمي في الإنتاج الزراعي من جهة ثالثة، برغم ما تخلقه هذه الفجوة من مخاطر شديدة علي الأمن القومي للبلاد. وعلي جانب آخر فإن حاجة البلاد للعملة الأجنبية تتزايد باضطراد أما سداً للاحتياجات الاستهلاكية المستوردة أو تغطية لقيمة مستلزمات الإنتاج القادمة من الخارج وغيرها من المتطلبات. الأمر الذي يستتبعه ضرورة تشجيع الصادرات إلى أقصى حد علاجاً لخلل ميزان المدفوعات. وهو ما يدفع بهذا المعيار إلى بؤرة الاهتمام سعياً إلى الإحلال محل واردات أو تشجيع الصادرات من خلال الأنشطة الاقتصادية.

6 – أن يحتاج المشروع إلى قدر أقل من الاستثمارات:

وهو معيار يأتي طبيعياً ليتسق مع حقيقة قائمة في الاقتصاد المصري تتعلق بضيق فرص التمويل المتاح للاستثمارات الجديدة، وتتنافس عدد كبير من أوجه النشاط الاقتصادي علي هذه الفرص المحدودة، ومن جهة أخرى فإن انخفاض حجم الاستثمارات في نشاط معين يواكبه انخفاض مخاطر عدم اليقين أو عدم التأكد والتي تتزايد بدرجة أكبر في المشروعات الضخمة.

وهذا المعيار يساعد أيضاً علي إعطاء أفضلية للأنشطة التي تعتمد علي موارد مالية ذاتية تقدر علي تغطية الاحتياجات الاستثمارية المحدودة عن الأنشطة التي تفوق احتياجاتها الاستثمارية الموارد المالية الذاتية ومن ثم تلجأ إلى الاقتراض لسد هذه الاحتياجات مما يحمل النشاط في بواكير عمره

أعباء أقساط الديون ومصروفات خدمتها مما يقلل الآثار الإيجابية لمثل هذه الأنشطة علي الاقتصاد الريفي في الفترات الأولي من حياتها.

7 – أن يزيد النشاط من فرص العمل المتاحة:

وفقا لهذا المعيار تعطي الأفضلية للنشاط الاقتصادي الذي يتيح عدداً أكبر من فرص العمل المنتجة، وهو ما يساعد علي امتصاص جانب من قوي العمل العاطلة أو شبه العاطلة في المجتمع المحلي. فلاشك أن ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة في المجتمع المصري قد أصبحت مبعث قلق علي كافة المستويات لما لها من انعكاسات سلبية في جوانب اقتصادية واجتماعية لا بل وسياسية. وهي أمور تدفع إلى إعطاء أفضلية للأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بدرجة أكبر علي تكثيف استخدام عنصر العمل البشري. وهو اتجاه يتعارض بدرجة أو بأخرى مع ما يطالب به البعض من تعميم للميكنة الزراعية أو غيرها من أشكال التقنية والتكنولوجيا المتقدمة والتي تحل فيها الآلة بدرجة كبيرة محل الإنسان وهو ما يعرف بنمط تكثيف استخدام رأس المال بدلاً من تكثيف استخدام العمل البشري. وهي دعوة تحاول الأخذ بجانب واحد من جوانب التنمية المتعلق بزيادة الإنتاج من خلال رفع المستوي التكنولوجي دون أن تلقي اهتماماً لجيش المتعطلين اللاهثين وراء فرص عمل تبدو كسراب واهم. إن استخدام تقنيات وأساليب تكنولوجية حديثة متقدمة تعتمد علي تكثيف رأس المال يؤدي إلى ارتفاع شديد في تكلفة خلق فرصة العمل الواحدة. ولعل من الأمثلة علي ذلك محطات إنتاج البيض أو تسمين الدواجن التي تعمل بنظام الميكنة الكاملة اعتماداً علي الحاسبات الآلية المبرمجة حيث تصل فيها تكلفة فرصة العمل الواحدة إلى نحو مائة ألف جنيه وفقا لأسعار منتصف الثمانينات. وبالتالي فإن تبني انتشار مثل هذا المستوي التكنولوجي المتقدم يعني حاجة المجتمع المصري إلى نحو 60 مليار جنيه سنوياً كاستثمارات لخلق فرص عمل جديدة لما يقرب من 600 ألف مواطن جديد ينزلون إلى سوق العمل سنوياً يطلبون فرص العمل الشريف المنتج، وهو مبلغ خيالي بالنسبة للإمكانيات المتاحة للاستثمار في مصر والذي لم يزد في تقدير واضعي الخطة الخمسية الثانية للبلاد عن نحو 50 مليار جنيه في سنوات الخطة الخمسية جميعاً وليس في عام واحد.

وعلي الجانب الآخر فإن تكلفة فرصة العمل في حالة استخدام مستوي تكنولوجي أقل تعقيداً ويعتمد أساساً علي تكثيف استخدام عنصر العمل البشري تبلغ نحو 5 آلاف جنيه فقط في قطاع الزراعة والصناعات الحرفية والصغيرة. وهكذا يؤدي ضيق الموارد المالية المتاحة للاستثمار مع تزايد الرغبة في خلق فرص عمل جديدة للراغبين فيها إلى ضرورة استخدام تكنولوجيا مكثفة لاستخدام عنصر العمل البشري علي المستوي القومي وأيضاً في مشروعات التنمية الريفية المتكاملة كجزء لا يتجزأ من الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

8 – أن يساعد النشاط علي زيادة إنتاجيه عنصر العمل:

وفقا لهذا المعيار فإن الأفضلية تعطي للنشاط الاقتصادي الذي يتحقق فيه إنتاج أكبر وفي ذات المستوي النوعي باستخدام وحدة العمل البشري. وهو معيار يستهدف الارتفاع بكفاءة عنصر العمل البشري باعتباره محوراً أساسياً من محاور التنمية الريفية المتكاملة. وبالرغم من أن ثروة مصر الأساسية تتمثل في سكانها من البشر بناة الحضارة علي مر الأجيال، فإن جزءا جوهرياً من أزمتها التنموية الراهنة يكمن في الانخفاض الواضح لإنتاجية عنصر العمل البشري. وهي أمور تجعل من الأهمية بمكان إعطاء أفضلية للأنشطة الاقتصادية التي تستطيع الإسهام بفاعلية في رفع الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل البشري مما يحقق خفضاً فعلياً في متوسط تكلفة الإنتاج ومن ثم رفعاً حقيقياً لقيمة هذا الإنتاج.

9 – أن يساعد النشاط علي حماية البيئة:

وهو معيار يعطي الأفضلية للأنشطة الاقتصادية التي تسهم في صيانة البيئة والحفاظ عليها فوق الأنشطة التي تعمل علي تدهور البيئة وتلوثها. وقد تنبهت مصر مؤخراً لأهمية هذا المعيار في التفضيل بين الأنشطة خاصة مع التدهور السريع في ظروف البيئة المصرية، ولعل من أبرز شواهده انتشار تجريف الأراضي الزراعية والاعتداء علي النيل وفروعه بإلقاء المخلفات البشرية والصناعية بل وسد مجراه بإنشاء جزر صناعية تعتمد في أجزاء منها علي طرح النهر، وتلوث الهواء بالغازات والأبخرة الصناعية، بل وتلوث المنتجات الزراعية بالإفراط وعدم كفاءة استخدام المخصبات والمبيدات الكيماوية، بل وكشفت سنوات الجفاف خلال السبعينات والثمانينيات واقتراب البلاد من حافة الخطر التي هددت بتوقف

محطات توليد الكهرباء وعدم صرف المقننات المائية للزراعات المختلفة، كشفت عن الأهمية القصوى لهذا المعيار للحفاظ علي الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها ليس فقط لصالح الأجيال القادمة بل أيضاً حفاظاً علي فرص الحياة الكريمة للجيل الراهن.

10 – اتساع قاعدة المستفيدين مباشرة وخاصة محدودي الدخل من النشاط الاقتصادي المقترح:

وهو معيار اقتصادي اجتماعي للتفاضل بين الأنشطة التي يمكن أن تتضمنها مشروعات التنمية الريفية. ولقد عاني الريف المصري عبر مراحل زمنية مختلفة من مشروعات وبرامج اقتصادية استنزفت جانباً كبيراً من الاستثمارات المتاحة وجنت ثمرتها الطبقات العليا في المجتمع دون أن تترك سوي آثار محدودة لصالح أبناء القاعدة العريضة الأكثر عدداً والأشد فقراً، هذه القاعدة بكل المعايير الدينية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية هم الأحق والأولي بالرعاية والاهتمام والتي يجب أن توجه الأنشطة الاقتصادية التي تتبناها مشروعات التنمية الريفية لخدمتهم بالدرجة الأولي. فعلاوة علي ما تحض عليه الأديان السماوية والقيم الخلقية من تكافل اجتماعي، فإن استقرار النظام الاجتماعي والسياسي يوجب الاهتمام الشديد بتقريب الفوارق بين طبقات المجتمع، وفتح الفرص الحقيقية أمام الحراك الاجتماعي الرأسي بما يسمح بانتقال أبناء الفئات الدنيا من خلال كدهم وعرقهم واجتهادهم إلى مستويات اجتماعية أعلى. الأمر الذي يوفر أساساً راسخاً للثقة في عدالة النظام الاجتماعي القائم ويحد من فرص اندلاع صراع طبقي يعصف باستقرار المجتمع ويهدد وحدته. بالإضافة إلى أن توسيع قاعدة المستفيدين مباشرة من الأنشطة الاقتصادية للتنمية يحمل في طياته زيادة حقيقية في دخولهم تساعد علي زيادة طلبهم علي السلع والخدمات ومن ثم تدفع بموجات رواج متتالية في الاقتصاد الريفي والقومي علي حد سواء.

11 – أن يتكامل النشاط عضوياً مع باقي أنشطة المشروع:

وهو معيار تخطيطي شديد الأهمية للتفاضل بين الأنشطة المرشحة للاختيار فيما بينها مادمنا بصدد إحداث تنمية متكاملة وليست جزئية أو قطاعية. وفي إطار هذا التكامل المطلوب فإن الأفضلية ينبغي أن تعطي للنشاط الذي يحصل علي كل أو بعض مستلزماته ومتطلباته من ناتج نشاط أو أنشطة

أخرى أو يوفر من نواتجه كل أو بعض احتياجات ومستلزمات نـشاط أو أنشطة أخرى. إن نشاطا اقتصاديا لزيادة الإنتاج النباتي يمكن أن يتكامـل عضوياً مع نشاط آخر لتصنيع نواتجه الثانوية في شكل أعلاف، وهو مـا يتكامل مع نشاط ثالث لتربية الدواجن أو الماشية، الذي يتكامل مع نـشاط رابع لمجزر متطور، وهو يتكامل بدوره مع نشاط خامس لتصنيع المخلفات الداجنية والحيوانية، الذي يتكامل مع نشاط سادس لدبغ الجلـود، ويكملهـم نشاط سابع لتصنيع الأحذية والمنتجات الجلدية، ونـشاط ثـامن للتـسويق المحلي أو الإقليمي أو التصديري.

12 – أن يحقق النشاط عائدا أسرع وأكبر علي الاستثمارات الموظفة فيه:

وهو المعيار الاقتصادي الأشهر والذي غالباً ما يكون الوحيد الذي يعتد به القطاع الخاص – الفردي وفي شكل شركات – عند تقرير إقامة المشروع أو النشاط الاقتصادي الذي يضع فيه استثماراته. وهو معيار يركز علـي عائد المخاطرة أو صافي الربح المتوقع من توظيف الأموال واسـتثمارها. ومع الاعتراف بأهمية هذا المعيار باعتباره مقياساً لكفاءة استخدام عنـصر رأس المال في النشاط الاقتصادي الواحد أو الجزئي، فإن الاعتماد عليه – منفرداً – في تقرير قيام النشاط يؤدي في حالات كثيـرة إلـى تـضحيات اقتصادية واجتماعية علي المستوي القومي بل والمحلي بما ينفي هذه الكفاءة المحتملة في استخدام رأس المال.

تذكـــــــــــر :

- تضمنت استراتيجية الحد من الفقر الريفي بالدول العربية خمسة مداخل رئيسية هي: تمكين ودعم فقراء الريف، تنويع مصادر الدخل، المساواة في النوع الاجتماعي، تحقيق مبدأ الحق في الغذاء، تنمية البنية الأساسية الريفية.
- تقوم المشروعات الصغيرة بدوراً محورياً في إنجاز التنمية الشاملة والحد من الفقر لملايين البشر.
- **تنقسم المشروعات الصغيرة إلى عدد من المستويات طبقاً لأهميتها.**
- يعرف المشروع الصغير بأنه أي نشاط زراعي أو صناعي أو خدمي أو سياحي أو حرفي يقوم به شخص أو أكثر وله صفة الاستقلالية.
- تعريف المشروع الصغير من وجهة نظر علوم الإحصاء والإدارة والاقتصاد والقانون.
- هناك العديد من المعايير التي تستخدم لتعريف المشروعات الصغيرة من أهمها: المعايير الكمية، والمعايير الوظيفية.
- يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة وفق مكان الإنتاج، ونوعية الإنتاج، والانتشار الجغرافي.
- تعرف وزارة الصناعة المشروعات الريفية بأنها " تلك المشروعات التي تستهدف تصنيع الخامات الزراعية المتوافرة لدي الزراع والتي إذا أُجري تصنيعها زادت قيمتها الاقتصادية، وهي من إنتاج البيئة نفسها والحصول عليها ميسور، وتنتج بشكل فردي أو جماعي في بعض أو كل الوقت ".
- يعرف بنك التنمية والائتمان الزراعي المشروعات الريفية بأنها " تلك المشروعات التي يمارسها المستثمر الصغير في منزله أو حيازته الزراعية دون الحاجة إلى إنشاءات ذات مواصفات خاصة، ولا تزيد قيمة القرض لها عن 10 آلاف جنيه.

- تقوم المشروعات الريفية الصغيرة علي الموارد البيئية المحلية المتوفرة في الريف وتتمثل تلك الموارد في: الموارد الزراعية، الموارد التعدينية، الموارد المائية، الموارد السياحية.
- تتمثل مجالات المشروعات الصغيرة الريفية في: مشروعات الإنتاج السلعي، المشروعات التسويقية، المشروعات الخدمية ذات العائد المالي.
- يمكن تقسيم المشروعات الصغيرة الريفية إلى المجالات التالية: مشروعات صغيرة قائمة علي الإنتاج النباتي، مشروعات صغيرة ريفية قائمة علي الإنتاج النباتي والحشري، مشروعات صغيرة ريفية قائمة علي النشاط السمكي، مشروعات صغيرة ريفية قائمة علي الخدمات الزراعية، مشروعات صغيرة ريفية قائمة علي النشاط الحرفي.
- هناك حزمة متكاملة من المعايير الاقتصادية المتسقة يمكن استخدامها في المفاضلة بين الأنشطة الاقتصادية.

نماذج لأسئلة الفصل الأول :

- ما المقصود بالمشروعات الصغيرة ؟
- ما المداخل الرئيسية التي تضمنتها استراتيجية الحد من الفقر الريفي بالدول العربية ؟
- ناقش بإيجاز مبررات دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- وضح أهمية المشروعات الصغيرة على المستوى الفردي والمجتمعي والعالمي.
- أذكر ما تعرفه عن المعايير الكمية المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة.
- أذكر ما تعرفه عن المعايير الوظيفيية المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة.
- فرق بين المشروعات الصغيرة وفقا لمكان الإنتاج.
- فرق بين تصنيف المشروعات الصغيرة وفقا لنوعية الإنتاج.
- تعريف وزارة الصناعة للمشروعات الريفية.
- أذكر ما تعرفه عن تعريف بنك التنمية والائتمان الزراعي للمشروعات الريفية.
- ناقش بإيجاز مجالات المشروعات الصغيرة الريفية.
- ناقش بإيجاز المعايير الاقتصادية المستخدمة في المفاضلة بين الأنشطة الاقتصادية ؟

الفصل الثاني

نماذج لبعض المنظمات العاملة في ميدان المشروعات الصغيرة في مصر وبعض الأقطار العربية

الفصل الثاني

نماذج لبعض المنظمات العاملة في ميدان المشروعات الصغيرة في مصر وبعض الأقطار العربية

تمهيد :

رغم التوسع في المشروعات الصغيرة بمعظم أقطار الوطن العربي خلال الآونة الأخيرة، إلا أن الأمر يقتضي ضرورة إزاحة العقبات من أمام هذه المشروعات وحل مشاكلها التمويلية والتسويقية بالإضافة إلى إيجاد صيغة ملائمة لتبني هذه المشروعات في إطار تكاملي وبحيث تصبح هذه المشروعات في النهاية هي عصب التقدم والنمو بهدف توفير فرص عمل دائمة والحد من البطالة ورفع المستويات المعيشية للأسر الفقيرة.

ولعل النجاحات التي تحققت في مصر وبعض الأقطار العربية والتي ساهمت فيها المشروعات الصغيرة بدور محوري في كسر دائرة الفقر لدي بعض الأسر الفقيرة خير دليل علي ما يمكن للمشروعات الصغيرة أن تقوم به في مجال الحد من ظاهرة الفقر الريفي.

وفيما يلي عرضاً لبعض نماذج المشروعات الصغيرة التي تم تنفيذها في مصر وفي بعض الأقطار العربية والتي استهدفت الحد من ظاهرة الفقر الريفي:

أولاً : نماذج المشروعات الصغيرة في مصر :

(1) صندوق التنمية المحلية[22]:

أنشأ صندوق التنمية المحلية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم 310 لسنه 1978 وبدأ في مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتباراً من نوفمبر 1979.

وقد استهدفت سياسة الصندوق منذ البدايات الأولى لممارسة نشاطه، تعزيز التنمية الاقتصادية في قطاع المحليات والقرية علي وجه الخصوص من خلال زيادة المقدرة الائتمانية للوحدات المحلية القروية بمنحها قروض ميسره لتنفيذ مشروعات إنتاجية إرشادية نموذجية ذات عائد من شانها دعم حساب الخدمات والتنمية المحلية الذي ينعكس علي مختلف أوجه الحياة داخل القرية.

ومع صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 112 لسنة 1990 ببيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للوحدات المحلية ومن بينها المشروعات الممولة

من صندوق التنمية المحلية تم تطوير استراتيجية عمل الصندوق ليصبح أداة فاعلة في الحد من البطالة وتحسين دخول الأسر الريفية بمنح قروض ميسرة للشباب والمرأة وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجا لإقامة مشروعات صغيرة من شانها دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل القرية.

ويمتد نشاط " صندوق التنمية المحلية " إلى جميع محافظات الجمهورية ويصل لعملائه بيسر وسهوله في القرى والكفور والنجوع من خلال الوحدات المحلية القروية.

ويختلف صندوق التنمية المحلية في استراتيجيته وسياسته عن باقي الأجهزة الائتمانية العاملة في مجال الإقراض فليس من مهامه القيام بالأدوار التقليدية المنوطة بالبنوك التجارية أو المصارف، ولهذا لا تقاس نجاحاته بمقدار الربحية الناتجة من تعاملاته في نهاية فترة زمنية معينة، ولكن تقاس نجاحاته بما تم تحقيقه من أهداف تسعى إليها عمليات وبرامج التنمية الريفية، ومدى ما يتحقق من أثار تنموية على محاور التنمية الأخرى كالتنمية البشرية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع المحلى.

أهداف الصندوق[52]:

يعد صندوق التنمية المحلية آلية العمل الأساسية التي يعتمد عليها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية لتدعيم التنمية الاقتصادية في الريف المصري، وهو احد الآليات الرئيسية التي يعتمد عليها برنامج التشغيل الوارد في البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية. وتتحدد أهداف الصندوق فيما يلي :

(أ) **أهداف استراتيجية** :

1 - دعم اقتصاديات القرية من خلال المساهمة في تصنيع الريف وتحويل القرية المصرية من قرية مستهلكة إلي قرية منتجة.

2 - المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بالتخفيف من حدة البطالة بالريف وخاصة فيما بين الشباب والنساء والمعيلات منهن علي وجه الخصوص، وذلك من خلال ما تتيحه تلك المشروعات من فرص العمل، فضلا عن ما تكتسبه تلك العمالة من مهارات فنية وإدارية من خلال الدورات التدريبية التي ينظمها صندوق التنمية المحلية للمستفيدين من القروض للمساعدة في إنجاح مشروعاتهم.

3 – المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية وذلك عن طريق :

- المساهمة الفعالة في إحداث التوازن فيما بين الأقاليم من خلال إعطاء الأولوية في الإقراض للمشروعات التي تقام في مناطق الصعيد والمناطق الصحراوية والحدودية.
- التوسع في إقامة وتشجيع الصناعات التكاملية بالريف المصري.
- تدعيم النشاط الأهلي بالقرية من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية لمشروعات الجمعيات الأهلية والتعاونيات.
- الاهتمام بالمحافظة علي البيئة وذلك بإعطاء أولوية في الإقراض للمشروعات التي تراعي ذلك.

4 – المساهمة في رفع المستويات المعيشية لأبناء المجتمعات المحلية القروية.

(ب) **أهداف محددة** :

1 – التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل.

2 – تنويع مصادر الدخل المحلي، مع التركيز علي تصنيع الريف والارتقاء بالتقنيات الإنتاجية والخدمية المستخدمة.

3 – زيادة فرص العمل المنتج والمستقر.

4 – زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وإعادة توزيع الدخول فيما بينهم.

ولتحقيق الأهداف السابق الإشارة إليها يقوم الصندوق بما يلي :

* تحفيز الأفراد والمنظمات الأهلية (غير الحكومية) علي تجميع وتنمية مدخراتهم وذلك باستثمارها بجانب ما يمنحه لهم الصندوق من قروض في إقامة المشروعات الإنتاجية.
* تأكيد مفهوم المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد الريفي حيث يشترط الصندوق مشاركة المقترضين في تحمل جزء من تكلفة المشروعات الممولة من خلاله وذلك بالنسبة للمشروعات التي تتجاوز قيمة القروض الممنوحة لها ثلاثة آلاف جنيه عدا مشروعات الثروة الحيوانية والثروة الداجنة ومستلزمات التشغيل.

الموارد المالية المتاحة لصندوق التنمية المحلية :

- قدر إجمالي رأسمال صندوق التنمية المحلية في 2005/6/30 بنحو 57.176 مليون جنيه توافرت له من المصادر التالية :

القيمة بالمليون جنيه

15.800	منحه من المعونة الأمريكية في إطار اتفاقية تنمية اللامركزية التي عقدت بين جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية والصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم 310 لسنة 1978.
4.000	تدعيم رأس مال الصندوق من الإدارة المحلية خلال عام 1993/92
7.324	تدعيم للصندوق من منحة تم تقديمها من حساب فائض الغذاء الأمريكي عن طريق وزارة التعاون الدولي خلال الفترة 1992/1991 – 2001/2000.
0.176	**تمويل من منظمة الاسكوا مخصص لإقراض أهالي قرية الهجين – جيزة**
29.876	فائض تراكمي منذ إنشاء الصندوق وحتى 2005/6/30.
57.176	الجملة

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية، 2006، " دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية"، القاهرة.

- تم دعم رأس مال الصندوق بقرض قيمته نحو 20 مليون جنيه مصري مخصص بالكامل لإقراض المشروعات متناهية الصغر في محافظة سوهاج من المصدرين التاليين :

- اتفاقية قرض هيئة التنمية الدولية رقم 3127 مصر بمبلغ 1.3 مليون وحده سحب خاصة بما يوازى 10 مليون جنيه مصري تقريبا.
- اتفاقية قرض الصندوق الدولى للتنمية الزراعية رقم 484 مصر بمبلغ 1.28 مليون وحدة سحب خاصة بما يوازى 10 مليون جنيه مصري تقريبا.

السياسة الائتمانية للصندوق :

أولا : مجالات الإقراض :

يقرض صندوق التنمية المحلية مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية وذلك في المجالات التالية :

- مجال المشروعات الإنتاجية مثل : الإنتاج الزراعي والحيواني { ماشية وأغنام ومعز} ، الإنتاج الداجنى ، التصنيع الزراعي ، الصناعات البيئية، الصناعات الحرفية ، والصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وخاصة تلك التي تعتمد علي التكنولوجيا البسيطة والمغذية لصناعات أخري.
- مجال المشروعات التسويقية مثل : أنشطة التجميع ، الفرز ، التجهيز ، التعبئة، التخزين ، النقل والتوزيع، كما يتولى الصندوق تمويل إنشاء منافذ توزيع وتسويق منتجات القرية بالمراكز والمدن.
- مجال المشروعات الخدمية ذات العائد المالي مثل : جمع المخلفات ومعالجتها ، الأسواق العامة ، الميكنة الزراعية ، الإصلاح والصيانة ، نقل الأفراد والبضائع، محطات خدمة السيارات ، خدمات الري ، عيادات طبية وبيطرية.
- مشروعات صغار المستثمرين ممن لديهم مشروعات قائمة أو الراغبين في إنشاء مشروعات جديدة وذلك في أوجه النشاط الاقتصادي والخدمي التالية :
  - الورش الحرفية المتنوعة كورش النجارة والأثاث ، إصلاح الأجهزة الكهربائية ، لحام المعادن ، إصلاح الأحذية ، المنتجات الجلدية ، تصنيع الآلات الزراعية ، تربية دودة القز.
  - المحال التجارية المختلفة كمحال البقالة والسلع الغذائية ، الحدايد والبويات ، الخردوات، مواد البناء ، الأدوات الصحية ، الملابس.
  - تطوير المخابز البلدية والأفرنجية.
  - المطاعم والكافيتريات ومحال العصائر.
  - المصانع المختلفة كالطوب الطفلي ، تعبئة وتغليف المواد الغذائية، المناديل الورقية ، البلاط ، البويات.
  - بعض الأنشطة المتنوعة كاستوديوهات التصوير ، محال زجاج السيارات والإطارات الخاصة به ، المطاحن والفراكات ، معامل التحليل ، إصلاح وتجديد سيارات الركوب ونقل البضائع.

- المناحل ، معامل الألبان ، ماكينات الري ، الجرارات الزراعية.
- الحاسبات الآلية { أجهزة الكمبيوتر الشخصية ومستلزماتها } .

ثانيا : المقترضون { المستفيدون} :

يمنح صندوق التنمية المحلية القروض للوحدات المحلية لإعادة إقراضها للفئات التالية:

- الأفراد الطبيعيون وخاصة الشباب.
- المرأة وبصفة خاصة المرأة المعيلة.
- شركات الأفراد البسيطة الذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذي يتم تمويله.
- الجمعيات التعاونية الإنتاجية المسجلة والمشهرة قانوناً.
- الجمعيات الأهلية.

ويخصص صندوق التنمية المحلية سنوياً نسبة لا تقل عن 30% من حجم القروض الممنوحة لمشروعات المرأة مع إعطاء أولوية خاصة لتمويل المشروعات المقدمة من المرأة المعيلة تمشياً مع سياسة الدولة المتعلقة بدعم الفئات الأكثر احتياجا في المجتمعات الريفية.

ثالثا : حجم القرض :

الحد الأقصى لقيمة القرض الممنوح من صندوق التنمية المحلية لتنفيذ مشروع ما عشرون ألف جنيه للفرد الواحد ، ولا تتضمن قيمة القرض شراء أراضي أو إقامة مباني ويقتصر علي تمويل قيمة المعدات والتجهيزات وتكاليف تشغيل دورة إنتاجية كاملة.

ولأسباب اجتماعية تتعلق بانحياز الصندوق للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع يميز صندوق التنمية المحلية بين فئتين من القروض:

الفئة الأولي:

القروض التي تبلغ قيمتها ثلاثة آلاف جنيه فأقل: يوافق الصندوق علي أن تغطي قيمة القرض جملة الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع.

الفئة الثانية:

القروض التي تتجاوز قيمتها ثلاثة آلاف جنيها وحتى عشرون ألف جنيه: يشترط الصندوق عدم تجاوز حجم القرض 80% من جملة الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع ويقوم طالب القرض بتدبير النسبة المتبقية ذاتياً.

رابعا : معايير قبول تمويل المشروع :

يقوم الصندوق بإعداد دراسة جدوى المشروع – دون أن يتحمل طالب القرض أي أعباء مالية – ويوافق علي قبول إقراضه وفق الاعتبارات التالية:

- تغطية عوائد المشروع لأقساط سداد القرض بعد سداد كافة التكاليف الأخرى.
- إتاحة فرص عمل جديدة خاصة للشباب والمرأة وبصفة خاصة المرأة المعيلة.
- انخفاض التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة.
- تحقيق هدف التكامل مع مشروعات تنموية أخرى بالنطاق المحلي.
- قصر فترة تسديد القرض.
- مراعاة المحافظة علي البيئة.
- الاستفادة من الخامات المحلية والبيئية المتاحة علي المستوي المحلي.

خامسا : المدى الزمني للقرض :

تتحدد فترة سداد القرض بحسب دراسة الجدوى وبحد أقصي خمسة سنوات بما فيها فترة السماح ، ويمنح الصندوق نوعين من القروض :

- قروض قصيرة الأجل : تسدد خلال عامين { بعد فترة السماح} .
- قروض متوسطة الأجل : تسدد خلال أربع سنوات { بعد فترة السماح} .

سادسا : تكلفة الاقتراض :

تتمثل تكلفة الاقتراض من الصندوق في قيمة المصروفات الإدارية التي تقدر بنسبة 6% سنوياً من قيمة القرض.

سابعا : فترة السماح :

قبل البدء في سداد أقساط القرض يمنح المقترض فترة سماح تعادل فترة دورة إنتاج أو تشغيل كاملة للمشروع وتختلف هذه الفترة طبقا لنوعية وطبيعة المشروع.

ثامنا : مواعيد سداد الأقساط :

يسدد القرض علي أقساط تتناسب مواعيدها مع مواعيد حصول

المشروع علي دخوله أو عوائده وبما يسمح باستمرارية التشغيل لدورة الانتاج.

تاسعا : الضمانات :

يتبنى الصندوق سياسات للتيسير علي المقترضين فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة لتوسيع قاعدة الاستفادة من الخدمات الإقراضية التـــي يقـــدمها وخاصة للفئات غير القادرة ويطلب فقط الحد الأدنـــى مـــن الـــضمانات الفعالة التي تكفل الحفاظ علي المال العام طبقا لما يقرره مجلـــس إدارة الصندوق وهي حتى تاريخه كالتالي:

- يحرر عقد القرض فيما بين الوحدة المحلية والمقترض وبحيث يتطابق هذا العقد في مضمونة مع العقد الأساسي المحرر بين صندوق التنمية المحلية والوحدة المحلية القروية.
- تحرر سندات اذنية بقيمة أقساط القرض ومشتملاته.
- جاري التفاوض مع إحدى شركات التامين للتأمين ضد مخاطر عدم السداد.

تنظيم وإدارة صندوق التنمية المحلية

يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق التنمية المحلية من كل من: مجلس إدارة الصندوق، ولجنه القروض، والإدارة التنفيذية. وفيما يلي تشكيل واختصاصات ومهام كل منها :

مجلس إدارة الصندوق :

يدير الصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس جهاز بنـــاء وتنميـــة القريـــة المصرية وعضوية كل من:

- ممثلون عن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية {رئيس الإدارة المركزية للتمويل والبحوث، المدير التنفيذي لصندوق التنمية المحلية، مدير عام البحوث، مدير حسابات الجهاز، مساعد المدير التنفيذي للصندوق}.
- ممثل لوزارة المالية يتم اختياره بناء على ترشيح من وزير المالية ويكون مسئولا عن وضع سياسة الإقراض وإجراءات التمويل والتشغيل.
- خبراء في مجالات القانون والاقتصاد والتخطيط والتكنولوجيا.
- ممثلي الجهات ذات الصلة بأوجه نشاط الصندوق وعلي وجه خاص جهاز الصناعات الحرفية، الاتحاد التعاوني الإنتاجي، وزارة التعاون الدولي.

- ممثلي المحافظات بما لا يزيد علي ستة أعضاء : عدد [2] من سكرتيري عموم المحافظات، عدد [2] من مديري إدارات التنمية بالمحافظات، وعدد [2] من رؤساء الوحدات المحلية.

ويصدر بتشكيل مجلس إدارة الصندوق قرار من الوزير المختص. ويعاد تشكيل مجلس إدارة الصندوق سنوياً بما يحقق دورية تمثيل المحافظات.

يختص المجلس بإقرار السياسات العامة لعمل الصندوق ومتابعة تنفيذها وإصدار القرارات اللازمة لتحقيق الصندوق لأهدافه وله أن يفوض رئيس المجلس في بعض اختصاصاته علي أن تعرض القرارات الصادرة بالتفويض علي جلسة المجلس التالية لإقرارها.

لجنة القروض :

تعتبر لجنة القروض بمثابة اللجنة الاستشارية الفنية التي ترفع توصياتها إلى مجلس إدارة الصندوق، وتشكل اللجنة بقرار يصدره رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ورئيس مجلس إدارة الصندوق برئاسة أحد قيادات الجهاز، وتضم في عضويتها ممثلين عن الإدارات الفنية بجهاز بناء وتنمية القرية وعدد من الخبرات الفنية من خارج الجهاز. وتختص لجنة القروض بالمهام التالية:

- فحص ومراجعة المشروعات المقترح تمويلها والمقدمة من الوحدات المحلية من خلال إدارات التنمية علي المستويات الإدارية المختلفة، وتحديد مدي اتساقها مع السياسة العامة للصندوق.
- مراجعة دراسات الجدوى المالية والفنية للمشروعات والمعدة من قبل أخصائي دراسات الجدوى والمتابعة بالصندوق.
- إصدار التوصيات بشأن الموافقة علي تمويل المشروعات ورفعها إلى مجلس إدارة الصندوق لاتخاذ القرار النهائي بشأنها.
- مراجعة التقارير المالية والفنية المتعلقة بأنشطة الصندوق.
- فحص ودراسة الموضوعات المحولة إلى اللجنة من رئيس مجلس إدارة الصندوق.

الإدارة التنفيذية للصندوق :

تعد الإدارة التنفيذية لصندوق التنمية المحلية الجهة المسئولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة عمليات وأنشطة الصندوق فنياً ومالياً وإدارياً ، ويتولي رئاستها المدير التنفيذي للصندوق، ويقوم بتسيير عمل الإدارة مجموعات عمل يحدد

اختصاصات عمل كل منها لائحة تنظيم العمل الداخلي للصندوق وذلك علي النحو التالي:

- **مجموعة الفحص والشئون القانونية:** وتهتم بمراجعة الإجراءات القانونية والمستندات المتعلقة بالجوانب المالية للمشروع ومراجعة وتحرير العقود المبرمة بين الصندوق والوحدات المحلية، ومتابعة موقف متأخرات السداد وإبداء الرأي في الموضوعات المحالة إليها.
- **مجموعة دراسات الجدوى:** تتولي المراجعة الفنية لمكونات المشروع، وإجراء الدراسات الفنية والميدانية للمشروعات قبل وأثناء وبعد التنفيذ، وإعداد دراسات الجدوى المالية للمشروعات.
- **مجموعة الائتمان:** وهي المسئولة عن المراجعة الائتمانية للعقود، وتحرير استمارات الصرف، وإعداد بيان بجدول سداد القرض وموقف السداد والمتأخرات.
- **مجموعة الإجراءات:** تتولي الإعداد والتحضير لأعمال لجنة القروض وإخطار مسئولي التنمية بالمحافظات بقرارات مجلس إدارة الصندوق.
- **مجموعة الحاسب الآلي:** وتختص بتوثيق وتبويب وبناء قواعد البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط الصندوق علي الحاسب الآلي.
- **مجموعة السكرتارية الإدارية:** وتختص بكافة الأعمال الإدارية المتعلقة بنشاط الصندوق.

آليات المتابعة للمشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية :

تتم عملية متابعة مستمرة للمشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية، للتأكد من تنفيذ المشروع طبقا لما هو مخطط له وأن معدلات التشغيل والأداء تتم بصورة مرضية.

وطبقا للإجراءات المتبعة تتم عمليات المتابعة والتقييم لمراحل المشروع المختلفة { تنفيذ ـ تشغيل ـ سداد } على المستويين المحلى والمركزي كالتالي:

(أ) ***متابعة التنفيذ:*** { فترة ما قبل التشغيل والمحددة طبقا لدراسة جدوى المشروع }

- بالنسبة للمشروعات ذات الأصول الثابتة من آلات ومعدات ومركبات: تشكل لجنة من الوحدة المحلية تضم في عضويتها المقترض ذاته، مهمتها شراء الأصول المطلوبة للمشروع طبقا لعرض السعر الوارد

بدراسة الجدوى بعد التأكد من استكمال قيمتها من المساهمة النقدية المطلوبة من المقترض والمحددة بالدراسة وأن يتم الشراء طبقا للإرادة المنفردة للمقترض واختياره للمعدة المطلوبة والتي لا تقل إمكانياتها عما ورد بملف المشروع ومن الشركة أو المعرض التي وقع عليها اختياره. وعقب الشراء تقوم اللجنة بتسليم الأصل للمقترض بموجب محضر استلام.

- تقوم الوحدة المحلية بإرسال المستندات المعتمدة والدالة على التنفيذ للصندوق.

- مشروعات الإنتاج الحيواني والمشروعات التي تتطلب قروض لمستلزمات التشغيل في الورش الحرفية : يتم شراءها من خلال المقترض، مع تقديم المستندات الدالة على الشراء (والمطابقة لعروض الأسعار المرفقة بملف المشروع والتي تمت على أساسها دراسة الجدوى) للوحدة المحلية والتي ترسلها بدورها معتمدة للصندوق.

(ب) ***متابعة التشغيل:***

- وتتم بصورة دورية ربع سنوية منذ بداية التشغيل وحتى نهاية السداد من قبل الوحدة المحلية باستيفاء نموذج متابعة التشغيل المعد لذلك وإرساله للصندوق.

- وبصفة غير دورية يتم زيارة عينة عشوائية من المشروعات الممولة من الصندوق للوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية للمشروع خلال مرحلة التشغيل، وذلك لتقديم الدعم الفني المناسب ولعلاج أي قصور أو خلل إن وجد، وتتم من خلال لجنة مشتركة تضم كل من أخصائي الصندوق ومسئول التنمية بالمحافظة ومسئول القروض بالوحدة المحلية، وترفع نتائج الزيارة للجان المختصة ومجلس إدارة الصندوق إذا لزم الأمر.

شكل رقم (5)

الهيكل التنظيمي لصندوق التنمية المحلية

رئيس مجلس الإدارة

رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

مجلس الإدارة

المدير التنفيذي للصندوق

لجنة القروض

مجموعة دراسات الجدوى

مجموعة الائتمان

مجموعة الحاسب الآلي

مجموعة الفحص والشئون القانونية

مجموعة الإجراءات

مجموعة السكرتارية الإدارية

- وفى حالة ظهور أي معوقات تؤثر على عملية التشغيل تخاطب الوحدة المحلية إدارة الصندوق لدراسة المشكلة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب عليها مع تقديم المعونة الفنية إذا لزم.

(ج) *متابعة السداد*:

- يقوم الصندوق بإخطار المحافظات شهريا بكشوف تفصيلية متضمنة نسب السداد والمديونيات على مستوى الوحدات المحلية لمتابعة سداد مستحقات الصندوق، على أن تقوم المحافظات بتوجيهها للوحدات المحلية لتحديد موقف متأخرات كل مشروع على حده وتحديد مدى إمكانية تقديم يد المعونة أو إعادة جدولة تلك المتأخرات بعد دراستها من قبل الصندوق.

ولأخصائيي الصندوق أثناء الزيارات الميدانية للوحدات المحلية الحق في متابعة المشروعات في كافة مراحل التنفيذ والتشغيل على الطبيعة والتأكد من وجود سجلات ودفاتر قيد المشروعات والتيقن من مدى صحتها وسلامتها.

ولا يقتصر دور صندوق التنمية المحلية على مجرد منح القروض لإقامة المشروعات ومتابعة التنفيذ والتشغيل والسداد، بل يمتد نشاطه ليشمل تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الممولة من الصندوق على حياة المقترض وأسرته ومجتمعه المحلى من خلال دراسات ميدانية يقوم بتنفيذها جهات علمية متخصصة بالتنسيق مع صندوق التنمية المحلية.

بيان استرشادي بنوعية المشروعات التي مولها صندوق التنمية المحلية خلال فترات سابقة

* ***مشروعات الإنتاج الداجنى*** :

- تسمين دواجن
- إنتاج بيض مائدة
- تربية أرانب { أرضية - بطاريات}
- تحضين كتاكيت بلدية
- تسمين بط بكينى ومسكوفى
- تحضين {بط مسكوفى – بط بكينى}
- إنتاج بيض بط مخصب
- تربية السمان

مشروعات الإنتاج الحيواني :

- تربية الأغنام { 4 رؤوس }
- تربية المعز{5 رؤوس}
- تربية الإبل{ رأس واحدة}
- تربية جاموس { رأس واحدة}
- تسمين مواشى { 2 رأس}

***الصناعات الغذائية ومنتجات الألبان :**

- معمل ألبان
- تشغيل معصرة بذر كتان
- تشغيل مصنع حلوي جافة
- تجميد وتعبئة خضر
- تخليل الخضروات
- مصنع مكرونه
- تطوير مخبز بلدي
- تشغيل مصنع شيكولاته
- تجفيف الفاكهة

***الميكنة الزراعية :**

- جرار زراعي
- جرار بمقطورة كسح
- عزاقة
- آله دراس وتذرية
- محراث
- حصاده
- جرار بلودر
- مقطورة زراعية قلابة
- عزاقة حدائق
- محشة
- سراته أرز

***التصنيع الحرفي والبيئي :**

- مصنع عطور
- ورشة نجارة
- ورشة خراطة
- ورش تصنيع منتجات التغليف
- صناديق خشب
- تصنيع ملابس بأنواعها
- ورش سحب أسلاك وتغليفها
- مصنع زوى حرير
- مصنع كرينه
- تمليك ماكينات خياطة وتريكو
- مصنع منظفات صناعية
- ورشة بلاط
- ورش مرايات وزجاج مصنفر
- مصنع علب وإطباق كرتون
- أقفاص جريد
- مصنع شرابات
- ورش تصنيع مسمار
- تصنيع سجاد يدوي
- تصنيع منتجات الجريد
- صناعة السدد

***وسائل نقل { سيارة نصف نقل }**

***مشروعات متنوعة :**

- وحدة تصنيع أعلاف
- أسمدة ومخصبات زراعية
- قطع غيار آلات زراعية
- مكتبة وخردوات
- تعبئة وتغليف مواد غذائية
- منافذ التسويق والبيع :
  - علافه وحبوب
  - قطع غيار موتوسيكلات
  - مواد غذائية وبقالة
- المطاحن {حجم منزلي، حجم صغير

{ يدوي، وآلي} [ربع طن/ساعة]، حجم متوسط [نصف طن/ساعة]}

- مضارب وفراكات الأرز { حجم - خلاطات خرسانة صغير، حجم متوسط}

*** إنجازات صندوق التنمية المحلية :**

تتركز استراتيجية صندوق التنمية المحلية في توسيع قاعدة المشروعات الاقتصادية التي تستخدم تقنيات مكثفة لعنصر العمل، مما يزيد الدخول الريفية وينوع مصادرها.

وفيما يلي تحليل لنشاط صندوق التنمية المحلية خلال الفترة 1980/1979 - 2006/2005:

إن استقراء مؤشرات تطور نشاط صندوق التنمية المحلية خلال الفترة 1980 - 2006 والتي تتمثل في إجمالي القروض وعدد المشروعات الممولة وعدد المستفيدين يؤكد علي أن هناك تغيرات عميقة بدأت مع إقرار برنامج شروق عام 1994 سواء في حجم القروض أو عدد المشروعات المنتفعة. حيث أنه خلال هذا العام قفزت قروض صندوق التنمية المحلية إلى نحو 7.3 مليون جنيه مقابل حد أقصى خلال الفترة السابقة للبرنامج (1980 - 1993) بلغ 5.7 مليون جنيه عام 1991[50]. ثم توالت الزيادة الكبيرة في حجم القروض المقدمة من الصندوق خلال الفترة 1995/94 - 2002/2001 لتصل إلى 73.9 مليون جنيه[31] بنسبة 60% من جملة قروض الصندوق منذ بداية عمله عام 1980. ثم توالت الزيادة الكبيرة في حجم القروض المقدمة من الصندوق عام 2005 / 2006 إلى 22.3 مليون جنيه محققاً بذلك حداً غير مسبوق من بداية عمل الصندوق وبنسبة زيادة بلغت 199.1% عن متوسط قيمة قروض الصندوق خلال الفترة 1980/79 - 2005/2004.

ويجدر الإشارة أن عدد المشروعات المستفيدة من قروض صندوق التنمية المحلية قد حقق تغيراً عميقاً وفي اتجاه متزايد، حيث بلغ عدد المشروعات المنفذة خلال الفترة 1980/79 - 1994/93 (1445) مشروعاً، ارتفع ليصل إلى (24212) مشروعاً خلال الفترة 1995/94 - 2002/2001، وتوالي عدد المشروعات الممولة من الصندوق في الزيادة ليبلغ عددها (30668) مشروعاً خلال الفترة 2003/2002 - 2006/2005. (انظر الجدول رقم 3).

جدول رقم (3) إنجازات صندوق التنمية المحلية منذ بدء النشاط في نوفمبر عام 1979حتى 2006/6/30

محافظة	عدد المشروعات	عدد مشروعات المرأة	% مشروعات المرأة	عدد المستفيدين	فرص العمل الإضافية	إجمالي فرص العمل	قيمة القرض	قيمة المشاركة	جملة الاستثمارات
القاهرة	12	5	42.0	12	2	14	27000	6750	33750
الجيزة	644	103	16.0	1219	233	1452	5053090	2087318	7140408
القليوبية	875	366	42.0	2101	259	2360	4631735	2451069	7061804
الإسكندرية	564	185	33.0	564	4	568	922950	232888	115838
البحيرة	734	259	35.0	1486	433	1919	4884140	2038798	6922938
مطروح	59	6	10.0	88	5	93	480900	158340	639240
المنوفية	6136	4070	66.0	6580	322	6902	13693900	4185139	17879036
الغربية	4753	1882	40.0	10838	1181	12019	23635774	15862335	39498109
كفر الشيخ	3233	1745	54.0	4649	826	5475	13532265	5545878	19078143
دمياط	440	206	47.0	1723	188	1911	3641509	2752504	6394013
الدقهلية	4422	2442	55.0	6484	984	7468	17540723	8451913	25868161
ش سيناء	27	20	74.0	330	278	608	1085700	1097147	2182847
ج سيناء	3	0	0.0	3	0	3	11300	3565	14865
بورسعيد	349	190	54.0	349	59	408	515750	128940	644690
الإسماعيلية	641	172	27.0	1062	26	1088	2911625	1328234	4239859
السويس	43	12	28.0	45	29	74	148300	87235	235535
الشرقية	2807	1148	41.0	4160	608	4768	10399165	4187397	14586562
بنى سويف	2827	1757	62.0	7018	682	7700	6954246	4131979	11086225
المنيا	1881	627	33.0	4617	573	5190	11829555	7191355	17356746
الفيوم	2079	896	43.0	4053	481	4534	11486645	6510255	17996900
أسيوط	4791	1995	42.0	6277	364	6641	14976640	6253362	21230002
سوهاج	9175	4209	46.0	15640	1330	16970	28370543	10569410	38939953
و. الجديد	2305	1194	52.0	2644	221	2865	5157338	1772251	6929589
قنا	3149	1255	40.0	3845	307	4152	12420823	5751402	18162725
أسوان	813	347	43.0	1276	108	1384	3303875	1434504	4738379
البحرالأحمر	47	16	34.0	47	51	98	520800	654095	1174895
الأقصر	1202	483	40.0	1202	104	1306	2171675	578687	2750362
ج. المنيا	1009	79	7.8	1028	0	1028	2498590	621963	3120553
ج. الفيوم	438	71	16.0	438	0	438	1420816	355204	1776020
ج. ورسعيد	153	33	22.0	153	0	153	625200	156300	781500
إقراضمباشر	714	40	5.6	714	0	714	1642380	405225	2047605
الإجمالي	56325	25813	46.0	90645	9658	100303	206494952	95337281	301832233

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية، 2006، " دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية " ، يونيو2006، ص 74.

وفيما يتعلق بتباين توزيع المشروعات المستفيدة من قروض صندوق التنمية المحلية بين المحافظات المختلفة خلال الفترة 1979 / 1980 – 2005 / 2006 يتضح وجود تباين بين المحافظات وبعضها البعض، ويمكن عزو التباين في عدد المشروعات إلى محافظة سوهاج التي حظيت بنحو 16.3% من إجمالي عدد المشروعات المنفذة خلال تلك الفترة، يليها محافظة المنوفية بنسبة 10.9%، ثم محافظة بنسبة 8.4%، وتأتي محافظة الدقهلية في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت نحو 7.9%، ويليها في الترتيب بقية المحافظات.

ولقد ساهم صندوق التنمية المحلية منذ بداية مزاولة نشاطه وحتى نهاية شهر يونيو 2006 في تنفيذ ما يقرب من ستة وخمسون ألف مشروع صغير بجملة استثمارات 301.8 مليون جنيه استفاد منها بصورة مباشرة أكثر من 90.6 ألف مواطن / مواطنة واتاحت فرص عمل إضافية لحوالي عشرة آلاف مواطن من غير طالبي القروض.

وتمشياً مع سياسة الصندوق التي تهدف إلى منح القروض للفئات الأكثر احتياجاً لإقامة مشروعات صغيرة وبصفة خاصة المرأة الريفية فقد بلغ عدد المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية خلال الفترة 1980/79 – 2006/2005 الموجهة للمرأة 25.8 ألف مشروع تمثل نحو 45.8% من إجمالي عدد المشروعات المنفذة خلال تلك الفترة.

وفيما يختص بتباين توزيع المشروعات المستفيدة من قروض صندوق التنمية المحلية بين المشروعات المختلفة خلال الفترة 1979 / 1980 – 2005 / 2006 يتضح وجود تباين بين المشروعات وبعضها البعض، ويمكن عزو التباين إلى تركز القروض المطلوبة من قبل الأهالي لمشروعات الإنتاج الحيواني، فمشروعات الدواجن، فمشروعات الورش والمصانع والمنتجات البيئية، ثم مشروعات الميكنة. (انظر الجدول رقم 4) .

جدول رقم (4) إنجازات صندوق التنمية المحلية منذ بدء النشاط
في نوفمبر عـــــــام 1979 حتى 2006/6/30موزعة علي الأنشطة

نوع النشاط	عدد المشروعات	عدد مشروعات المرأة	عدد المستفيدين	فرص العمل الإضافية	قيمة القرض	قيمة المشاركة	جملة الاستثمارات
الدواجن	9233	5912	11349	1451	24652287	10158684	34810971
إنتاج حيواني	30424	14575	59431	605	105184887	44990419	150175306
منتجات ألبان	66	14	209	110	1266650	1274650	2541300
مناحل	1028	227	2381	236	4354953	2068622	6423575
زراعات* محمية	161	20	283	401	1874950	1190056	3065006
زراعات ** غير تقليدية	25	0	139	130	563426	672511	1235937
ميكنة	2687	251	3308	603	17552760	7907838	25460598
ورش ومصانع ومنتجات بيئية	3432	1668	3928	4179	15984855	9156454	2514309
وسائل نقل وبضائع	1536	30	1541	853	14257390	6785344	21042734
منافذ بيع	1965	769	2227	335	4704700	1804185	6508885
مضارب ومطاحن	277	33	286	129	2127525	1598804	3726329
وحدات خبيز منزلية	1678	1642	1678	20	729850	255223	985073
برمجيات	733	243	733	8	1742900	441308	2184208
تربية دود الحرير	128	33	128	0	256000	64000	320000
جمعيات للبرمجيات	1600	183	1619	0	4544606	1133467	5678073
الإقراض المباشر	714	40	714	0	1642380	405225	2047605
أخرى***	2316	1815	2369	618	5784683	5685714	11470397
الإجمالي	56325	25813	90645	9658	206494952	95337281	301832233

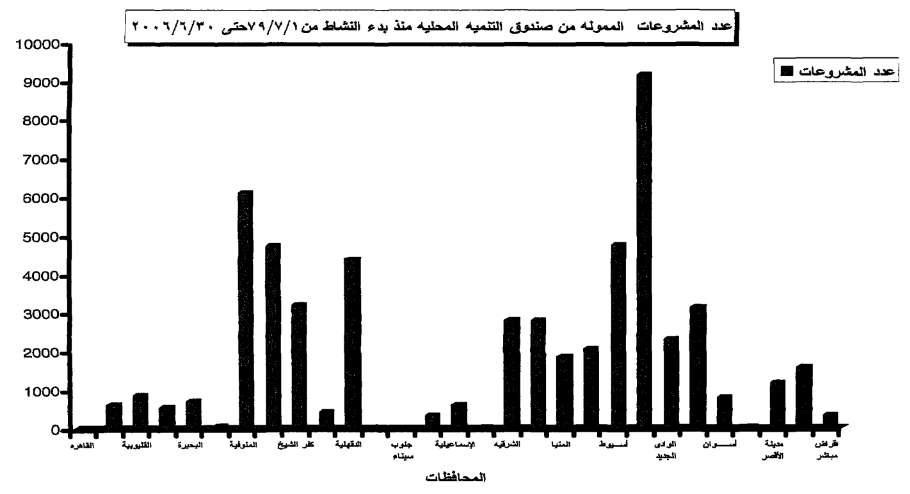
* صوب زراعية وشتلات

** عيش الغراب - مزارع خضر حديثه

*** خلاطة خراسانية - مراكب صيد - ماكينة تصوير - استزراع سمكي - محل ترزي- محل منجد- كوافير - مكتبة - خدمة تليفون - تدعيم شركة نظافة - دار حضانة - تدعيم مركز طبي بيطري - كافتيريا - مغسلة- استديو تصوير - مطبعة- ماكينة كي بالبخار.

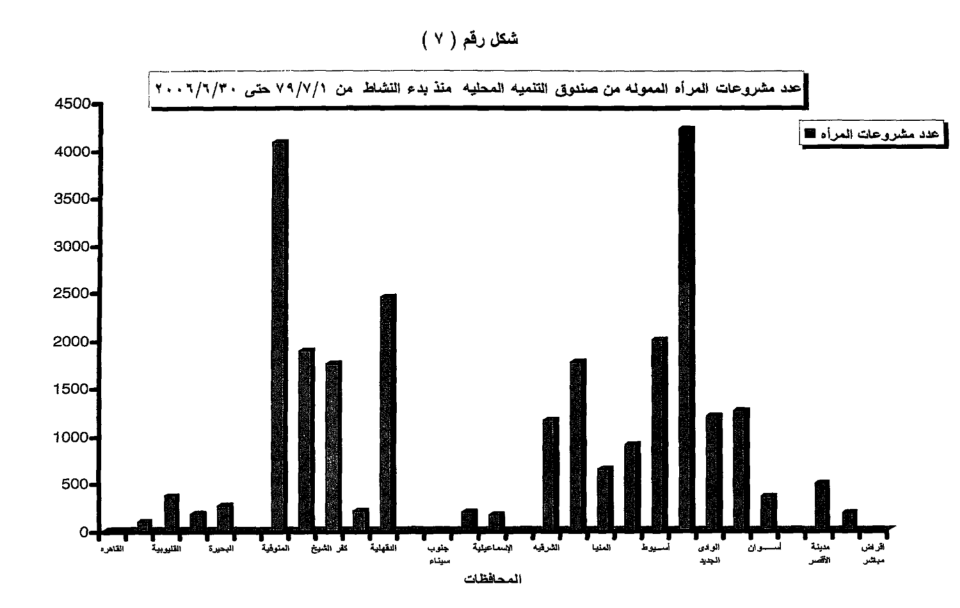
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية، 2006، " دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية " ، يونيو2006، ص 74.

شكل رقم (٦)



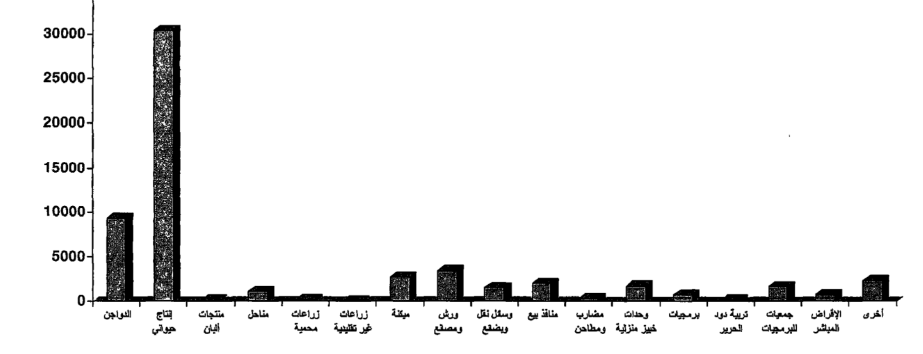
عدد المشروعات الممولة من صندوق التنميه المحليه منذ بدء النشاط من ٧٩/٧/١حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠
عدد المشروعات
10000
9000
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
القاهره
القليوبية
البحيرة
المنوفية
كفر الشيخ
الدقهلية
جنوب سيناء
الإسماعيلية
الشرقيه
المنيا
أسيوط
الوادى الجديد
أسوان
مدينة الأقصر
قرافش مباشر
المحافظات

شكل رقم (٧)



عدد مشروعات المرأه المموله من صندوق التنميه المحليه منذ بدء النشاط من ٧٩/٧/١ حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠
عدد مشروعات المرأه
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
القاهره
القليوبية
البحيرة
المنوفية
كفر الشيخ
الدقهلية
جنوب سيناء
الإسماعيلية
الشرقيه
المنيا
أسيوط
الوادى الجديد
أسوان
مدينة الأقصر
اقراض مباشر
المحافظات

شكل رقم (٨) توزيع المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية منذ بدء النشاط في نوفمبر عام ١٩٧٩ حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠



ويسعى صندوق التنمية المحلية إلي زيادة موارده التمويلية للوفاء بطلبات القروض المتزايدة من عام لآخر لتنفيذ مشروعات صغيرة مولده للدخل وتوفير فرص عمل منتجة للفئات الأكثر احتياجا خاصة في العزب والكفور والنجوع البعيدة والتي يتعذر علي جهات الإقراض الأخرى الوصول إليها. وفي هذا الصدد تم دعم رأسمال الصندوق بقرض قيمته 20 مليون جنيه نصفه من البنك الدولي والنصف الآخر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) مخصص بالكامل لمحافظة سوهاج في إطار مشروع التنمية الريفية بسوهاج. ومن المتوقع أن يتيح قرض التنمية الريفية بسوهاج تمويل حوالي أربعة آلاف مشروع صغير تساهم في تدبير حوالي ثمانية آلاف فرصة عمل، وبالتالي يصل إجمالي عدد المشروعات الصغيرة التي يتيحها صندوق التنمية المحلية من خلال مصادر التمويل المتوفرة لديه حاليا حوالي 40 ألف مشروع صغير خلال السنوات الست القادمة توفر حوالي 80 ألف فرصة عمل خلال تلك الفترة.

ودعما لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بهدف إنتاج سلع وخدمات منخفضة التكلفة تتلاءم مع احتياجات المواطنين ذوي الدخل المحدود وذات جودة مناسبة قادرة علي المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما تساهم في توفير فرص عمل منتجة خاصة للشباب والمرأة في المناطق الريفية بما يرفع مستوي معيشة المواطنين ويسهم في حل مشكلة البطالة. فقد تبلورت استراتيجية صندوق التنمية المحلية العمل علي أربعة محاور هي:

[1] توفير التمويل اللازم لإقراض الشباب والمرأة لإقامة مشروعات إنتاجية سلعية أو خدمية ذات عائد مادي.

[2] تقديم المساندة الفنية للمشروعات التي يتم تمويلها بهدف رفع كفاءة الإنتاج وزيادة قدرته علي المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

[3] تنمية القدرات البشرية من خلال تدريب الطاقات العاملة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما يتفق واحتياجات سوق العمل.

[4] دعم القدرات التسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة المستفيدين من قروض صندوق التنمية المحلية من خلال الترويج لمنتجاتهم بإقامة الأسواق والمعارض المؤقتة والموسمية داخلياً وخارجياً.

واستمراراً لمسيرة العمل في صندوق التنمية المحلية وتعظيم دوره في دعم التنمية الاقتصادية بالمحليات وفي القرية المصرية علي وجه الخصوص فقد تبلورت خطة عمل الصندوق خلال العام المالي 2006 / 2007 فيما يلي:

[1] دعم القدرة الفنية لصندوق التنمية المحلية ورفع قدرة الائتمان بالمحليات وذلك من خلال : توفير المعدات اللازمة لرفع الكفاءة وتحسين الأداء بميكنة كافة عمليات وأنشطة الصندوق، والارتقاء بالمستوي المهاري للعاملين فيه بدءاً من المستوي المركزي وحتى مستوي القرية.

[2] التوسع في منح القروض للفئات الأكثر احتياجاً لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر مع تخصيص نسبة لا تقل عن 30% من تلك القروض لمشروعات المرأة.

[3] تحديث وتوطين الصناعات الريفية التاريخية للحفاظ علي التقنيات الوطنية الأصلية وتطوير التكنولوجيا المستوردة بما يتوافق مع البيئة المحلية ويفي في الوقت نفسه بمتطلبات السوق.

[4] استمرار تنظيم الندوات وورش العمل والبرامج التدريبية التي تستهدف الترويج لقروض الصندوق، والارتقاء بالمعارف والمهارات لأصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية المحلية وكذا الراغبين في الحصول علي قروض مستقبلاً وذلك بما يتفق واحتياجات سوق العمل.

[5] الاستمرار في دعم القدرات التسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة المستفيدين من قروض الصندوق والترويج لمنتجاتهم بإقامة الأسواق المؤقتة والموسمية.

شكل رقم (9)

استراتيجية صندوق التنمية المحلية

توفير التمويل اللازم لإقراض الشباب والمرأة لإقامة مشروعات إنتاجية سلعية أو خدمية ذات عائد مادي.

تقديم المساندة الفنية للمشروعات التي يتم تمويلها بهدف رفع كفاءة الإنتاج وزيادة قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

تنمية القدرات البشرية من خلال تدريب الطاقات العاملة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

دعم القدرات التسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة المستفيدين من قروض صندوق التنمية المحلية من خلال الترويج لمنتجاتهم بإقامة الأسواق والمعارض.

2) الصندوق الاجتماعي للتنمية[9]:

الصندوق الاجتماعي للتنمية هو صندوق قومي أنشئ عام 1991 بالقرار الجمهوري رقم 40 بهدف المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل بالإضافة إلى التعامل مع الآثار الجانبية التي صاحبت برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل الفقراء ومحدودي الدخل.

*** السياسات العامة للصندوق :**

- يتبع الصندوق سياسات تمويل وإقراض تحقق أهدافه التنموية والاجتماعية. وتتنوع هذه السياسات لتشمل وتناسب مختلف الفئات المستهدفة وطبيعة المشروعات المطروحة للتمويل.
- يطبق الصندوق معايير تتمشي مع أهدافه وكذا الاعتبارات الفنية للمشروعات وطبيعتها والاتفاقيات الدولية المبرمة لتمويل الصندوق لتقييم وقبول تمويل المشروعات المقدمة إليه من الجهات الوسيطة.
- يهدف الصندوق إلي تقديم قروض للمشروعات الإنتاجية التي توفر فرصاً للعمل، ويتخذ الإجراءات اللازمة للتأكد من إمكانية توفير هذه الفرص، وتعطي أفضلية نسبية لفرص العمل الدائمة.
- يمول الصندوق بأسلوب المنح المشروعات الخدمية التي تعمل علي تحسين الظروف المعيشية والبيئية في المناطق والمجتمعات الأكثر احتياجاً وتؤدي إلي توفير فرص عمل مؤقتة ودائمة.
- يعطي الصندوق أولوية للمشروعات التي بها قدر مناسب من المشاركة الشعبية أو المساهمات المادية أو العينية من الفئات المستهدفة.
- ينفذ الصندوق ويطور مجموعة من السياسات الإجرائية للتعرف علي احتياجات الفئات المستهدفة، ولضمان وصول خدماته إليها بكفاءة.
- يقدم الصندوق من خلال الجهات الوسيطة والمنفذة المعونة الفنية والدعم الإداري والتنظيمي اللازم لحسن سير الأداء وتنفيذ المشروعات.

*** برامج الصندوق:**

يقدم الصندوق خمسة برامج رئيسية كما هو موضح بالشكل رقم (10) وهي:

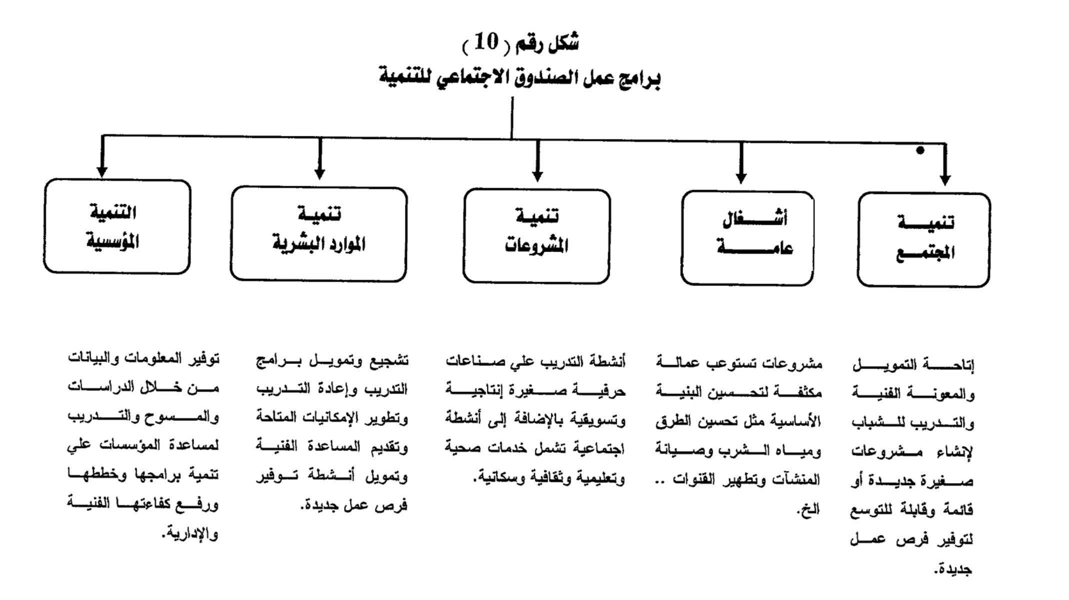
- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة : ويستهدف تعزيز فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل بمنح قروض ميسرة للمشروعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية.
- برنامج الأشغال العامة: ويستهدف إنجاز مشروعات تستخدم العمالة الكثيفة لدعم البنية الأساسية والخدمات الأساسية في المناطق الريفية والحضرية ذات الدخل المنخفض بهدف خلق فرص عمل مؤقتة تنتهي بالانتهاء من تنفيذ المشروع للحد من مشكلة البطالة.
- برنامج تنمية المجتمع: ويستهدف توفير القروض متناهية الصغر لتوفير فرص عمل دائمة أو مؤقتة.
- برنامج تنمية الموارد البشرية : ويستهدف تدريب العاملين علي مهارات مطلوبة لفرص عمل محددة ومطلوبة داخل سوق العمل.
- برنامج التنمية المؤسسية : ويستهدف توفير المعلومات والبيانات من خلال الدراسات والمسوح والتدريب لمساعدة المؤسسات علي تنمية برامجها وخططها ورفع كفاءتها الفنية والإدارية.

*** برنامج تنمية المشروعات الصغيرة:**

يعتبر برنامج تنمية المشروعات الصغيرة أحد آليات الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم إقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع في القائم منها وتحديثه لزيادة دخل الأفراد وإتاحة فرص عمل جديدة. بما يساهم في حل مشكلة البطالة ويعمق وعي الشباب وغيرهم بأهمية العمل الحر ويشجع الملكات في هذا الاتجاه.

أهداف البرنامج:

يتضمن عمل برنامج تنمية المشروعات الصغيرة إتاحة التمويل والمعونة الفنية والتدريب للمساعدة في توفير فرص عمل جديدة من خلال تنمية ملكات العمل الحر لدي المواطنين الراغبين في الاستثمار ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق من خلال:


شكل رقم (10)
برامج عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية
تنمية المجتمع
أشغال عامة
تنمية المشروعات
تنمية الموارد البشرية
التنمية المؤسسية
إتاحة التمويل والمعونة الفنية والتدريب للشباب لإنشاء مشروعات صغيرة جديدة أو قائمة وقابلة للتوسع لتوفير فرص عمل جديدة.
مشروعات تستوعب عمالة مكثفة لتحسين البنية الأساسية مثل تحسين الطرق ومياه الشرب وصيانة المنشآت وتطهير القنوات .. الخ.
أنشطة التدريب علي صناعات حرفية صغيرة إنتاجية وتسويقية بالإضافة إلى أنشطة اجتماعية تشمل خدمات صحية وتعليمية وثقافية وسكانية.
تشجيع وتمويل برامج التدريب وإعادة التدريب وتطوير الإمكانيات المتاحة وتقديم المساعدة الفنية وتمويل أنشطة توفير فرص عمل جديدة.
توفير المعلومات والبيانات من خلال الدراسات والمسوح والتدريب لمساعدة المؤسسات علي تنمية برامجها وخططها ورفع كفاءتها الفنية والإدارية.

- تنمية ملكات العمل الحر لدي المواطنين الراغبين في الاستثمار ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق.
- إتاحة إنشاء مشروعات صغيرة جديدة تخلق بدورها فرص عمل جديدة.
- تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة بغرض رفع إنتاجيتها وزيادة قدرتها علي توفير فرص عمل جديدة.
- تقديم حزم متكاملة لأصحاب المشروعات تمثل المعونة الفنية والتدريب والقروض الميسرة.

الفئات المستهدفة:

- الخريجون الجدد الباحثين عن عمل.
- العمالة العاطلة.
- العمالة المتأثرة بالإصلاح الاقتصادي.
- المستثمرون القائمون الصغار
- الحرفيون الراغبون في بدء نشاط أو التوسع في أنشطتهم القائمة.
- المرأة

معايير اختيار مشروعات البرنامج :

- أن يوفر المشروع فرص عمل جديدة.
- أن يستخدم المشروع التكنولوجيا المناسبة والمستحدثة.
- أن تتميز منتجات المشروع بالجودة وسهولة التسويق.
- أن يكون للمشروع جدوى فنية واقتصادية مناسبتين.
- أن تتوفر للجهات الوسيطة القدرة المؤسسية والفنية والإدارية لتنفيذ المشروع والمحافظة علي استمراريته.

بعض التعريفات المرتبطة بالبرنامج:

المشروع :

هو المشروع الكبير الرئيسي الذي تتقدم به الجهة المنفذة أو الوسيطة إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية. ويهدف إلى إقامة عدد من المشروعات الصغيرة أو تنمية وتوسيع مشروعات صغيرة قائمة. وقد يستهدف المشروع الرئيسي مشروعات صغيرة في أنشطة صناعية وزراعية وخدمية وتجارية وتسويقية مختلفة أو يستهدف مشروعات صغيرة في تخصص معين.

المشروع الصغير :

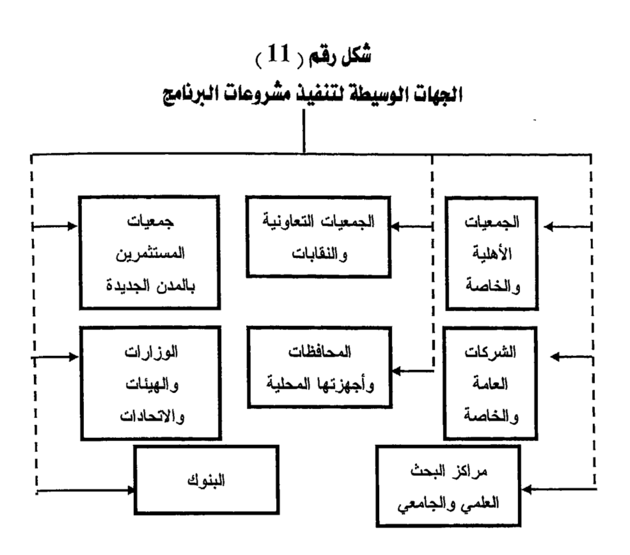
هو المشروع الصغير الجديد المستهدف إقامته في إطار المشروع الكبير الرئيسي، أو ذلك المشروع الصغير المستهدف تنميته وتوسيعه في نفس الإطار. وعادة ما تكون هذه المشروعات الصغيرة صناعية أو حرفية أو زراعية أو خدمية أو تجارية وتسويقية.

الجهة المنفذة :

هي الجهة المسئولة أمام الصندوق الاجتماعي للتنمية عن إدارة ومتابعة تنفيذ المشروع المتعاقدة بشأنه مع الصندوق لتمويله، والمسئولة عن التنسيق والتعاون مع الجهة الوسيطة (إن وجدت) لتحقيق أهداف المشروع وفق إطار التعاقد. وقد تكون الجهة المنفذة كيان حكومي أو غير حكومي، مالي (بنك) أو غير مالي (جمعيات أهلية / تعاونية – رجال الأعمال – المنظمات التطوعية – النقابات المهنية – مؤسسات حكومية / خاصة – البنوك كجهات وسيطة ومنفذة في نفس الوقت) ، لكنها تخضع عند تقدمها بمقترح مشروع لمعايير محددة.

الجهة الوسيطة :

هي الجهة التي تقوم بإدارة الائتمان وتيسير القروض للمستفيد النهائي، وذلك بعد مراجعة دراسات الجدوى والاستعلام الكافي عن المستفيد، وذلك بالتعاون مع الجهة المنفذة ووفقاً للشروط الائتمانية التي يضعها الصندوق. والجهة الوسيطة مسئولة عن تحمل مخاطر الائتمان وإعادة سداد القرض. وقد تكون الجهة الوسيطة هي نفسها الجهة المنفذة للمشروع. وأهم الأمثلة علي الجهات الوسيطة هي البنوك عندما تعمل كجهة وسيطة فقط أو جهة وسيطة ومنفذة معاً (انظر الشكل رقم 11).



شكل رقم (11)

الجهات الوسيطة لتنفيذ مشروعات البرنامج

سياسات العمل بالبرنامج:

أ – **تشجيع الشباب علي إقامة المشروعات الصغيرة الجديدة وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة** وذلك من خلال القروض الميسرة للشباب بالشروط التالية :

* ***قيمة القرض:*** حتى 50 ألف جنيه للمستفيد الواحد (تصل إلى 200 ألف جنيه في حالة اشتراك أكثر من 4 مستفيدين في المشروع).

* ***الفائدة:*** فائدة بسيطة (كانت 8% حتى مارس 1997 وبناء علي توجهات القيادة السياسية تم تخفيضها إلى 7% ، و 9% سنوياً للمشروعات القائمة وترغب في التوسع، ويتم مراجعة هذه الفائدة باستمرار).

* ***الإعفاء الضريبي:*** تشجيعاً للعمل الحر يتمتع المستفيد من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية بإعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء نشاط المشروع.

* *أغراض القرض:* تمويل الآلات والمعدات والخامات ومستلزمات الإنتاج ومصاريف التشغيل لدورة إنتاجية واحدة – أي أن المستفيد عليه توفير المكان المناسب لإقامة المشروع الصغير (يمكن أن يكون مستأجراً).

* *فترات السماح والسداد:* تختلف فترات السماح والسداد للقرض باختلاف طبيعة المشروعات والأنشطة، وبصفة عامة تتراوح فترة السماح بين شهر إلى 18 شهر، وفترة السداد بين 18 – 60 شهراً.

ب – تقديم منح لا ترد للمعونة الفنية والتدريب للجهات الوسيطة والمنفذة:

يقدم البرنامج منح لا ترد تتراوح نسبتها بين 3 – 7% من قيمة القرض الممنوح للجهة الوسيطة / المنفذة. وذلك بهدف دعم القدرات المؤسسية لها في النواحي الفنية والإدارية والتنظيمية، وتدريب الكوادر المنوط بها تنفيذ المشروعات. وذلك لزيادة قدرتها وكفاءتها في القيام بدورها ولضمان نجاح المشروعات واستمرارها.

ج – الدعم الفني والتدريب للمستفيدين من أصحاب المشروعات الصغيرة:

يقوم برنامج تنمية المشروعات بتقديم الدعم الفني لأصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق من خلال :

- التدريب علي النواحي الإدارية والتنظيمية وإمساك الدفاتر وإدارة المشروع الصغير.
- التدريب علي النواحي الفنية عملياً ونظرياً لاكتساب المهارات اللازمة للمشروع ولضمان نجاحه.
- المشورة الفنية لحل مشاكل الإنتاج.
- المساعدة في التسويق والترويج والمعارض المحلية والدولية.
- النواحي المتعلقة بالجودة والصيانة.
- النواحي الفنية والاقتصادية لدراسات الجدوى.

وفي الآونة الأخيرة تم تحويل برنامج تنمية المشروعات الصغيرة إلى وحدة دعم وتنمية المشروعات الصغيرة[24] Small Enterprise Development Organization (SEDO)، حيث تعتبر الوحدة (سيدو) مؤسسة تقوم علي الطلب واختصاصها قطاع المشروعات الصغيرة. وتسعي إلى تطوير خدمات التمويل وتقوم علي أساس توفير الاحتياجات باستخدام آليات مناسبة لتقديم الخدمات حسب التكلفة، آخذه في الاعتبار أهمية مشاركة المجتمعات المحلية في تحقيق النجاح طويل المدى والاستمرارية. حيث تؤدي

مداخل تنمية المناطق المحلية مع تحديد الأهداف المرتكز عليها إلى التنمية البشرية المستدامة علي كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، والتأكيد علي توافر إدارة بيئية مستدامة تهدف إلى ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وصيانتها وعدم استنزافها.

وقد صممت استراتيجية تنمية المناطق المحلية علي ما يلي:

- استخدام مدخل قائم علي الطلب للوصول إلى القطاعات الأكثر احتياجاً في المجتمع مع التأكيد بصفة خاصة علي تمكين المرأة.
- بناء قدرات المؤسسات المحلية ومشاركة المجتمع.
- مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال توصيل خدمات الأعمال وذلك لتوفير الروابط الخلفية والأمامية اللازمة لاستمرارية قطاع المشروعات الصغيرة وفي مشروعات القطاع الذي يقع عليه الاختيار كأحد أدوات توفير فرص العمل.

ويوضح الجدول رقم (5) أن إجمالي قيمة المشروعات الصغيرة المتعاقد عليها حتى 1996/9/30 بلغت حوالي 1319 مليون جنيه تمثل نحو 53.7% من إجمالي قيمة المشروعات المتعاقد عليها خلال تلك الفترة.

جدول رقم (5) الموقف التمويلي للصندوق الاجتماعي للتنمية حتى
1996/9/30

البرنامج	القيمة بالمليون جنيه			
	مشروعات تحت الدراسة	مشروعات تحت التعاقد	مشروعات متعاقد عليها	التمويل المتوقع*
الأشغال العامة	28.8	7.7	620.5	657.0
تنمية المجتمع	97.5	9.9	311.0	418.4
تنمية المشروعات الصغيرة	374.7	142.9	1319.0	1836.6
التشغيل والتدريب التحويلي	274.2	10.0	156.6	440.8
التنمية المؤسسية	10.0	2.8	49.7	62.5
الإجمالي	785.2	173.3	2456.8	3415.3

*** التمويل المتوقع = قيمة المشروعات تحت الدراسة + قيمة المشروعات تحت التعاقد + قيمة المشروعات الصغيرة المتعاقد عليها.**

المصدر: أبو العزائم، محمد جمال ماضي، 2000، " دور المشروعات الصغيرة بالقرية المصرية في مواجهة مشكلة البطالة "، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية، التقرير النهائي.

وقد بلغ إجمالي المشروعات التي أتاحها الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر حتى نهاية التسعينيات في القرن العشرين أكثر من 180 ألف مشروع بإجمالي تمويل حوالي 3.6 مليار جنيه. وقد حققت هذه المشروعات ما يقرب من 522 ألف فرصة عمل دائمة وحوالي 157 ألف فرصة عمل مؤقتة، كما بلغت نسبة مشاركة الإناث فيها حوالي 27% من إجمالي المشروعات.

وتتجه سياسة الصندوق الاجتماعي للتنمية في الفترة الأخيرة إلى التوسع في القروض متناهية الصغر حيث تستهدف مباشرة محدودي الدخل والطبقة الفقيرة.

برامج القروض متناهية الصغر:

يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ عدة نماذج أو برامج للقروض متناهية الصغر ويتم تيسير هذه القروض إلى الفئات الفقيرة المستهدفة من خلال الجمعيات الأهلية بشكل أساسي، وهي تقوم بدورها بتوزيعها علي المستفيدين وهم الأفراد الذين لا يستطيعون التعامل مع البنوك بسبب تدنى المستويات المعيشية والاجتماعية وعدم استطاعتهم التقدم بالضمانات البنكية المطلوبة. ومن بين هذه النماذج ما يلي :

*** نموذج الأسر المنتجة:**

وهو الأوسع انتشاراً بين نماذج الإقراض المتناهي الصغر، وتقوم بتنفيذه الجمعية المركزية للأسر المنتجة من خلال جمعياتها الفرعية في جميع المحافظات.

حيث يمنح الصندوق المستفيدين قروضاً (5000 – 8000 جنيه) بفائدة وضمانات بسيطة، ويمنح الجمعيات المنفذة منحاً لا ترد لإدارة القروض والدعم المؤسسي وتدريب المستفيدين. ويقوم الصندوق بتنفيذ هذا النموذج أيضاً مع العديد من الجمعيات الأهلية خاصة جمعيات تنمية المجتمع بالمناطق الريفية.

*** نموذج الإقراض الجماعي:**

ويعتمد فكراً وتطبيقاً علي نموذج " بنك جرامين " حيث يقوم علي استبدال الضمانات الفردية التقليدية بنظام الضمان الجماعي. وتقوم الجمعيات الأهلية المنفذة للمشروع بالاحتفاظ بالقرض لعدة سنوات يتم فيها تدوير القروض متناهية الصغر لنفس المقترضين أو غيرهم بأسلوب التدرج التصاعدي في حجم القروض.

*** نموذج القروض الدوارة:**

وهو عبارة عن منح لا ترد يوفرها الصندوق للجمعيات الأهلية ويتم استخدامها في إنشاء صناديق الإقراض الدوار، وذلك كي يستفيد منها أكبر عدد من محدودي الدخل.

*** نموذج الإقراض البنكي:**

ويتم تنفيذ هذا النموذج من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي، حيث توزع القروض متناهية الصغر علي المستفيدين من خلال بنوك القرية وبدون ضمانات بنكية.

(3) المجلس القومي للمرأة[37]:

أنشأ المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم 90 لسنه 2000.

ومهم في هذا السياق من ناحية ما أكدت عليه كل المواثيق العالمية – سواء تمثلت في مؤتمرات الأمم المتحدة أو في الاتفاقيات العالمية – علي أهمية إنصاف المرأة والتصدي بجدية لقضاياها حتى يمكن تفعيل دورها في عملية التنمية البشرية. حيث حملت أعتاب الألفية الثالثة متغيرات عالمية من شأنها التأثير علي وضع المرأة بالسلب، وأبرزها العولمة والتخوف من تهميش دور المرأة. ومن ناحية أخرى فإن متغيرات عديدة علي الساحة الإقليمية قد طرحت هي الأخرى قضايا المرأة منها ما هو سياسي والذي فتح باب النقاش حول المشاركة السياسية للمرأة في عملية صنع القرار، والوضع الهامشي الذي تحتله. ومنها ما هو اقتصادي مثل الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي علي النساء، وضرورة إدماج المرأة اقتصادياً في عملية التنمية البشرية. ومنها ما هو اجتماعي وثقافي يبرز مؤشرات أمية المرأة علي مستوي العالم العربي، وبعض أنماط القيم والتقاليد السلبية التي تهمش المرأة وتبعدها عن المشاركة في الحياة العامة.

ولم تكن مصر بعيدة عن المتغيرات العالمية والإقليمية، حيث تنامي الإدراك العام بأن هناك ضرورة للتصدي بقوة لقضايا المرأة المصرية وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

وتتلخص أهداف / اختصاصات المجلس القومي للمرأة علي النحو التالي:

1. التأثير في السياسات العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية،

والتأثير في التشريعات والقوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة.

2. التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة المصرية.
3. التأثير في الرأي العام والتوعية بحقوق المرأة وواجباتها.

وقد استحدث المجلس القومي للمرأة عدداً من البرامج والمشروعات لدعم وتنمية المرأة منها:

*** برنامج المرأة المعيلة:**

ويهدف هذا البرنامج إلى التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة باعتباره مدخلاً إلى تحقيق التمكين الاجتماعي والسياسي، ويدعم إسهام المرأة في عملية التنمية. حيث اتجه البرنامج إلى أكثر شرائح المجتمع احتياجاً، وهي المرأة المعيلة (16.7%)، حيث كشفت الدراسات والبحوث عن سمات هذه الشريحة من النساء المعيلات. فنسبة كبيرة منهن من الأميات (88%) ، ويتسم مستوي دخولهن بالانخفاض الشديد وأغلبهم من الفقراء.

وقد قام المجلس القومي للمرأة بإجراء دراسة نشرت نتائجها أول عام 2004، حيث لم تهتم الدراسة فقط بالتعرف علي خصائص النساء المعيلات لأسر وإنما أيضاً الوقوف علي احتياجاتهن حتى تكون السياسات التدخلية رشيدة ونابعة من الواقع الميداني للمناطق التي ينفذ فيها مشروع معاونة المرأة المعيلة.

ويوضح الجدول رقم (6) احتياجات النساء المعيلات في الوجهين البحري والقبلي ومحافظات الحدود[36]. حيث احتل فرص العمل أو التمكين الاقتصادي للمرأة أولوية الاهتمام سواء في الوجه البحري (47.1%) أو الوجه القبلي (39.5%) أو في محافظات الحدود (45.2%).

وقد استند المشروع التدخلي للمرأة المعيلة علي تلك البيانات التي قدمتها الدراسة المسحية الميدانية للنساء المعيلات في المحافظات التي يضمها المشروع. وتم تطبيق تلك الدراسة علي 6800 امرأة ، حيث بدأ مشروع معاونة المرأة المعيلة في محافظتي الفيوم والمنيا، ثم تم التوسع التدريجي في المشروع ليشمل جميع محافظات الوجه القبلي (فيما عدا محافظة الجيزة) ، وغالبية محافظات الوجه البحري، وثلاث من محافظات الحدود.

جدول رقم (6) احتياجات النساء المعيلات في الوجهين البحري والقبلي ومحافظات الحدود

احتياجات الأسرة	% في الوجه القبلي	% في الوجه البحري	% في محافظات الحدود
معاش	28.4	3.7	8.9
فرص عمل	39.5	47.1	45.2
علاج	24.9	15.7	25.0
تعليم	14.1	7.5	15.1
بطاقة شخصية	4.7	4.8	4.5
أخرى	42.2	70.2	36.3
لا تحتاج لشئ	0.6	0.2	–

المصدر : بيانات تجميعية من دراسة الأوضاع الراهنة للنساء المعيلات في المناطق التي ينفذ فيها مشروع معاونة المرأة المعيلة، 2004.

ووفق نتائج الدراسة[3] التي أجراها البنك الدولي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة عام 2003 اتضح ما يلي:

- يتركز نحو 30% من الأسر التي تعولها امرأة في أربعة مدن حضرية هي: القاهرة، الإسكندرية، بور سعيد، السويس.
- سجلت محافظات الوجه القبلي أعلى معدلات للفقر خاصة في الريف.

ووفقا للبيانات الواردة بتقرير التنمية البشرية عام 2003[19] الذي قام بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد التخطيط القومي عام 2003 اتضح ما يلي :

- تركز أدنى ست محافظات وفقا لدليل التنمية البشرية بالوجه القبلي وهي: الفيوم (0.599) ، المنيا (0.609) ، سوهاج (0.609) ، بني سويف (0.613) ، أسيوط (0.616) ، قنا (0.628).
- ارتفاع نسب الفقراء من إجمالي السكان في الوجه القبلي (35.2%) مقارنة بالوجه البحري (13.1%) ومحافظات الحدود (10.7%) والمحافظات الحضرية (9%).

جدول رقم (7) توزيع المشروعات التي يتم تنفيذها في إطار دعم المرأة المعيلة وفقا للمحافظات

المحافظة	عدد القرى أو المناطق	عدد المشروعات التي يجرى تنفيذها	قيمة المشروعات التي يجرى تنفيذها
بني سويف	1	71	82978
الفيوم	3	287	308534.5
المنيا	3	255	322658.5
أسيوط	1	95	137281
سوهاج	2	90	98280
قنا	2	133	154615
الأقصر	1	60	80999
أسوان	1	89	110156
إجمالي محافظات الوجه القبلي	14	1080	1295502
الدقهلية	1	125	180883
الشرقية	2	207	268677
القليوبية	1	107	130861
الغربية	2	196	281089.5
المنوفية	2	145	211486
البحيرة	1	127	180135
الإسماعيلية	1	35	48364
إجمالي محافظات الوجه البحري	10	942	1301495.5
الوادي الجديد	4	162	193081
مطروح	3	96	118342
شمال سيناء	1	50	60508.5
إجمالي محافظات الحدود	8	308	371931.5
السويس	1	63	70000
الإجمالي	33	2393	3038929

المصدر: قنديل، أماني، 2005، " تقييم انعكاسات المجلس القومي للمرأة في المجتمع المصري "، الطبعة الأولي، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ص ص 36 – 37.

- ترتفع نسبة الفقراء من إجمالي السكان بجميع محافظات الوجه القبلي (باستثناء محافظة الجيزة) حيث تبلغ النسبة حدها الأقصى (58.1%) بمحافظة أسيوط، تليها محافظة بني سويف (51.2%) ثم محافظة سوهاج (45.5%) وتتدرج النسبة بمحافظات الوجه القبلي لتصل حدها الأدنى بمحافظة المنيا (24.4%).
- ارتفاع نسب الفقراء المدقعون من إجمالي السكان في الوجه القبلي (12.1%) مقارنة بالوجه البحري (2.2%) ومحافظات الحدود (1.9%) والمحافظات الحضرية (2.1%).
- ارتفاع نسب الفقراء المدقعون بجميع محافظات الوجه القبلي (باستثناء محافظة الجيزة) حيث تبلغ النسبة حدها الأقصى (24.8%) بمحافظة أسيوط، تليها محافظة بني سويف (20.2%) ثم محافظة سوهاج (17.2%) وتتدرج النسبة بمحافظات الوجه القبلي لتصل حدها الأدنى بمحافظة المنيا (5.8%) . الأمر الذي يعكس تدني المستويات المعيشية لسكان الوجه القبلي بصفة عامة وسكان المناطق الريفية بصفة خاصة.

(4) برنامج الحد من الفقر والتوظيف لتنمية الدخل بمحافظة الجيزة:

بدء برنامج " الحد من الفقر والتوظيف لتنمية الدخل " بمحافظة الجيزة في شهر سبتمبر عام 1997 بناء علي البروتوكول التنفيذي الموقع بين الحكومتين المصرية والإيطالية. وهو منحة مقدمة من الحكومة الإيطالية إلى الحكومة المصرية، وتبلغ مساهمة الجانب الإيطالي 3.7 مليون دولار أمريكي.

ويهدف البرنامج إلى تدعيم جهود الحكومة المصرية في مجال الحد من الفقر وخلق فرص عمل بمحافظة الجيزة، وذلك من أجل تخفيف آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما يستهدف البرنامج زيادة دخل الأسر محدودة الدخل من خلال تقديم قروض صغيرة وتطوير المشروعات الصغيرة عن طريق التمويل التضامني.

ويتم تنفيذ أنشطة البرنامج من خلال مكونين هما:

المكون الأول :

- المكون الاجتماعي ويهدف إلى التعامل مع حالات معينة من الفقر من خلال العمل كشبكة أمان لتنفيذ أنشطة تنمية الدخل لأكثر الأفراد تضررا

من الفقر في مناطق عمل البرنامج. وفي هذا الإطار تم إنشاء (12) وحدة قروض دوارة علي المستوي المحلي، حيث تقوم جمعيات تنمية المجتمع المحلي المختارة بالتعاون مع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية آنذاك بإدارة رأس المال وتقديم القروض الصغيرة للأسر التي تعيش تحت خط الفقر.

- وتلعب هذه الجمعيات دوراً هاماً حيث تعتبر القنوات الرئيسية للوصول للمستفيدين. كما أن مشاركة تلك الجمعيات في المناطق الفقيرة من شأنه تحقيق الثقة وضمان حسن اختيار المستفيدين.
- وتبلغ القيمة الإجمالية للقروض الدوارة 1.5 مليون دولار. ويقوم البرنامج بتمويل عدد 12 جمعية بمتوسط 125 ألف دولار لكل جمعية. ويتم تحديد هذه المبالغ علي أساس قياس قدرة استيعاب المجتمع والوصول إلى نقطة التعادل التي يتساوى معها المصروفات مع الإيرادات.

المكون الثاني :

- مكون السوق: ويركز علي المشروعات الصغيرة بمحافظة الجيزة من خلال مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة (الجديدة أو القائمة) علي تطوير هذه المشروعات من أجل ضمان استمراريتها وخلق فرص عمل جديدة. وفي هذا الإطار يتم منح قروض بنكية لأصحاب المشروعات الذين لا يستطيعون الحصول علي قروض من البنوك أو أي جهة إقراض أخرى. فالبرنامج يهدف إلى رفع المستوي الاقتصادي لأصحاب المشروعات الصغيرة عن طريق تسهيل الحصول علي القروض.
- وقد نجح البرنامج في رفع قيمة رأس المال الأصلي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عن طريق توقيع اتفاقية ضمان مع شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة. وتقوم هذه الشركة بفتح خط ائتمان باسم الجمعية التي تم اختيارها.
- وإيماناً من البرنامج بأن القرض وحدة لا يعد عنصراً كافياً للحد من الفقر في المناطق المستهدفة لذلك سعي البرنامج إلى تنمية نماذج للتدريب علي مستويين وهما : مستوي العاملين بغرض الوصول بهم إلى أعلى مستوي من الأداء، وعلي مستوي المستفيدين بغرض تطوير مستوي الإنتاج وتسويقه من خلال تدعيم قنوات التوزيع.

وخلال الفترة من يونيو 1998 وحتى مارس 1999 منح البرنامج 705 قرضاً وزعت علي خمسة من المناطق المستهدفة بالتنمية في محافظة الجيزة.

ثانياً : نماذج المشروعات الصغيرة في الأردن[25]:

(1) مشروع جودة الحياة : The Quality of Life Project

- بدأ تنفيذ هذا المشروع عام 1989 في عشرين قرية بدعم من منظمة الصحة العالمية.
- وقد استهدف المشروع أولاً : حث وتشجيع الريفيات علي تبني فكر العمل الحر، والاعتماد علي الذات بإقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل، تعتمد علي الموارد الزراعية والبيئية المتوفرة بالقرى.
- كما استهدف المشروع ثانياً : إنشاء أربعة صناديق للإقراض المحلي لتوفير الائتمان اللازم لمساعدة الأسر الفقيرة بالقرى المستهدفة من إقامة مشاريعهن.
- اعتمد المشروع علي منهج المشاركة في التنمية الريفية بإقامة أندية للمرأة Mother's Clubs لنشر الدعوة بحقوق الإنسان، والديموقراطية، والتدريب علي مهارات تحسين الدخل والقيادة الريفية.
- ولقد استفاد من هذا المشروع حوالي 35 ألف سيدة استطعن بعد تدريبهن من تقديم خدمات لغيرهن من النساء في مجالات : محو الأمية، التوعية الصحية وتنظيم الأسرة، التعليم البيئي، حقوق المرأة والطفل، قضايا النوع الاجتماعي.
- وقد اكتسب هذا المشروع سمعة عالمية طيبة بعد النجاحات التي تحققت، وتحول إلى مركز إقليمي للتدريب بعد انتهائه.

(2) مشروع الأعشاب الطبية :

بدأت المرحلة الأولي من عمر المشروع عام 1989 في عدد ستة قرى بشمال الأردن بهدف تمكين المرأة الريفية من تحويل حديقة المنزل وكذلك المساحات غير المستغلة المحيطة بالمنزل إلى حدائق لزراعة الأعشاب والنباتات الطبية وبصفة خاصة الزعتر Thyme والمرمرية Sage والكاموميل Camomile بحيث يوجه الإنتاج للسوق Market gardens ، علاوة علي ذلك استهدف المشروع ما يلي:[47]

- تشجيع المرأة علي المشاركة في جهود التنمية الريفية.
- خلق فرص عمل جديدة وزيادة دخل الأسرة الريفية.
- تمكين المرأة الريفية من المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة والمجتمع المحلي.
- إمداد المرأة الريفية بالمهارات الزراعية الفنية والتدريب اللازم، ومنحها القروض الصغيرة الميسرة.
- استخدام الموارد المحلية لتقديم نموذج قابل للتكرار في مختلف مناطق الأردن.

ومع نهاية المرحلة الأولي من عمر المشروع تم تقييم التجربة، وكانت النتيجة مبهرة حيث قدرت كمية الناتج المتحصل عليه بنحو 10% من واردات الأردن من الزعتر والمرمرية. ومع مرور الوقت واكتساب الخبرة في مجال التسويق تمكنت السيدات من عرض ناتج زراعاتهن للبيع لكبار التجار والتعاونيات. ولقد تميزت المرحلة الأولي من عمر المشروع بارتفاع معدلات سداد القروض وإعادة إقراضها لآخرين.

وفي المرحلة الثانية من عمر المشروع والتي تم تنفيذها بدعم من منظمة الأفرو آسيوية للتنمية الريفية Afro-Asian Rural Development Organization (AARDO) ووزارة الشئون البلدية والقروية الأردنية تم إنشاء مشاتل متخصصة للنباتات الطبية والعطرية علي أراضي مخصصة من قبل الدولة لإمداد المستفيدات من المشروع بالشتلات اللازمة للزراعة.

أما في المرحلة الثالثة من عمر المشروع والتي تمت بعون إضافي من المنظمة الأفرو آسيوية للتنمية الريفية وبمساعدة من الحكومة التايوانية فقد تم إنشاء نظام للقروض الدوارة Revolving Loans بهدف التوسع في منح القروض، وذلك في صورة مواد خام مع تقديم التدريب المتخصص علي المهارات الفنية اللازمة للزراعة، فضلاً عن ذلك تم إنشاء وحدة بحثية لإجراء التجارب حول تنمية زراعة الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية الأكثر رواجاً في الأسواق العالمية.

وفي ضوء النجاحات التي تحققت خصصت وزارة التخطيط تمويل مستقل لنشر وتبني زراعة الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية في خمسة قرى أخرى.

(3) مشروع تنمية المجتمع المحلي بوادي صير:

بدأ المشروع عام 1994 بمشاركة من أبناء المجتمع المحلـــي بـــوادي صير في الأردن بغرض تجديد وإعادة تأهيل عشرة من البيوت التاريخية الريفية Historic Farmhouse بحيث تصبح مؤهلة لنشر الحرف اليدوية في القـــرى التي تتواجد بها. وفي إطار المشروع تم:

- تدريب نساء قرية " عراق الأمير " علي مهارات اكتساب الدخل Hand-made Fabrics شارك فيها 16 فتاة.
- تنفيذ ورشة عمل حول صناعة الورق يـــدوياً Paper Making باستخدام أوراق النخيل الداخلية، وأوراق الموز، وسيقان البامية التحق بها 11 فتاة.
- إنشاء وحدة خزف قدمت تدريباً متخصصاً لعدد 13 فتـــاة فـــي مجال إعداد الأصطمبات وطرق صناعة الـــسيراميك والأوانـــي الفخارية المنقوش عليها بعض الرسومات التاريخية.
- إنشاء وحدة للتصنيع الغذائي قامت بتدريب 15 فتاة في مجـــال إنتاج المعجنات والفطـــائر التقليديـــة Traditional Pastries باستخدام الفاكهة والخضروات المنتجة عضوياً بالمنطقة.

وبصورة إجمالية استفاد حوالي 65% من سكان قرية وادي صير من خدمات المشروع التي قدمت إليهم، وتحولت السيدات بالقرية إلى طاقات منتجة.

تذكـــر :

- أنشأ صندوق التنمية المحلية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم 310 لسنه 1978 وبدأ في مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتباراً من نوفمبر 1979.
- يعد صندوق التنمية المحلية آلية العمل الأساسية التي يعتمد عليها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية لتدعيم التنمية الاقتصادية في الريف المصري، وهو احد الآليات الرئيسية التي يعتمد عليها برنامج التشغيل الوارد في البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية.
- يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق التنمية المحلية من كل من: مجلس إدارة الصندوق، ولجنه القروض، والإدارة التنفيذية.
- يقرض صندوق التنمية المحلية مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية وذلك في المجالات التالية : المشروعات الإنتاجية، المشروعات التسويقية، المشروعات الخدمية ذات العائد المالي، مشروعات صغار المستثمرين.
- يخصص صندوق التنمية المحلية سنوياً نسبة لا تقل عن 30% من حجم القروض الممنوحة لمشروعات المرأة مع إعطاء أولوية خاصة لتمويل المشروعات المقدمة من المرأة المعيلة.
- الحد الأقصى لقيمة القرض الممنوح من صندوق التنمية المحلية لتنفيذ مشروع ما عشرون ألف جنيه للفرد الواحد.
- يحدد صندوق التنمية المحلية فترة سداد القرض بحسب دراسة الجدوى وبحد أقصي خمسة سنوات بما فيها فترة السماح.
- يتبنى الصندوق سياسات للتيسير علي المقترضين فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة ويطلب فقط الحد الأدنى من الضمانات الفعالة التي تكفل الحفاظ علي المال العام طبقا لما يقرره مجلس إدارة الصندوق.

- ساهم صندوق التنمية المحلية في تنفيذ 56 ألف مشروع صغير بجملة استثمارات 301.8 مليون جنيه استفاد منها بصورة مباشرة أكثر من 90.6 ألف فرد وأتاح حوالي 10 آلاف فرص عمل إضافية.
- بلغ عدد المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية خلال الفترة 1980/79 – 2006/2005 الموجهة للمرأة 25.8 ألف مشروع تمثل نحو 45.8% من إجمالي عدد المشروعات المنفذة خلال تلك الفترة.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية هو صندوق قومي أنشئ عام 1991 بالقرار الجمهوري رقم 40 بهدف المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل بالإضافة إلى التعامل مع الآثار الجانبية التي صاحبت برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.
- يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية خمسة برامج رئيسية هي: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، برنامج الأشغال العامة، برنامج تنمية المجتمع، برنامج تنمية الموارد البشرية، برنامج التنمية المؤسسية.
- يتضمن عمل برنامج تنمية المشروعات الصغيرة إتاحة التمويل والمعونة الفنية والتدريب للمساعدة في توفير فرص عمل جديدة من خلال تنمية ملكات العمل الحر لدي المواطنين الراغبين في الاستثمار ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق.
- يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ عدة نماذج أو برامج للقروض متناهية الصغر من خلال الجمعيات الأهلية التي تقوم بدورها بتوزيعها علي الأفراد الذين لا يستطيعون التعامل مع البنوك.
- أنشأ المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم 90 لسنه 2000 .

- استحدث المجلس القومي للمرأة عدداً من البرامج والمشروعات لدعم وتنمية المرأة منها برنامج المرأة المعيلة الذي يهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة باعتباره مدخلاً إلى تحقيق التمكين الاجتماعي والسياسي، ويدعم إسهام المرأة في عملية التنمية.
- يهدف برنامج " الحد من الفقر والتوظيف لتنمية الدخل " إلى تدعيم جهود الحكومة المصرية في مجال الحد من الفقر وخلق فرص عمل بمحافظة الجيزة، من خلال تقديم قروض صغيرة وتطوير المشروعات الصغيرة عن طريق التمويل التضامني.
- هناك عدة نماذج للمشروعات الصغيرة في الأردن هي: مشروع جودة الحياة الذي بدأ تنفيذه عام 1989 في عشرين قرية بدعم من منظمة الصحة العالمية. ومشروع الأعشاب الطبية في عدد ستة قرى بشمال الأردن بهدف تمكين المرأة الريفية من تحويل حديقة المنزل وكذلك المساحات غير المستغلة المحيطة بالمنزل إلى حدائق لزراعة الأعشاب والنباتات الطبية. ومشروع تنمية المجتمع المحلي بوادي صير بمشاركة من أبناء المجتمع المحلي بغرض تجديد وإعادة تأهيل عشرة من البيوت التاريخية الريفية Historic Farmhouse بحيث تصبح مؤهلة لنشر الحرف اليدوية في القرى التي تتواجد بها.

نماذج لأسئلة الفصل الثاني :

- ناقش بإيجاز أهداف صندوق التنمية المحلية ؟
- ما المعايير التي يستند إليها صندوق التنمية المحلية لقبول تمويل مشروع ما ؟
- أذكر ما تعرفه عن الهيكل التنظيمي لصندوق التنمية المحلية.
- ناقش بإيجاز المحاور الرئيسية التي ترتكز عليها استراتيجية صندوق التنمية المحلية.
- ما هي السياسات العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية.
- أذكر ما تعرفه عن البرامج الرئيسية للصندوق الاجتماعي للتنمية.
- تناول بإيجاز أهداف برنامج تنمية المشروعات الصغيرة.
- ما المعايير المتبعة لاختيار مشروعات برنامج تنمية المشروعات الصغيرة.
- ناقش بإيجاز نماذج القروض متناهية الصغر التي يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذها.

الفصل الثالث
استراتيجية نشر الصناعات الصغيرة

الفصل الثالث
استراتيجية نشر الصناعات الصغيرة

تمهيد :

تحتل المشروعات الصغيرة أهمية متزايدة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر حالياً، حيث تمثل هذه المشروعات الوسيلة الأساسية لاستيعاب أعداد المتعطلين عن العمل سنوياً فضلاً عن تلك الأعداد المتعطلة المتراكمة من السنوات السابقة، بالإضافة إلى دور المشروعات متناهية الصغر في مكافحة الفقر ورفع مستوي معيشة ذوي الدخول المحدودة، ولا يقتصر الأمر علي ذلك بل يمتد إلى أهمية دورها في مكافحة الأمية وعمالة الأطفال وخفض معدل النمو السكاني إذا ما تم استهداف المرأة في مجال المشروعات الصغيرة.

وفي ظل معاناة الموازنة العامة للدولة من عجز متزايد سنوياً وتزايد أرقام الدعم المباشر وغير المباشر خاصة بالنسبة للطاقة فإن قدرة الموازنة علي تحمل هذه الأعباء مستقبلاً إنما يحتم أهمية رفع دخول الأفراد بما يتيح زيادة قدرتهم علي تحمل الارتفاع المتوقع في الأسعار، كذلك تعتبر قضية تعظيم استفادة مصر من علاقاتها الاقتصادية الدولية أهمية رفع القدرات التنافسية للقطاع الصناعي المصري وذلك لزيادة قدرته علي النفاذ للأسواق الخارجية حيث تشير أحدث أرقام ميزان المدفوعات إلى معاناة الميزان التجاري المصري من عجز متزايد وصل عام 2006/2005 إلى 12 مليار دولار بعد أن كان عام 2005/2004 نحو 10 مليار دولار. ويتمثل أكثر من نصف هذه الواردات في السلع الوسيطة والاستثمارية بما يتطلب أهمية دعم القدرات الذاتية علي الإنتاج الصناعي حيث يسهم ذلك في خلق المزيد من فرص العمل وزيادة تنافسية الصادرات وخفض الواردات. ومن هنا يمكن أن تسهم الصناعات الصغيرة في تحقيق هذه الأهداف بشرط التخطيط الجيد لها والتصدي للمشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة(4).

المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

أشار (فؤاد، 2006) إلى أن أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة يمكن تلخيصها فيما يلي(21):

1. صعوبة الحصول علي الأراضي في المناطق الصناعية للمشروعات الصغيرة هي ظاهرة موجودة منذ زمن طويل حيث لا تقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإعمال القانون رقم 2004/141 وكذلك

المحليات بشأن تخصيص 10% من مساحة المناطق الصناعية لأصحاب المشروعات الصغيرة وبتكاليف تعادل سعر تكلفة المرافق وعدم توفر مساحات صغيرة من 200 – 500 متر مربع.

2. صدور قرار من هيئة التنمية الصناعية في شهر يونيو عام 2006 بضرورة تقديم صاحب المشروع خطاب ضمان بما يعادل 5% من التكلفة الاستثمارية للمشروع لضمان تنفيذ المشروع. فإذا كان المشروع سوف يقام علي 1000 متر قدرت التكلفة الاستثمارية بمبلغ مليون جنيه ومن ثم يكون خطاب الضمان المطلوب 50 ألف جنيه. ويعتبر هذا القرار من أحدث المعوقات للمشروعات الصناعية فكيف يمكن للمستثمر الصغير توفير هذا الخطاب وبديلاً عن هذا القرار يمكن البحث عن وضع ضوابط أخرى لضمان جدية تنفيذ المشروع.

3. معظم المصانع لا تعمل إلا بنحو 50 – 60% من طاقاتها الإنتاجية لأسباب عديدة أهمها عدم توفر العمالة لبعد المناطق الصناعية عن أماكن إقامة العمال مع عدم توافر وسائل نقل داخلي يمكن أن يصل إليها العامل إلى أقرب موقع لمصنعه. وهذه الظاهرة ملحوظة في مدينة العاشر من رمضان حيث تبين من دراسة قام بها اتحاد جمعيات التنمية أن نحو 60% من عمال العاشر من رمضان من مدينة الزقازيق وضواحيها وأنهم ينفقون حوالي 15 – 20% من دخولهم علي مصروفات الانتقال. ونفس المشكلة في المناطق الصناعية ببرج العرب/ جمصة / بلطيم / القنطرة شرق. الأمر الذي يتطلب ضرورة تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية لنقل الركاب في هذه المناطق بدعم من المحليات والصندوق الاجتماعي للتنمية.

4. عدم وجود آلية للانسحاب الآمن من السوق عند الرغبة في ذلك، ولذا فإن الكثير من المشروعات تفضل أن تعمل في القطاع غير الرسمي نظراً لأن تصفية الشركات أمر غاية في التعقيد، هذا علاوة علي معاناة أصحاب المشروعات في القطاع الرسمي من الكثير من المعوقات.

5. عدم تمليك الأراضي في بعض المناطق الصناعية وتطبيق مبدأ حق الانتفاع. ففي عام 2003 أصدرت الهيئة العامة للاستثمار قرار بعدم تمليك الأراضي للمستثمرين في المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق. وعلي الرغم من توجهات القيادة السياسية للحكومة بتمليك الأراضي

لأهالي سيناء إلا أنه لا يتم تمليكها للمستثمرين في القنطرة شرق، حيث يوجد 910 فدان مرحلة أولي فلا يتجاوز عدد المشروعات العاملة فيها عن 32 مشروعا وهي مقامة علي 10% فقط من إجمالي مساحة أراضي المرحلة الأولي.

6. صعوبة الحصول علي ترخيص التشغيل وارتفاع تكلفة الحصول عليه فالحصول علي الرخصة يستلزم استخراج السجل الصناعي والذي يستلزم بدوره الحصول علي موافقة الهيئة العامة للتصنيع والتي تحصل رسم قدره ثلاث جنيهات عن كل متر للحصول علي الموافقة، ثم يشترط السجل ضرورة الاشتراك في اتحاد الصناعات في الغرفة المختصة بالنشاط مما يعني دفع رسوم مقدراها من 600 – 1500 جنيه، هذا بالإضافة إلى الحصول علي موافقة الدفاع المدني ومغالاة إدارة الأطفاء في المطالب.

7. صعوبة الحصول علي التمويل اللازم للتشغيل لمغالاة البنوك في الضمانات المطلوبة.

8. عدم توفر خدمات الدعم الفني والتكنولوجي لراغبى إقامة المشروعات الصغيرة والمغالاة في قيمة الخدمات التي يمكن أن تؤديها المصالح الحكومية ذات العلاقة. كما تغالي هيئة التنمية الصناعية في الرسوم التي يتم تحصيلها لأداء بعض الخدمات أو تقديم بعض المعلومات.

9. عدم مشاركة أصحاب المصلحة في أي قرار يتعلق بهم الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تنفيذ مثل هذه القرارات.

10. عدم توفر العدالة فيما يخص الإعفاءات الضريبية حيث يتم إعفاء أصحاب المشروعات الصغيرة الحاصلة علي تمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية بينما لا يتم إعفاء أصحاب المشروعات الذين قاموا بتنفيذ مشروعاتهم بتمويل ذاتي مما لا يحقق العدالة ومبدأ المواطنة.

11. فرض رسم تنازل أو تغيير نشاط يصل إلى 10 جنيه للمتر عند إدخال شريك في المشروع وذلك في بعض المناطق مثل المنطقة الصناعية في القنطرة شرق.

12. فرض رسوم عند الرغبة في تعلية المباني في المصانع المقامة في المدن الجديدة تصل إلى 50% من قيمة الأرض في تاريخ طلب التعلية.

13. استمرار تحصيل ضريبة مبيعات علي المعدات الرأسمالية وأن خصم الضريبة بالتعديل الذي تم هو في حقيقة الأمر عبء إضافي علي أصحاب المشروعات. وتقتضي العدالة إلغاء الضريبة علي المعدات الرأسمالية أسوة بمعظم دول العالم التي حققت طفرات في المشروعات الصغيرة.

14. حد التسجيل للمشروعات الصغيرة في مصلحة الضريبة العامة علي المبيعات 54 ألف جنيه ويعد رقم الأعمال هذا ثابت منذ تاريخ صدور القانون عام 1991 وأصبح الآن علي جميع المشروعات الصغيرة في مصر القيد في مصلحة الضريبة العامة علي المبيعات، ونظراً لحدوث طفرات في أسعار الخامات والخدمات والمنتجات علاوة علي صدور تعديل في القانون لذا فإنه من العدالة رفع حد التسجيل في ضريبة المبيعات إلى رقم لا يقل عن 250 ألف جنيه لأصحاب المشروعات الصغيرة.

الإصلاحات الواجب تنفيذها بالمنشآت الصغيرة حتى تحقق الدور المتوقع منها :

علي الرغم من إمكانيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، فإن تلك المنشآت، حتى الآن، لم تتمكن من توفير وظائف كافية، أو تحسين ظروف العمل، أو تحقيق إنتاجية أعلى، أو دخول أفضل. ولخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر، فإن الأمر يتطلب تنفيذ عدة إصلاحات[46] :

- توفير فرص الوصول إلى الخدمات المالية، حيث أن خيارات الإقراض، وهي المنتج الوحيد المتاح، تخضع لشروط تنطوي علي تكلفة مرتفعة، كما أن نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي يمكنها الوصول إلى الائتمان الرسمي لا تتجاوز 10% فقط من إجمالي هذه المنشآت.
- تبسيط اللوائح المعقدة والمضيعة للوقت المتعلقة بإنشاء وتشغيل منشآت الأعمال الصغيرة والتي نتج عنها أن أغلب المنشآت الصغيرة

والمتوسطة أصبحت تفضل العمل في القطاع غير المنظم. وهو ما يمثل عقبة أمام المشاركة الرسمية في الاقتصاد، ويحد من إمكانية الحصول علي الخدمات الرسمية المتعلقة بالصحة والأمان والتأمين الاجتماعي، وينقص من قيمة المنشأة، أو الفرص التي تتيح تقديم ضمانات من خلال الملكية الرسمية للأصول، كما يقلل من إمكانية قيام روابط مع المنشآت الأكبر والاستفادة من عمليات التوريد الحكومية.

- علي الرغم من أن هناك إجماع علي أن المعونة الفنية مطلوبة لتحسين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن الخدمات الفنية لم تقدم إلا لنسبة تقل عن 0.5% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يدل علي أنه مازال هناك الكثير مما هو مطلوب عمله في هذا الصدد.

- يحتاج نقص المباني ومواقعها إلى اهتمام أكبر.

- غالباً ما يستقر صغار أصحاب الأعمال في مقار داخل الأحياء السكنية المجاورة لهم، نظراً لأن ذلك يمكنهم من سرعة التوريد إلى الأسواق والحصول علي العمالة. وكثير من منشآت الأعمال ليست مسجلة رسمياً نظراً لأن المباني التي يعملون بها ليست مسجلة أيضاً.

- علي الرغم من أن التعليم يؤدي إلى تحسين المعارف والفرص المتاحة أمام أصحاب الأعمال، إلا أنه ليس شرطاً كافياً للنجاح، نظراً لأنه لا يؤهل رواد الأعمال الواعدين بمهارات الإدارة أو المهارات الفنية. ويتطلب الأمر، أن تساهم المناهج الدراسية، سواء علي مستوي الثانوي أو العالي، في اكتساب المهارات العملية التي يحتاجها السوق باعتبارها أساسية للتعليم المتكامل.

- أدي انخفاض التشغيل في الجهاز الحكومي إلى دفع أعداد متزايدة من النساء إلى العمل في القطاع غير المنظم، أو إلى أن يصبحن من ذوات المهن الحرة، أو صاحبات أعمال، ويمكن للمجالات التي تستطيع أن تستغل المهارات النسائية أن تستفيد من التدريب المستهدف.

- تمثل النساء 6% فقط من إجمالي أصحاب المنشآت الصغيرة في عام 2003 وتواجه صاحبات الأعمال عوائق، غالبا ما تكون ثقافية، أمام إمكانية حصولهن علي التمويل، واحتياجاتهن الخاصة كربات بيوت وأمهات، مما يتطلب إعادة النظر في التشريعات وإلى تحقيق المرونة

في قوانين العمل، وخاصة بالنسبة للنساء المعيلات، واللائي يشكلن أفقر الفقراء.

دور البحث العلمي في تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة:

لا شك أن تنمية المجتمعات لا تتحقق بطريقة عفوية أو تلقائية وتمثل الصناعة القطاع الأكبر أثراً في إحداث التنمية الاقتصادية لأنها تحقق قيمة مضافة أعلى، وتوفر فرص عمل أكثر، كما تتيح تنمية المهارات والمستوي الفكري للإنسان، وكذا تحد من الاستيراد والطلب علي العملة الصعبة، كما توفر قاعدة للتنمية التكنولوجية المستخدمة.

وقد اهتمت الكثير من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية بإقامة ودعم الصناعات الصغيرة، وقد أكدت تجارب العديد من الدول مثل اليابان والصين والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها علي دور الدعم والتشجيع المقدم للمشروعات الصغيرة في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

نظراً لأن الصناعات الصغيرة بأنواعها المختلفة تحتل أهمية خاصة في اقتصاديات الدول بغض النظر عن مدى تطورها الفني والإداري واختلاف نظمها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، كما يعد التصنيع في البلدان حديثة النمو العامل الرئيسي في انتقال المجتمعات نحو مراحل أكثر تطوراً وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي يستلزم ضرورة تكاتف كافة الجهات والمؤسسات سواء الحكومية أو الأهلية، المحلية أو الدولية لدعم وتنمية هذا القطاع الهام في الدولة.

ويمكن للصناعات الصغيرة أن تقوم بدور هام في تنمية المجتمع المحلي ذاتياً باعتباره كائناً حياً يتمتع برصيد من الطاقات الاجتماعية ومخزون من المعارف والمهارات والخبرات المتنوعة وهو ما يمكن أن نسميه " التراث التقني "، كما أن المجتمع المحلي مرتبط بشبكة من العلاقات مع وسطه الطبيعي ومع غيره من المجتمعات المحلية مما يجعلهما سوياً من مقومات تنميته ذاتياً.

كما يمكن للصناعات الصغيرة أن تقوم بدور هام في إشعال التفاعلات الإيجابية وإطلاق الطاقات الكامنة والقدرات الذاتية علي التجدد والارتقاء لدي المجتمعات المحلية، وتوفير أفضل الظروف لاستمرار هذه التفاعلات. ويمكن

للصناعات الصغيرة القيام بهذا الدور فعلاً حيث أنهـا قـادرة علـي الانتشار جغرافياً إلى أقصى أصغر وحدة عمرانية (القرية – العزبة – النجع) ، كما أنها لها القدرة علي تخلل النسيج العمراني لأصغر وحدة وهي البيت نظـراً لطابع بيئتها ولصغر حجمها ، فإن الصناعات الصغيرة قادرة علي الاستفادة من شبكات العلاقات الاجتماعية سواء كانت علاقات القرابة أو الجيرة أو الـصداقة أو النسب مما يتيح توظيف كثير من القيم الحضارية والإيجابيـة فـي مجـال الإنتاج، وذلك عامل بالغ الأهمية حيث أنه يوفر الطاقة الاجتماعية اللازمة لقيام ونمو المشروع الصناعي الصغير قبل أن تتوافر له عوامل الاستقرار الاقتصادي وقبل أن يتحقق له أرباح فعلية. وقد يساعد علي هذا أن الصناعات الصغيرة لا تحتاج بالضرورة إلى تكنولوجيا متقدمة وهي بذلك لـديها المرونـة التنظيميـة الكافية في هذا الصدد[42].

وتعتمد الصناعات الصغيرة علي الخامات المحلية، كما أنهـا تعتمـد أحياناً علي إعادة استخدام المكونات والعناصر المتوفرة فـي البيئـة المحليـة (الخردة – الغاب والبوص – الورق – مخلفات المحاصيل الزراعيـة .. الـخ) وهي بذلك تمثل فرصاً للاستفادة بموارد محلية تعتبر غير اقتصادية من وجهـة نظر الصناعات المتوسطة والكبيرة.

ولا تحتاج الصناعات الصغيرة لرأس مال كبيـر ، فاحتياجاتهـا مـن خدمات البنية الأساسية متواضعة للغايـة، كمـا أن احتياجهـا مـن المعـدات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبياً حيث يغلب عليها استخدام معـدات يدويـة أو ميكانيكية يتم في الغالب تصنيعها محلياً ، وهي بهذا تتميز بانخفاض تكلفة فرص العمل إذا ما قورنت بالصناعات المتوسطة والكبيرة.

وتتميز الصناعات الصغيرة بالمرونة العالية في إمكانية التغير السريع في طابع النشاط ونمط المنتج مما يجعلها قابلة للتوائم مع أوضـاع اقتـصادية صعبة مثل صغر حجم الطلب الذي يشبع الحاجات الضرورية لمجتمـع محلـي صغير.

ولا تحتاج مشروعات الصناعات الصغيرة إلى مكان كبير بل يمكن أن تزاول نشاطها في مكان محدود (حجرة منزل – حوش منزل – دكان – ورشة صغيرة – مكان مفتوح في الحقل أحياناً) ، ولا تحتاج إلى تكاليف كبيـرة فـي مجالات الإصلاح والصيانة .. الخ.

وتتسم الصناعات الصغيرة بمجموعة من المميزات منها[48]:

- الصناعات الصغيرة يمكن أن تكون هيكل صناعي حديث كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة، وتسهم في تخفيض تكلفة الإنتاج في المصانع الكبيرة وتخفيض المكون الأجنبي لمستلزمات الإنتاج.
- يمكن للصناعات الصغيرة الإسهام في زيادة التصدير بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال دخولها كمكونات في منتجات أعقد قابلة للتصدير.
- تنشيط دور القطاع الخاص في عملية التنمية ومن ثم فتح مجالاً أوسع لمنشآت الصناعات الصغيرة.
- يمكن أن يمثل نشاط الصناعات الصغيرة وعاء آمن لتشغيل مدخرات المصريين وأموال البنوك بنسبة مخاطرة أقل.

في ضوء ما سبق يتضح أن المميزات الاقتصادية والبناء التنظيمي لمشروعات الصناعات الصغيرة في ضوء القيم الحضارية والاجتماعية يمكن أن يؤهلها لأن تكون أحد المداخل الأساسية لتنمية سبل المعيشة المستدامة لسكان المجتمعات المحلية.

إن التنمية الريفية المتواصلة هي الركيزة الأساسية في عمليات التنمية علي المستوي القومي. فالريف هو مصدر الثروة الحقيقية والمتجددة في كل بلدان العالم سواء المتقدم منها أو النامي. وبرغم الجهود العديدة التي بذلت لتنمية الريف المصري فمازالت القرية المصرية بإمكانياتها البشرية والطبيعية لم تستغل الاستغلال الأمثل.

ومما لاشك فيه أن تنمية المجتمعات الريفية ليست بالمهمة اليسيرة التي يمكن أن يقوم بها جهاز أو هيئة أو مؤسسة أو وزارة منفردة، بل لابد من تضافر وتنسيق الجهود من أجل بلوغ ذلك الهدف المنشود. ولذلك ينبغي إتاحة الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل وبصفة خاصة لصغار المنتجين في الريف، كما يتعين أيضاً تطوير بعض التكنولوجيات القائمة والمستخدمة حالياً في الريف والعمل علي إيجاد تكنولوجيات جديدة وملائمة للمجتمعات الريفية الفقيرة بحيث تعمل علي زيادة إنتاجيه الفرد والأرض. ومن ثم فإن الأمر يتطلب المهارة التقنية والعلمية والفنية، والقدرة علي تأسيس علاقة قوية بين الأفكار ورؤوس الأموال وبين أغنياء المعرفة وفقراء المادة[30].

وتمشياً مع السياسة العامة للدولة الممثلة في الجامعات والمراكز البحوث في المشاركة الفعالة في منظومة العلم والتكنولوجيا وتطبيق التكنولوجيا في مجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورسم السياسة التي تكفل ربط الاتجاهات الرئيسية للبحوث العلمية والتكنولوجية باحتياجات الخطط العامة للتنمية. وتأتي الجامعات والمراكز البحثية بما تمتلكه من خبرات أكاديمية وتطبيقية متنوعة في مقدمة الجهات المسئولة عن استقراء الحاضر ووضع الرؤى المستقبلية من خلال تفعيل إيجابيات الخبرات التنموية السابقة وتقليص سلبياتها، والمشاركة في وضع خطط تنموية طموحة تستهدف بشكل أساسي تحسين نوعية الحياة لجموع الشعب المصري بصفة عامة وللمواطن الريفي بصفة خاصة.

وللجامعات والبحث العلمي أدوار متعددة لتنشيط الصناعات الصغيرة منها(48):

1. إعداد دراسات عن الصناعات المغذية للصناعات الأساسية في مصر مثل الغزل والنسيج – الصناعات الغذائية – الصناعات الخشبية – صناعة التشييد والبناء – صناعة السيارات .. الخ. وتحديد ما يصلح منها لنشأة صناعات صغيرة فمثلاً لصناعة الغزل والنسيج دراسة إنتاج المكوك وكسوة ماكينات النسيج – إبر الخياطة – خيوط الخياطة – البطانة – السوستة – الزراير .. الخ.
2. تشجيع شباب الخريجين علي إنشاء المشروعات الصغيرة وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لهم وتقديم المشورة الفنية لإنشاء وتطوير هذه الصناعات.
3. إقامة الحضانات الصناعية داخل الجامعات لتبني مشروعات صغيرة تخرج إلى النور وتنتقل بعد ذلك خارج أسوار الجامعة.
4. توجيه جزء من البحوث العلمية في اتجاه تطوير الصناعات الصغيرة.
5. تصميم وتطوير معدات بفكر مصري وإنتاجها محلياً لسد احتياجات الصناعات الصغيرة مع إدخال بعض التعديلات والتطوير بما يتيح تقبل الأسواق والمستثمرين لها.
6. توجيه قدر من المقررات الدراسية والأنشطة لإكساب الطلاب مهارات الإدارة ودراسات الجدوى وتطبيق سياسات الجودة والتطوير والتحديث.

7. البحث عن الوسائل المناسبة لتحقيق الجودة في الصناعات الصغيرة والوصول إلى المواصفات العالمية ونشرها علي قطاعات الصناعات الصغيرة.

مقترحات لتنمية الصناعات الصغيرة :

1. توفير الأراضي المناسبة في جميع المحافظات لإقامة المشروعات الصغيرة.
2. إنشاء جهاز في كل محافظة يكون مسئول عن التخطيط والإشراف والرقابة والدعم والتطوير والتمويل للمشروعات الصغيرة.
3. إعطاء الصناعات الصغيرة حوافز أكبر من الصناعات المتوسطة والكبيرة (تخفيض سعر الطاقة – حافز جغرافي – حافز جودة).
4. إنشاء مراكز تدريب مهنية متقدمة في جميع المحافظات.
5. إنشاء اتحادات تجارية وتسويقية لكل صناعة لربطها بالصناعات المتوسطة والكبيرة.
6. إنشاء خريطة للصناعات الصغيرة تحدد نوعيات محددة لكل محافظة ومواقع إنشائها بحيث يصب الإنتاج في صناعات متوسطة وكبيرة قائمة.
7. تفعيل دور الجامعات الإقليمية في تقديم الرأي والمشورة الفنية وأعمال التطوير المطلوب علي الصناعات القائمة والمستحدثة.

وإذا كانت المنظمات الاقتصادية الكبيرة لا تستطيع البقاء والاستمرارية بدون أنشطة إبداعية أو ابتكارية في مجال المنتجات والعمليات، فإن المشروعات الصغيرة ينطبق عليها نفس الوضع، ولكن الفرق أن المنظمات الكبيرة لابد وأن يكون فيها نصيب الأنشطة والنواتج الإبداعية عالية التميز أكبر من تلك الأنشطة الإبداعية المتوسطة أو العادية. بينما قد لا تحتاج المشروعات الصغيرة لاستمراريتها وبقائها أن يكون نصيب الأنشطة الإبداعية عالية التميز هو الأكبر بالمقارنة بالأنشطة الإبداعية المتوسطة أو العادية.

فيكفي المشروع الصغير أن تكون أنشطة التطوير والتحديث والتطويع والموائمة والتجديد والمهارة هي القاعدة الأساسية في الأنشطة الإبداعية التي يقوم بها، وأن تكون أنشطة الابتكار والاختراع والاكتشاف ذات نصيب أقل من الأنشطة السابقة.

وقد عرض (مصطفي، 1988) بعض التطبيقات والأفكار التي تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة علي بالتطوير والتحديث والتطويع والموائمة والتجديد والمهارة نذكر منها ما يلي[45]:

أ - الابتكار المرتبط باختيار نشاط المشروع الصغير:

إن التقليد والمحاكاة والتكرار لنفس تجارب الآخرين دون إدخال أي عنصر من عناصر التطوير أو التطويع يمكن أن يعرض المشروع إلى الفشل والإخفاق. فنجاح البعض في مشروعاتهم يجب ألا يدفع البعض الآخر لتقليدهم دون التفكير فيما سوف يضيفونه إلى تجربتهم. وعلي سبيل المثال فإن المعاناة الحالية للعديد من مشروعات إنتاج الملابس الجاهزة يرجع بشكل أساسي لهذا السبب، حيث لم يفكر أصحاب المشاريع الذين قاموا بالتقليد والمحاكاة في الميزة النسبية والإضافة الجديدة في مشروعاتهم. وقد تكون الإضافة الجديدة في الشكل أو في المضمون أو في خفض التكلفة مع ثبات الجودة من خلال عمليات إنتاجية أو إدارية جديدة[45].

ب - الابتكار المرتبط باختيار منتج المشروع الصغير:

إن اختيار منتج المشروع الصغير أمر مرتبط بالدرجة الأولي، باختيار نشاط المشروع، فالمنتج الذي يقدمه المشروع الصغير يجب أن لا يبتعد عن دائرة نشاطه، فإذا كان النشاط صناعات غذائية فلابد وأن يكون منتج غذائي، وإذا كان نشاط المشروع هو الصناعات المعدنية أو الهندسية فلابد وأن يكون المنتج إما تشكيل معدني أو تشغيل للمعادن أو تجميع لأجزاء معدنية .. وهكذا. والمشكلة هنا هي كيف يكون هذا المنتج ناتجاً إبداعياً أو ابتكارياً ؟

ومن المناسب هنا أن يركز المشروع علي سمتين أساسيتين فيما يتعلق باختيار المنتج وهما البساطة في التصميم، وسد احتياج أساسي مباشر في الاستخدامات اليومية والحياتية العادية للفرد، وبما يكسبان المنتج ميزة تنافسية تستند إلى انخفاض سعره بالمقارنة إلى المنتجات المماثلة له من المشاريع الكبيرة والمتوسطة. ولكن هذا يجب أن لا يلغي أو يستبعد أن تقوم المشروعات الصغيرة بتقديم منتجات غير مسبوقة إذا ما تيسر لها ذلك.

جـ - الابتكار المرتبط بالتسويق في المشروعات الصغيرة:

إن الأسلوب الذي سيتم اختياره لتسويق المنتجات يمكن تحديده في ضوء نوعية السلعة المنتجة، وكذلك حجم سوقها. فالمسامير لا يعلن عنها في التليفزيون، ولكن مساحيق التجميل لا يمكن أن تباع دون الإعلان التليفزيوني إلا

بصعوبة. ولا يعني ذلك أنه لا يوجد أسلوب ترويجي وتسويقي يناسب المشروعات الصغيرة، وهنا يأتي دور الإبداع والابتكار في البحث عن الأسلوب الفعال والمناسب لترويج وتسويق المنتجات. حيث يمكن يأخذ الإبداع والابتكار في مجال التسويق مجالات متعددة تغطي كل محاور النشاط التسويقي، وهذه المحاور هي[45]:

- الحصول علي المعلومات التسويقية والحقائق عن السوق.
- كيفيه تطوير المنتج لإرضاء العملاء في حدود الطاقات الإنتاجية المتاحة والممكنة للمشروع.
- تحديد سعر المنتج علي أساس التكلفة، ومدى قبول السوق له.
- كيفيه تعريف العملاء بالمنتج، وخلق الطلب عليه، وبالتالي زيادة المبيعات.
- كيفيه الوصول إلى العميل بسهولة.

د - الابتكار المرتبط بالعمليات في المشروعات الصغيرة:

ترتبط العمليات وأسلوب الإنتاج ودرجة الميكنة بالتكنولوجيا، ومن ثم كيفية معالجة المواد الخام وصولاً بها إلى منتج أو خدمة. وبالطبع فإن العمليات التي يتم من خلالها تقديم الخدمة أو إنتاج السلعة في المشروع الصغير ، والتي هي جوهر التكنولوجيا في هذا المشروع ستمثل أحد العناصر الأساسية في نجاحه. وفي هذا الصدد يمكن تقديم بعض الأفكار التي تساعد في نجاح المشروعات الصغيرة[45]:

- تخصص أكثر من مشروع في إنتاج سلعة واحدة :

حيث يتم الاتفاق بين أكثر من مشروع صغير، وليكن علي سبيل المثال إنتاج حذاء، أو حتى ماكينة معينة (طلمبة ري)، وبالتالي يتخصص كل مشروع من مجموعة المشاريع التي اتفقت مع بعضها البعض في إنتاج جزء معين من المنتج المحدد، وبالطبع فإن ذلك سيساعد علي زيادة الكميات المنتجة، وتحسين جودتها وخفض تكلفتها.

- تخصص مشروع في تجميع أجزاء مشروعات مرتبطة بمنتج معين:

تتمثل هذه الفكرة في تخصص مشروع ما في تجميع الأجزاء التي تخصص في إنتاجها مجموعة من المشروعات الصغيرة، لتخرج في النهاية منتج متكامل بجودة عالية وسعر مناسب.

- تخصص مشروع في إدارة عمليات الإنتاج والتجميع لمنتج معين :

تتلخص هذه الفكرة في أن يكون هناك مشروع متخصص في إدارة العملية الإنتاجية بالكامل.

- تخصص مشروع في تسويق منتجات مجموعة مشاريع صغيرة:

تقوم هذه الفكرة علي أساس تخصص مشروع معين في تسويق وبيع المنتجات التي تم إنتاجها من خلال اشتراك مجموعة من المشاريع الصغيرة.

هـ - الابتكار المرتبط بالإنتاجية وخفض التكلفة في المشروعات الصغيرة:

إن الإبداع والابتكار المرتبط بالإنتاجية في المشروعات الصغيرة هو كل ما يؤدي إلى خفض التكلفة وزيادة الجودة وخفض الزمن ، ومن ثم خفض السعر وزيادة القدرة التنافسية للمشروع. وفيما يلي بعض الأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك في المشروعات الصغيرة[45]:

- إعادة تصنيع المخلفات :

علي سبيل المثال فإن إنتاج مسامير من فضلات أسياخ الحديد في المصانع المعدنية هو استخدام جيد للمخلفات، وتصنيع لعب أطفال أو إكسسوارات خشبية أو تحف ومشغولات خشبية للزينة من مخلفات مصانع الموبيليا أيضاً أحد الأشكال المناسبة.

- طرق جديدة للإنتاج :

لاشك أن دراسة الحركة والزمن للعمليات والطرق الحالية للإنتاج ورصد وتسجيل خرائط تسلسل خطوات العمل والأداء وتحليلها والتفكير في تطويرها من منظور شامل يرتبط بالعملية الإنتاجية ككل وبالعمليات السابقة والعمليات اللاحقة تعد من العوامل التي يمكن أن تساعد بشكل فعال علي الوصول إلى أفكار إبداعية جديدة تحقق تطوير طرق الإنتاج الحالية.

- الاستخدام الأمثل للمساحة المتاحة للمشروع الصغير :

يشغل المشروع الصغير في أغلب أحواله مساحة صغيرة نسبياً ، حيث تزداد تكلفة الأرض والمباني بشكل عام ، وبالتالي لابد أن يتم استخدام المساحة المكانية المتاحة للمشروع أفضل استخدام ممكن ، وحتى يحدث

ذلك ، لابد من المراجعة المستمرة لخريطة ترتيب وتصميم موقع المشروع والتأكد من أن كل مكان فيه مستخدم أفضل استخدام.

- **ضبط ومراجعة التكلفة :**

من الضروري العمل باستمرار علي خفض تكلفة المنتج أو الخدمة الذي يقوم المشروع الصغير بتقديمها، وحتى يحدث ذلك لابد من المراجعة المستمرة لبنود التكلفة ورصد أي انحرافات ومعرفة أسبابها ومعالجتها.

نماذج لبعض مساهمات جهات البحث العلمي في نشر فكر المشروعات الريفية الصغيرة:

تعددت مساهمات الجامعات ومراكز البحث العلمي لنشر وتبني فكر المشروعات الريفية الصغيرة. ونستعرض فيما يلي نماذج لبعض هذه المساهمات:

[1] تنمية الصناعات الصغيرة بالفرافرة في إطار مشروع آليات تنفيذ المخطط الاستراتيجي لتنمية جنوب مصر [42]:

استهدف المشروع بالدرجة الأولي البيئة العمرانية وترتيبها وتهيئتها لمعيشة الإنسان وممارسة أنشطته الاقتصادية بأعلى إنتاجية ممكنة. ومن منظور التنمية الشاملة فإن المشروع يعني ليس فقط بإنشاء المساكن وخدمات التنمية البشرية والبنية الأساسية وإنما يتجاوز ذلك إلى التهيئة لاحتواء مشروعات التنمية الاقتصادية لتحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي، وإلى تنمية وحسن استخدام الموارد البشرية بالتدريب وتحسين المهارات، ثم إلى استنفار سكان المجتمع المحلي لممارسة دور الشريك في عمليات التخطيط والتنفيذ والإدارة والمتابعة والتقويم وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.

وتعد الصناعات الصغيرة بواحة الفرافرة نتاج لعوامل مترابطة لا يمكن إغفالها مثل الموارد الأرضية والمائية والاقتصادية المتوفرة، ومحدودية السوق المحلي، والبعد بمسافات طويلة عن أسواق التصريف الرئيسية بالوادي والدلتا، وعدم توافر وسائل النقل المناسبة، وندرة العناصر البشرية المدربة، وهذا كله يرفع من تكاليف الإنتاج. بالإضافة إلى غياب الثقافة المجتمعية التي تدرك أهمية وجدوى تنمية الصناعات الصغيرة في غياب أو عجز تنظيمات المجتمع المحلي، وقصور دور الأجهزة التنفيذية عن تصور – ناهيك عن تنفيذ– أي مخططات متكاملة لتنمية هذه الصناعات.

وقد تبني المشروع منهجية "*سبل المعيشة المستدامة* " الذي يطبقه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي يتناسب مع ظروف التنمية في المجتمعات الصغيرة محدودة الموارد، ويعتمد في الأساس علي استنفار طاقات المجتمع المحلي لإحداث التنمية الشاملة اعتماداً علي الموارد الذاتية المحدودة باستخدام تكنولوجيا بسيطة محدودة التكاليف.

ومن خلال تعاون خبراء المشروع مع مجتمع الفرافرة بأفراده وتشكيلاته الرسمية والشعبية والأهلية وقياداته الطبيعية تم حصر إمكانات المجتمع وأصوله وموارده ذات الصلة بالصناعات الصغيرة والمتمثلة في:

1. *الموارد الأرضية والمائية*: تبلغ مساحة واحة الفرافرة نحو 2.375 مليون فدان، غير أن المعمور منها لا يتجاوز حالياً (1% من المساحة الكلية تقريباً)، وتبلغ إجمالي المساحة المنزرعة حوالي 20 ألف فدان. ورغم اتساع المساحات القابلة للزراعة، إلا أن مدى توفر الموارد المائية حالياً ومستقبلاً هو العنصر الحاكم الذي يحدد إمكانيات وجدوى استصلاح الأراضي بالفرافرة.

2. *الموارد البشرية*: بلغ إجمالي سكان واحة الفرافرة في عام 1976 نحو 1500 نسمه، ارتفع ليصل إلى حوالي 8 آلاف نسمه في عام 1996، ثم ازداد عدد السكان في الفترة الأخيرة زيادة كبيرة حتى بلغ نحو 16 ألف نسمه وفق تقديرات عام 2004. ولا يمثل سكان واحة الفرافرة الأصليين سوي نحو 20% من إجمالي السكان في عام 2004، بينما وفد إليها 80% من سكانها الحاليين من المحافظات الأخرى بالوادي والدلتا، وهم إما العاملين بالأجهزة المحلية والخدمات أو من المقيمين بقرى الخريجين أو ممن استصلحوا أراضي خارج الزمام. وغالبيتهم يتمتعون بمهارات حرفية ويدوية يمكن استثمارها في تنمية الصناعات الصغيرة إذا ما اتيحت لهم الفرصة، وأن الكثير منهم يمكن أن يسهم في تحقيق طفرة في تنمية الصناعات الصغيرة فيما لو توفر لهم قدر يسير من التدريب.

3. *المواد الخام المتوفرة للصناعات الصغيرة*: يتضمن الإنتاج الزراعي بالفرافرة عديد من المحاصيل التقليدية من أهمها القمح والفول والشعير والأرز والبصل والخضروات وبعض النباتات العطرية والكمون والنعناع، بالإضافة إلى زراعة مساحات واسعة تصل إلى أربعة آلاف فدان بالبرسيم والتي تستخدم كغذاء لثروة حيوانية لا بأس بها. وتشمل قائمة الحاصلات البستانية الموالح والمشمش والعنب، إلى جانب أهمها علي الإطلاق البلح

والتمر والزيتون. وتوجد بالواحة 13 ألف نخلة مثمرة تنتج حوالي 900 طن من البلح والتمر، وتوفر النخيل العديد من المواد الخام للصناعات الصغيرة مثل الجريد والخوص والليف والجزوع بعد انتهاء عمرها الافتراضي. ويوجد بالواحة أيضاً نحو 10 آلاف شجرة زيتون يبلغ إنتاجها السنوي حوالي 600 طن.

وتقدم هذه الخامات فرص طيبة لإقامة عديد من الصناعات الصغيرة مثل: المطاحن والمضارب، وتعبئة بعض الخضروات والكمون والنعناع، وإنشاء معامل منتجات الألبان، وممارسة الأنشطة القائمة علي ذبح الحيوانات وسلخها والاستفادة من جلودها، وجز صوف الأغنام ووبر الجمال وشعر المعز وغسله وصباغته ونسجه لصناعات السجاد والكليم والطواقى والكوفيات والجوارب .. الخ. هذا بالإضافة إلى إمكانية قيام صناعات أخرى مثل: عصر الزيتون وتنقيته وتعبئته، وتجفيف وتعبئة البلح والتمر وكبس العجوة، وصناعة الأثاث والحبال الليفية والمشغولات الخوصية من مكونات النخيل.

4. *أنشطة الصناعات الصغيرة القائمة بالفرافرة*: تراكمت لدي أهل الفرافرة مهارات ودراية كبيرة في بعض مجالات الصناعات الصغيرة مثل غسل الصوف ونسجه بمغازل يدوية بالمنازل، ونسج الكليم علي أنوال مصنوعة محلياً. واستخدام جريد النخيل لسقف المنازل، وسعف وخوص النخيل للقفف والمقاطف، والليف في صناعة الحبال. وصناعة طوب البناء، وصناعة الفخار والخزف.

وكانت أنشطة الصناعات الصغيرة تتم عادة بالمنازل والشوارع بمشاركة الرجال والنساء والصبية. غير أن معظم هذه الأنشطة قد اندثر أو شارفت علي الاندثار.

5. *معوقات تنمية الصناعات الصغيرة*: يمكن إيجاز أهم مشاكل ومعوقات تنمية الصناعات الصغيرة بواحة الفرافرة علي النحو التالي:

- التدني الشديد في أعداد السكان الذين يعملون بالصناعات الصغيرة وعدم الإقبال علي ممارسة العمل اليدوي كسلوك عام، ربما لعدم إدراك أهميته خصوصاً من الفئات التي يتوفر لها وقت فراغ مثل ربات البيوت وممن يعانون من البطالة المقنعة.

- قلة الورش الحرفية للصناعات الصغيرة بالفرافرة، وعملها في كل الأحوال لإشباع السوق المحلية بمنتجات يدوية منخفضة الجودة عالية السعر، وعدم قدرتها علي المنافسة خارج السوق المحلي.
- النقص الشديد في الموارد المالية الذاتية والصعوبة الكبيرة المتزايدة في الحصول علي القروض والائتمان المصرفي، وصعوبة أو عدم الإلمام بأسلوب التعامل مع المؤسسات المتخصصة للإقراض أو تسهيل الإقراض أو التفاوض الجماعي عليه من خلال جمعيات تنمية المجتمع المحلي، بالإضافة إلى عدم وجود إعفاءات أو تسهيلات تشجع علي قيام الصناعات الصغيرة.
- ضعف المستوي الفني للعمالة وندرة التوارث المهني الذي كان يثري الحرف بعمالة مدربة، وعدم فاعلية الأجهزة التي تتولي تدريب شباب الخريجين علي ممارسة المشروعات الصغيرة المجدية بالفرافرة.
- تعقد إجراءات الترخيص والتأسيس للمشروعات الصغيرة وضرورة استيفاء نماذج عديدة في جهات متعددة.
- فرض رسوم إضافية علي رؤوس الحيوانات ومنتجات الثروة الحيوانية وبعض المنتجات الزراعية في حالة نقلها إلى خارج الوادي الجديد.
- ارتفاع تكاليف النقل، نظراً لطبيعة المستوطنات البشرية الصحراوية المتناثرة مما يقلل من قدرة منتجات الفرافرة علي المنافسة بالأسواق المحلية أو الإقليمية.
- عدم توفر وسائط النقل المناسبة لنقل المواد الخام أو المنتجات لمسافات طويلة وبصفة خاصة القابل منها للتلف والتي تحتاج إلى وسائل نقل ذات مواصفات خاصة غالية الثمن وفي غير متناول يد صغار المستثمرين.
- هذا بالإضافة إلى عدم وجود آليات للتسويق والتسوق مثل الجمعيات التعاونية التي تتولي التسويق الجماعي بأفضل الأسعار للمنتجات والمواد الخام.

6. *رؤية وتوجهات المجتمع المحلي في تنمية الصناعات الصغيرة بالفرافرة:*

- رصف الطريق العرضي الفرافرة – ديروط الذي يربط الفرافرة بوادي النيل.

- توعية كافة فئات المجتمع المحلي -خصوصاً السيدات والشباب - بأهمية وجدوى العمل الحرفي واليدوي وتنمية الصناعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة وتأمين دخل مناسب وضمان حياة كريمة للمواطن.

- ضرورة إقامة مجمع للصناعات الصغيرة بالفرافرة وتوفير التيسيرات والتسهيلات الضرورية للراغبين في العمل الحرفي واليدوي وإقامة صناعات صغيرة.

- إنشاء مركز للتدريب والتأهيل للراغبين في العمل بالصناعات الصغيرة.

- التركيز علي اجتذاب شباب الخريجين لإقامة المشروعات البيئية التي يمكن ترويجها لدي السياح خصوصاً وأن الفرافرة تشهد حالياً تقدماً ملحوظاً في هذا المجال.

- الاهتمام بمشروعات الصناعات الصغيرة التي تستخدم المواد الخام المتاحة مثل: صناعة السجاد والكليم والمنتجات الصوفية نظراً لوجود ثروة لا بأس بها من الأغنام بالفرافرة، بالإضافة إلى صناعة الأقفاص والأسرة والحبال والمشغولات الخوصية القائمة علي استخدام النخيل ومخلفاته.

- حصر الفرص الاستثمارية وتقديم التسهيلات والإرشادات الضرورية لإقامة مشروعات الصناعات الصغيرة التي تستخدم الخامات الزراعية مثل: تجفيف البلح وتعبئة التمور واستخلاص زيت الزيتون وتعبئة النباتات العطرية والطبية.

- تنمية أنشطة الإنتاج الحيواني والداجنى وتربية النحل التي يقوم بها الأفراد والقطاع الخاص وتدر الدخل وتولد فرص عمل كثيف في مجال التربية والإكثار والذبح وتصنيع المخلفات.

- إيجاد منافذ لتمويل مشروعات الصناعات الصغيرة وتسهيل الحصول علي قروض ميسرة من جهات التمويل مثل: بنك ناصر الاجتماعي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق التنمية المحلية بالمحافظة، وصندوق التنمية الريفية والإنعاش الريفي، والبنوك المختلفة.

- العمل علي مد نشاط الجمعيات الأهلية لتشمل تنمية الصناعات الصغيرة، حيث يمكن لهذه الجمعيات أن تقوم بتنظيم والتفاوض للحصول علي قروض جماعية مع جهات التمويل، وتقديم المشورة بخصوص ترشيد استخدام هذه القروض وضمان سدادها، كما ستكون قادرة علي تنظيم التسويق الجماعي وتوفير المواد الخام اللازمة لمنتجات الصناعات الصغيرة بأفضل الشروط. ويمكن لهذه الجمعيات أيضاً أن تساهم في ترتيبات النقل بأسعار أرخص، بالإضافة إلى قدرتها علي الترويج والدعاية لمنتجات الصناعات الصغيرة بالفرافرة وإقامة المعارض لعرضها وفتح أسواق جديدة لتسويقها.

[2] تدوير مخلفات النخيل لإنتاج كومبوست عالي الجودة بمحافظة الوادي الجديد [2]:

تعتبر مشكلة المخلفات الزراعية من المشكلات الهامة التي أصبحت تشكل خطراً كبيراً علي البيئة في مصر، الأمر الذي استلزم ضرورة وضعها ضمن أولويات برنامج الحكومة للقضاء علي التلوث البيئي. وقد بادر كثير من العلماء والخبراء بإجراء الكثير من التجارب والأبحاث من أجل الاستفادة من هذه المخلفات. وتعتبر المخلفات الناتجة من تقليم نخيل البلح (أكثر من مليون نخلة) في محافظة الوادي الجديد من أهم مسببات التلوث البيئي علي أرض الوادي الجديد، حيث تقدر كمية مخلفات نخيل البلح بالمحافظة ما يقرب من 73.1 ألف طن سنوياً وفق تقرير مديرية الزراعة بالمحافظة عام 2004.

ويترتب علي مخلفات النخيل العديد من المشكلات منها:

1. التأثير السلبي علي كمية المحصول الناتجة وجودته الناشئ عن عدم نظافة النخيل من الأعوام السابقة لعدم جدوى المخلفات.
2. انتشار الآفات، حيث تعتبر مخلفات النخيل المتراكمة بيئة صالحة لها.
3. زيادة أعداد الفئران التي تعتبر مخلفات النخيل مأوي لها.
4. زيادة معدلات الحرائق الناتجة من محاولة التخلص من هذه المخلفات بالحرق في أماكنها، نظراً لعدم إتباع وسائل الأمان اللازمة في مثل هذه الحالات.
5. انخفاض دخل المزارعين نتيجة للعوامل السابقة.

في ضوء ما سبق تتضح أهمية التخلص من مخلفات النخيل بـالطرق العلمية، والاستفادة منها بإعادة تدويرها، وتصنيع منتج اقتصادي يعـود بـالنفع علي المزارعين علي النحو التالي :

1. محاولة إحياء بعض الصناعات التي كانت قائمة عليها كصناعة الأثاث والأرابيسك (المشربيات) والصناعات الـصغيرة الأخـرى كـصناعة الحصير والحبال وأقفاص لتعبئة الخضروات والفاكهة والتي يمكن أن تشارك فيها المرأة الريفية ومن ثم زيادة دخل الأسرة.

2. إنتاج أعلاف غير تقليدية، وذلك بعد معاملـه نـاتج الفـرم بـبعض المعاملات لتحسين ورفع القيمة الغذائية، نظراً لفقره في نسبة البروتين والأملاح المعدنية وارتفاع نسبة الألياف بها. مما يـؤدي إلـى إقبـال الحيوانات عليها، وسهولة الهضم للحيوانات المجترة.

3. إنتاج أسمدة عضوية (كومبوست) باستخدام جميع مخلفات النخلة عـن طريق فرم هذه المخلفات باستخدام ماكينات خاصة معدة لهذا الغرض، ويضاف إلى ناتج الفرم بعض الكائنـات الحيـة الدقيقـة وعنـصري النتروجين والفوسفور بمقادير مناسبة. وتتميز الأسمدة العضوية الناتجة ببعض المميزات منها :

   - جودة التحلل وانعدام الرائحة.
   - ارتفاع المحتوي من العناصر السمادية والمواد العضوية.
   - نظافتها وخلوها من بذور الحشائش ومسببات الأمراض التي تصيب النباتات مثل النيماتودا.

الأهمية الاقتصادية لتدوير المخلفات والبعد الاجتماعي لها:

1. توفير أسمدة عضوية متميزة لمناطق التوسع الزراعي الجديدة.
2. تحقيق عائد اقتصادي واستثماري مجزي في حالة الاستثمار في هـذا المجال.
3. تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية وبالتالي تقليل التلوث الناشـئ عـن استخدامها أو الإفراط في استخدامها.
4. غذاء آمن وصحي وبالتالي تقليل الإصابة المرضية سواء للإنـسان أو الحيوان.
5. رفع العائد الزراعي نتيجة التأثير علي التربة والنبات.

6. مقاومة التصحر عن طريق تثبيت التربة لاحتواء الكومبوست الناتج علي مواد عضوية ودبالية.
7. كما يساعد إنتاج الكومبوست علي التوسع في تشجير بعض المناطق كأشجار الظل للتجميل وأشجار الكازورينا المتحملة للظروف البيئية القاسية والتي لها القدرة علي تثبيت الكثبان الرملية.

فوائد إعادة تدوير مخلفات النخيل وإنتاج سماد الكومبوست :

1. تشغيل عمالة بصورة كثيفة.
2. رفع مستوي العمالة بالتدريب.
3. القضاء علي المخلفات الزراعية بأسلوب لا يضر بالبيئة.
4. تنويع مصادر الدخل للمزارعين بالاتجاه إلى الزراعة العضوية، وبصفة خاصة زراعة النباتات الطبية والعطرية ذات العائد الاقتصادي المجزي.

[3] حاضنة للمشروعات الصغيرة والتكنولوجيا [10]:

الهدف من الحاضنة :

يشير (الطحلاوي، 2005) أنه علي الرغم من التيقن من فاعلية المشروعات الصغيرة في تحديث الاقتصاد في كثير من دول العالم بما تتيحه من فرص عمل وتوفير مصادر دخل آمنة ومن ثم رفع مستوي المعيشة كما أنها تقدم فرص التدريب للعمالة نصف الماهرة وتنمي العمل الحر Entrepreneurship لدي القائمين بها. فقد أوضحت الخبرات السابقة أن إتاحة التمويل لمشروع صغير لا يكون في معظم الحالات آلية لنمو هذا المشروع وخلق فرص عمل جديدة، إلا في حالة توافر منظومة دعم لهذا المشروع من خلال مشاركة من الدولة والقطاع الخاص. وفي نفس الوقت فإن التكلفة التي يمكن أن تتحملها الدولة بتوفيرها القوة الدافعة لإقامة مشروعات ناجحة أقل بكثير من تكلفة توفير فرص عمل غير حقيقية بمرتبات ضعيفة.

وقد أظهرت الإحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية أن 80% من المشروعات الصغيرة تختفي خلال الخمس سنوات الأولي من عمرها بينما يظل 20% فقط منها في مزاولة النشاط، وتنعكس هذه النسبة في حالة المشروعات التي تقام داخل حاضنات الأعمال حيث يستمر في النشاط 80% من المشروعات بعد الخمس سنوات الأولى نتيجة مناخ وطبيعة العمل بالحاضنة. أي أن الحاضنة

تعتبر أداة هامة لدعم نمو المشروعات الصغيرة سواء المبتدئة أو التي في مراحلها الأولى.

وقد أوضحت الدراسات والندوات التي قامت بها الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة لبحث إمكانية إقامة مجموعة من حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، أن إقامة حاضنات الأعمال والتكنولوجيا بمصر تتوافر لها عوامل النجاح في ظل المناخ الحالي للإصلاح الاقتصادي وخطط الحكومة لإزالة المعوقات وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة، وكذلك اهتمام بعض الجهات مثل الجامعات ومراكز البحث العلمي وخاصة في مجال تقديم الدعم والمساندة لبدء المشروعات التكنولوجية من خلال إعداد وتجهيز حاضنات للمشروعات لتحقيق مزيداً من فرص العمل بهدف[10]:

- المساهمة في إقامة وحدات إنتاجية صغيرة قائمة علي تطبيق التكنولوجيات المناسبة.
- تنمية ونشر فكر العمل الحر.
- تنمية ونشر آلية تحقيق التكامل بين مشروعات الحاضنة ذاتها وبينها وبين المشروعات خارج الحاضنة.
- إقامة مجموعة من الخدمات الداعمة المتميزة بالحاضنة (الجودة، قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية).
- نقل التكنولوجيات الحديثة.
- تشجيع الابتكار وخلق تكنولوجيات جديدة مصرية.
- التصنيع المحلي للمواد أو المعدات وأجزائها المستوردة.

وصف الحاضنة :

حاضنة الأعمال عبارة عن مكان يدار بواسطة مجموعة محدودة متخصصة توفر النصيحة والتدريب للمشروعات الجديدة، كما تتيح مكاناً للمشروع الصغير، وخدمات مشتركة بتكلفة مناسبة، بالإضافة إلى توفير الاتصال مع مصادر التمويل والتكنولوجيا. وتعتمد في ذلك علي الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات العلمية ورجال الأعمال المحليين والبنوك والسلطات المحلية[10].

وتتميز الحاضنة بمعايير للاختيار في حالة الانضمام إليها ومحددات للتخرج منها بعد وصول المشروع إلى مرحلة النضج بعد انقضاء ثلاثة إلى

خمسة أعوام من خلال إتاحة المكان لمشروع جديد حيث يراعي اختيار المشروعات التي يمكن أن يتحقق لها النمو السريع داخل الحاضنة.

أسلوب العمل بالحاضنة :

لا تعتبر الحاضنة مجرد مكاناً تقدم به مجموعة من الخدمات المشتركة، ولكن يجب أن تكون الحاضنة منظومة من الأنشطة المتكاملة التي تحقق تنمية تكنولوجية متواصلة في المناطق المقامة بها، حيث تعمل علي حل مشكلة البطالة من خلال مشروعات واعدة ومستمرة.

ولتحقيق ذلك فإن الحاضنة تقدم المساعدة للمستفيدين في المراحل المختلفة من عمر المشروع بدءاً من مرحلة الدراسة إلى البدء في النشاط والنمو ثم التخرج وذلك علي النحو التالي[10]:

أولاً : مرحلة الدراسة والمناقشات الابتدائية والتخطيط :

يتم تقديم هذه المساعدة من خلال أعضاء مدربين من إدارة الحاضنة بحيث يتم تغطية النقاط الآتية: خدمة المنتج الموجود في ذهن المستفيد مع الاستفادة من نماذج المشروعات التي تمت أثناء الدراسة. وتكون هناك أفضلية للمشروعات التي تقوم علي :

- مبادرات تكنولوجية.
- استغلال للموارد المحلية.
- استعاضة الواردات.
- تشجيع التصدير.
- الملامح العامة للمشروع.
- الأسواق التي يخطط لخدمتها المشروع المقترح.
- الميزة التنافسية للمشروع المقترح.
- الموردون الأساسيون لمتطلبات المشروع.
- حجم السوق الذي يمكن أن يتاح لمنتجات المشروع ومن هم عملاؤه.
- المتطلبات المالية والمادية اللازمة لبدء المشروع.
- دور المستفيد في المشروع المقترح.
- مدى توافر الدعم التكنولوجي للمشروع المقترح.

ثانياً : مرحلة إعداد خطة المشروع : Business Plan

يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع بمساعدة وإرشاد من إدارة الحاضنة علي نموذج معد لذلك، بحيث تغطي خطة المشروع النقاط التالية[10]:

- وصف تفصيلي للمنتج / الخدمة وملامحها المميزة.
- بحث عن السوق شاملاً الحجم المتاح للمستفيد.
- سياسة التسعيرة المقترحة.
- استراتيجية التسويق شاملة ترويج البيع والتوقيت المناسب.
- متطلبات المشروع مثل: المكان والمعدات والآلات وتكلفتها.
- تكلفة المنتج والموردين الرئيسية.
- الشكل المالي والقانوني للمشروع.
- التدفق النقدي الشهري المتوقع للمشروع خلال الثلاث سنوات الأولى.
- توزيع العمالة المطلوبة خلال الثلاث سنوات الأولى.

ثالثاً : مرحلة الانضمام إلى الحاضنة وبدء المشروع :

يتم قبول المستفيد للانضمام إلى الحاضنة بعد موافقة لجنة تسيير الحاضنة بشرط توافر النقاط التالية[10]:

- أن يكون المنتج أو الخدمة المقترحة من المستفيد مقبولة وتتفق وأهداف الحاضنة.
- أن توضح خطة المشروع Business Plan جدوى المشروع الاقتصادية وموافقة جهات التمويل علي تقديم التمويل المناسب.
- توافر قدرات أولية للإدارة لدي المستفيد.
- أن يكون المشروع المقترح جديد أو في ملامحه الابتدائية أو انضمامه للحاضنة سوف يوفر له فرصة أكبر في النمو والتطوير.

وبمجرد انضمام المستفيد للحاضنة تتاح له الخدمات التالية:

- الانتفاع بمكان مناسب بالإيجار لمدة محددة يسدد عنها مقابل انتفاع شهري.
- الخدمات المشتركة (سكرتارية، إمساك دفاتر، استقبال، كمبيوتر، تليفون .. الخ).

- الاستفادة من مركز المعلومات بالحاضنة.
- الاستشارات الداخلية من طاقم إدارة الحاضنة أو من بعض المستشارين الخارجيين.
- المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم من خلال الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

رابعاً : مرحلة دعم وتقويم الأداء :

يتم تقييم الأداء للمشروعات داخل الحاضنة من خلال المساعدة والاستشارة من إدارة الحاضنة، حيث يتم تقديم الخدمات الآتية :

- المراجعة الدورية لأداء مشروع المستفيد مقارنة بخطة المشروع المقدمة منه.
- بحث أسباب التفاوت في حالة وجوده ووضع خطة عمل لتصحيح الأداء.
- وضع برنامج زمني لتنفيذ خطة العمل.
- تقويم سنوي لمقارنة خطة المشروع المتوقعة بالمقارنة بالواقع.
- المساعدة في حل المشاكل الطارئة غير المتوقعة.

خامساً : مرحلة التخرج من الحاضنة :

بعد فترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو وأصبح قادراً علي بدء نشاطه خارج الحاضنة وغالباً بحجم أكبر، وفي هذه الحالة يمكن أن تساعد الحاضنة في الآتي[10]:

- إيجاد مكان مناسب لانتقال المشروع ويفضل أن يكون في نفس المنطقة.
- تنسيق تحرك المشروع إلى المكان الجديد بأقل تأثير يمس استمرارية العمل.
- المساعدة في إعداد خطة عمل للثلاث سنوات التالية.
- وعموماً وفي معظم الأحوال يجب أن يستمر الاتصال بين الحاضنة وخريجيها حيث يمثل هؤلاء الخريجين أفضل دعاية للحاضنة، كما يمكن الاستفادة بهم في البرامج التدريبية وتنظيم لقاءات لهم مع المستفيدين الجدد لنقل خبراتهم.

[4] إمكانية استخدام جريد النخل كخامة صناعية [15]:

يعد مشروع بحث إمكانية استخدام جريد النخيل كخامة صناعية نموذج لمساهمة البحث العلمي في تطوير الصناعات الصغيرة والبيئية. فقد قامت كلية الهندسة بجامعة عين شمس بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بإجراء مشروع لبحث إمكانية استخدام جريد النخيل كخامة صناعية. ولقد ضم المشروع البحثي مرحلتين: المرحلة الأولي في بداية عام 1990 واستمرت لمدة ستة أشهر، وقد انتهت بإقامة معرض للمنتجات المصنوعة من جريد النخيل شملت: عينات ألواح كونتر بانوه Blockboards من جريد النخيل، وقطع أثاث كاملة (منضدة وسط مستطيلة – منضدة وسط مثمنة – مكتب كمبيوتر – دولاب دلفتين – مكتبة) من كونتر جريد النخيل، بالإضافة إلى بارفان: الأرابيسك من جريد النخيل وقطع أرابيسك وأقلام من جريد النخيل. أما المرحلة الثانية للمشروع والتي امتدت عامين 1991 – 1993 فقد انتهت بتقديم رؤية علمية شاملة للاستخدام الصناعي لجريد النخيل شملت ما يلي:

- الميكنة المناسبة لتحويل جريد النخيل إلى سدائب منتظمة المقطع.
- تصنيع ألواح الكونتر بانوه من جريد النخيل.
- تصنيع ألواح الحبيبي Particleboards من جريد النخيل.
- تصنيع منتجات المشربية (الأرابيسك) من جريد النخيل.
- أساليب دهان جريد النخيل.
- أساليب الوقاية من الإصابة بالحشرات.

ويأتي استخدام جريد النخيل كطبقة حشو Core Layer بديلا لخشب البياض المستورد كإبداع محلي في نفس اتجاه الإبداع الألماني (استخدام الأخشاب الألمانية المحلية الرخيصة كخشب البياض كحشو مع التكسية بطبقة من الأخشاب الصلدة كإستجابة لصعوبة وصول الأخشاب الصلدة كخشب الزان والأوكوميه إلى ألمانيا من إفريقيا والهند وأمريكا الجنوبية نتيجة لعدم انتظام خطوط الإمداد بسبب الحرب) مما يوفر حوالي 80% من الخامات الخشبية المستوردة التي تستخدم حالياً في صناعة ألواح الكونتر في مصر.

وبالإضافة إلى ذلك فصناعة الكونتر من جريد النخيل تحقق ما يلي:

- إيجاد بديل عصري للاستخدامات التقليدية لجريد النخيل في الأسقف والأسوار والأقفاص مما يدعم أنشطة تقليم النخيل وما يشجع علي التوسع في زراعته، حيث أدي إهمال التقليم مع ضمور

الاستخدامات التقليدية للجريد إلى حدوث حرائق في زراعات النخيل وانتشار الإصابة بالعديد من الناخرات Borers فضلا عن صعوبة مقاومة سوسة النخيل الحمراء مع عدم تقليم النخيل.

- إتاحة فرص عمل للشباب في أغلب محافظات مصر المشهورة بزراعات النخيل.

منهجية مقترحة لتطوير الصناعات الصغيرة والبيئية القائمة علي الخامات المحلية:

تنطلق المنهجية المقترحة من مفهوم رئيسي هو إعادة اكتشاف الخامات المحلية، بمعني توجيه الفكر والخيال لإيجاد استخدامات معاصرة لتلك الخامات. مما يمثل آلية هامة لتكوين القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية خلال مسار البحث العلمي التطبيقي الذي يتطلبه تصنيع هذه الخامات وهو ما يمثل مرتكزاً أساسياً لتنمية المجتمعات المحلية(15).

وتتضمن المنهجية المقترحة الخطوات التالية:

1. القيام بإجراء الاختبارات لتحديد الخواص الفيزيقية والميكانيكية Physical and Mechanical Properties لهذه الخامات المحلية لإعطائها هوية جديدة أو للتعرف بها بشكل جديد ومقارنتها بالخامات البديلة الموجودة في السوق. ويعتبر ذلك نوع من الترويج Promotion لهذه الخامات في صورتها الجديدة.

2. تطوير منتجات Product Development جديدة تقوم علي هذه الخامات وتفتح لها أسواقاً جديدة لم تكن موجودة من قبل.

3. تصميم العمليات الإنتاجية Process Design أخذا في الاعتبار السياق الاجتماعي الحضاري الذي سوف تنشأ فيه الصناعة.

4. تحديد الظروف المثلي للعملية الإنتاجية Optimization of the Process Parameters ويقتضي ذلك القيام ببحث علمي تطبيقي بما يخدم إنجاح التطوير.

5. تصميم الماكينات المناسبة Design of the Appropriate Mechines بحيث يناسب التصميم العمل علي هذه الماكينات بالمنازل مع أخذ عامل الأمان في الاعتبار، وكذا تزويد الماكينة بالعديد من الوظائف لضمان تشغيل كافة نواتج تقليم الأشجار

وجريد النخيل وبصفة خاصة في حالة عدم وجود ورش تـشغيل أخشاب في المنطقة.

6. تصنيع واختبار النموذج الأول من الماكينات وتعديل التـصميم إذا لزم الأمر.

7. إنشاء وحدة إنتاج تجريبية Pilot Unit للمنتجات المطلوبـة بمـا يضع الصناعة الجديدة محل الاختبار والتقييم وما يتيح للمستثمرين التعرف علي المجال الصناعي الجديد واتخاذ القـرار بخـصوص الاستثمار فيه.

8. القيام بدراسات الجدوى لإنشاء مشروعات صناعات صغيرة تقوم علي استخدام الخامات المعنية.

دور البرامج الإرشادية في تبني ونشر فكر المشروعات الريفية الصغيرة:

الإرشاد الزراعي كجهاز تعليمي معني بتثقيف الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع مستهدفاً إجراء التعديلات الجوهرية في أنماطهم السلوكية مـن خـلال برامجه التي من شأنها إحداث تغييرات إيجابية وجوهرية في ظروف معيشتهم. والبرامج الإرشادية بطبيعتها ديناميكية تتصف بالتطور لملاحقة كـل مـا هـو مستحدث من خبرات.

ويواجه العاملون في الإرشاد الزراعي بالدول النامية عادة نوعين من المشكلات ذوي علاقة وثيقة بتنمية البرامج الإرشادية: الأولي تعليمية بطبيعتها، وتتمثل في نقص المفاهيم المرتبطة بفلسفة الإرشاد وأهدافه ونقـص مهـارات التعلم لدي هيئات الأجهزة الإرشادية وقصور الاهتمام بالأنشطة والمـشروعات غير الزراعية المتعلقة بتنمية موارد الأسرة. أما النوع الثاني مـن المـشكلات فيرتبط بالظروف الخارجة عن تأثير الإرشاد كنقص العـاملين فـي الأجهـزة الإرشادية وتدنى مستوياتهم التعليمية والثقافية فـي بعـض الأحيـان ونقـص المعلومات الفنية التي يمكن تطبيقها ونقص المواد الفنية والإيضاحية وانتـشار الأمية بين الريفيين.

ويتضمن بناء برامج الإرشاد وتطويرها – في مجال الحد مـن الفقـر الريفي عن طريق سلسلة من الإجراءات المنهجية من أجل نـشر المعلومـات والمعارف العلمية المؤيدة بالتجربة حول جدوى تنويع مصادر الـدخل وتنفيـذ

المشروعات الصغيرة المدرة للدخل للانتفاع بعوائدها في منطقة جغرافية معينة تصلح لها هذه المعلومات والمعارف.

وتتضمن عملية تعليم الإرشاد:

- تقدير حجم مشكلة الفقر وكثافتها في المجتمع المحلي.
- تحديد الموارد المتاحة بالمجتمع المحلي.
- تخطيط البرنامج الإرشادي.
- إعداد خطة العمل.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لرصد وتقييم التنفيذ وعمليات التعلم والإنجازات والإخفاقات التي تسفر عنها.
- عقد اجتماعات المتابعة لتعديل الخطة الجاري تنفيذها في ضوء الوعي الجديد الذي يكتسبه المسئولون خلال العمليات السابقة.

وينبغي في كل ذلك إعطاء قدر كبير من الاهتمام للمشاركة النشطة من جانب المستفيدين في القرارات المتصلة بعمليات التخطيط المباشر وطويل الأمد[20]. ورغم أن هذا المبدأ هو جوهر الطابع الشعبي غير الرسمي للعمل الإرشادي الفعال إلا أن الالتزام به في معظم الدول النامية يظل عند حدوده الدنيا. ونظراً للتأثير المتوقع للبرامج الإرشادية في البيئات المحلية على عدد كبير من الجماعات والمنظمات والمؤسسات القائمة فإن اشتراك تلك الجماعات والمنظمات والمؤسسات في بناء البرنامج الإرشادي يعد أمراً ضرورياً لضمان تعبئة جهود جميع القوي الفاعلة في المجتمع المحلي بمن فيهم القادة المحليين الرسميين وغير الرسميين. ولا شك أن التشاور مع الفنيين العاملين في قطاع المشروعات الصغيرة ومؤسسات التمويل المحلية والدولية المعنية بتنمية هذا القطاع يثري عملية التخطيط لبناء برنامج إرشادي ناجح.

أهمية البرامج الإرشادية في مجال تبني ونشر المشروعات الريفية الصغيرة:

يقاس النجاح الكلي للجهود الإرشادية في مجال تبني ونشر المشروعات الريفية الصغيرة عن طريق فعالية برامجها. ويمكن إيجاز أهمية البرامج الإرشادية في هذا المجال فيما يلي[20]:

- الدراسة المتأنية لما سيتم اتخاذه من إجراءات إرشادية واجبه التنفيذ.

- إتاحة الفرصة لوجود بيان مكتوب يحدد الأهداف المرجوة والوسائل لبلوغها.
- تعيين الحدود التي تعمل من خلالها الخدمة الإرشادية.
- وجود الإطار الذي يمكن علي أساسه الحكم علي مدى نجاح أو فشل الخدمة الإرشادية.
- ضمان استمرارية البرنامج وعدم انتكاسه عند تغيير القائمين.
- وجود الدليل العملي الذي يبرر طلب الاعتمادات المالية والموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الإرشادية.

الأسس العامة لتخطيط البرامج الإرشادية :

يقوم البرنامج الإرشادي الجيد علي مجموعة الأسس التالية:

- يوضع البرنامج في ضوء الظروف المحلية السائدة علي أساس التحليل الدقيق للحقائق المتواجدة في الموقف.
- ينبع من حاجات الناس المحسوسة ورغباتهم الملحة.
- يحدد الأهداف ويقدم لها الحلول المقبولة والمرضية.
- يتوافر فيه عنصري الدوام والمرونة.
- يتصف بالاتزان مع التركيز.
- يجب أن يكون له خطة عمل محددة ومرنة في نفس الوقت.
- عملية تخطيط البرنامج عملية مستمرة ودائمة.
- يعتبر البرنامج الإرشادي عملية تعليمية.
- عملية تخطيط وبناء البرنامج الإرشادي عملية تنسيقية.
- البرنامج الإرشادي المخطط جيداً يحدد وسائل تقييم النتائج.
- يجب اشتراك المسترشدين في عمليتي تخطيط وتنفيذ البرنامج.

بعض مجالات البرامج الإرشادية التي يمكن بناؤها لتنمية المشروعات الريفية الصغيرة :

المجال الأول : خصائص وصفات المستثمر الحر وعوامل نجاحه[43]:

صفات وملكات المستثمر	عوامل نجاح المستثمر
1. الثقة بالنفس	1. الحاجة إلي الإنجاز
2. القيادة	2. الحاجة للاستقلال
3. المبادرة	3. الميل لتحمل قدر معقول من المخاطرة
4. الإبداع	4. الميل للضبط الداخلي
5. القدرة علي التخطيط السليم	5. القدرة علي تحمل الغموض
6. المخاطرة	6. الإبداع
7. الحسم	7. المبادرة
8. مديراً ومالكاً في نفس الوقت	8. البديهية
9. واعياً لقيمة الوقت	9. الرؤية
10. مدركاً لأبعاد عمله	10. وضع الأفكار الإبداعية

المجال الثاني : التفكير الإبتكاري والإبداعي :

المجال الثالث : دراسات السوق :

- مجال العمل (نوع المنتج).
- العميل (من سيشتري المنتج).
- المنافسة.
- الترويج.
- التسعير.
- الموقع (المكان).
- التغليف.
- التنبؤ بالأسعار.
- التنبؤ بالمبيعات.

نموذج يتضمن الملامح الرئيسية لبرنامج إرشادي في مجال تنمية دخول الفقراء عن طريق تبني ونشر المشروعات الصغيرة المدرة للدخل والمعتمدة علي أشجار النخيل[34]:

أولاً : مرحلة تخطيط البرنامج

[1] اكتشاف الموقف وجمع خصائصه:

وتشمل حصر شامل لأعداد أشجار النخيل بالمنطقة والمناطق المجاورة، مع تجهيز بيانات إحصائية عن الأسر الريفية الفقيرة، والخبرات المتوافرة في المنطقة في مجال تصنيع المنتج الرئيسي والمنتجات الثانوية للنخيل، والآلات والمعدات المستخدمة وكفاءة استخدامها، وجودة المنتج، ومشكلات التسويق.

[2] تحليل الموقف:

ويقصد به دراسة أسباب عزوف الأسر الفقيرة عن إقامة مشروعات صغيرة قائمة علي النخيل ومنتجاته، وتقدير السلوك التنفيذي للفقراء فيما يتعلق بخبراتهم في مجال المشروعات الصغيرة القائمة علي النخيل ومنتجاته، وتقدير السلوك الشعوري للفقراء فيما يتعلق باهتمامهم بإقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل وإيمانهم بفكرة العمل الحر بغرض الاستقلال الاقتصادي، وما يتوقعونه من توجيه من أجهزة الإرشاد والجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة.

[3] تحديد المشكلات (الفرص الإرشادية):

ويغلب أن تكون هذه المشكلات هي الخوف من المجهول وعدم إمكانية تحمل المخاطرة خاصة تلك المتعلقة بجانب التمويل والتسويق، ونقص المعرفة والخبرة في مجال إقامة المشروعات الصغيرة وتسعير المنتج.

[4] الاتفاق علي الأهداف:

- أهداف بعيدة المدى تتمثل في الحد من الفقر بإقامة مشروعات ريفية صغيرة مولدة للدخل تعتمد علي الخامات المتوافرة في البيئة المحلية (النخيل) والتوسع في إقامة هذه المشروعات.
- أهداف قصيرة المدى ويمكن ترتيبها حسب أهميتها إلى: تدريب محدودي الدخل علي بعض الصناعات الريفية التي تعتمد علي النخيل ومنتجاته، توفير القروض الميسرة متناهية الصغر لمن يطلبها دون تعقيدات إدارية أو ضمانات بنكية، التسويق الجماعي للمنتج عن طريق التعاونيات أو الجمعيات الأهلية.

ثانياً : مرحلة التنفيذ[34]:

[1] وضع خطة العمل:

وتتضمن إجراءات تنفيذ البرنامج وتشمل:

- **تحديد الرسالة الإرشادية** :

وهي في هذه الحالة: تبني المشروعات الصغيرة القائمة علي خامات البيئة المحلية (النخيل) من شأنه الحد من الفقر الريفي وتحسين دخل الأسرة.

- **تحليل المسترشدين**:

وتعتمد معاملة الرسالة الإرشادية بصفة أساسية علـــي دقـــة المعلومـــات المتوافرة عن وصف المسترشدين في مجموعاتهم التالية:

- **صغار المزارعين:** وذلك فيما يتعلق بالنسبة المئوية للزراع الحائزين لأشجار النخيل ويتخذون من زراعة النخيل فقط تخصـــصاً لهـــم أو بالإضافة إلى أي إنتاج زراعي آخر، ومتوســـط دخلهـــم بالمنطقـــة، ومستوي معرفة المسترشدين بالصناعات الصغيرة القائمة علي النخيل ومنتجاته، ومشكلات تبني الخبرات الموصي بها في مجـــال إقامـــة المشروعات الصغيرة.

- **المعدمون:** وذلك فيما يتعلق بتوافر التمويل اللازم لإقامة المـــشروع، الخبرة المتوافرة في مجال إقامة المشروعات الصغيرة.
- **القادة المحليون:** وذلك فيما يتعلق بتأثيرهم فـــي مجـــتمعهم وحـــث الآخرين لتبني فكر المشروعات الصغيرة المولدة للدخل ومـــساعدتهم علي تنفيذها.

- **منظمات المجتمع المدني علي المستوي المحلي:** وذلك فيما يتعلـــق باهتمامهم بفكر العمل الحر واستعدادهم للمساهمة الإيجابية في نجاح العملية الإرشادية.

- **اختيار المعاملات**:

وغالباً ما تكون:

- زيارات شخصية لتقييم الإمكانيات وتوعية المواطنين.
- بث الرسائل الإذاعية والتليفزيونية.
- عقد اجتماع أو أكثر مع القادة المحليين.

- عقد سلسلة من الاجتماعات مع أصحاب المشروعات الصغيرة الذين تبنوا الفكرة.
- توزيع نشرات إرشادية حول أهمية المشروعات الصغيرة وسبل الحصول علي القروض الميسرة وأماكن التدريب.
- نشر الوعي بين ربات البيوت وفي المدارس بجدوى المشروعات الصغيرة كوسيلة لزيادة دخل الأسرة.

[2] وضع خطة العمل:

وتشمل إجراءات تنفيذ الأنشطة التعليمية الإرشادية المقترحة مع مراعاة المرونة اللازمة عند حدوث ظروف طارئة تحتم الانتقال إلى برنامج إرشادي آخر.

[3] تقييم الإنجازات:

وتتضمن علي سبيل المثال :

- عدد المسترشدين الذين حضروا الاجتماعات الإرشادية.
- نوع الأسئلة والمناقشات التي تدور في الاجتماعات الإرشادية.
- عدد المسترشدين الذين طلبوا معلومات تفصيلية.
- نوع وكمية المنتج الذي تم تسويقه داخل المجتمع المحلي وخارجه.
- الملاحظات علي تبني الخبرات المطلوبة.

تبني الفقراء لفكر العمل الحر بإقامة مشروعات صغيرة مولدة للدخل:

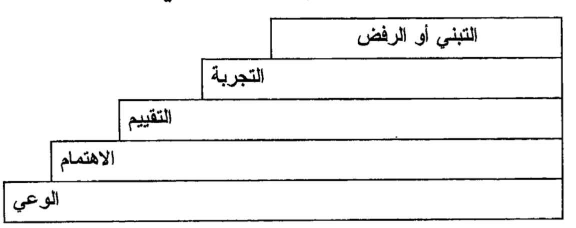
من المسلم به أن اهتمام الفقراء ينصب أساساً علي حل المشكلات التي تواجههم وأهمها العوز المادي ونقص الدخل عند النظر في تطبيق أي فكرة جديدة. ويمكن تقسيم هذه العملية إلى مراحل أو خطوات محددة بوضوح وتعرف بعملية التبني(شكل رقم 12) [20]. وهذه الخطوات هي: الوعي، الاهتمام، التقييم، التجربة، التبني أو الرفض.

والتبني في أبسط مفاهيمه عبارة عن عملية تفاعل عقلي يمر خلالها الفرد منذ أن يسمع عن خبرة جديدة حتى تصبح جزءاً من سلوكه الفكري والشعوري والتنفيذي[34].

وفيما يلي عرضاً لمراحل التبني:

- *الوعي :* إن إدراك الفقراء لفكرة العمل الحر مع توافر الرغبة الشديدة في تحسين مستوي المعيشة هي الخطوة الأولي في عملية التبني. فقد يسمع الفقير عن وجود منظمة ما أو جهة معينة محلية أو دولية تقدم قروض ميسرة للمواطنين محدودي الدخل لإقامة مشروع صغير في الإذاعة أو من جار له. ورغم أن أبناء المجتمع المحلي قد يسمعون نفس المعلومة من خلال الانتشار العشوائي غير المنظم للمعلومات، فإن مسئولية الإرشاد هي أن يخاطب الفئات الأقل قدرة في المجتمع من خلال قنوات الاتصال العديدة لخلق وعي لديهم بأهمية المشروعات الصغيرة المولدة للدخل. ولضمان انتشار هذه الأفكار علي نطاق واسع وبسرعة بين أبناء المجتمع المحلي تكون وسائل الاتصال الجماهيرية هي الطريقة المثلي التي ينبغي استخدامها.

شكل رقم (12) مراحل عملية التبني



- *الاهتمام :* إذا بدا أن فكر العمل الحر والرغبة في إقامة مشروع صغير مناسباً لحالة الفقير ويمكن تطبيقه، فإن الفئات الأقل قدرة قد تصبح مهتمة بالحصول علي مزيد من المعلومات عن ذلك. وفي هذه المرحلة يمكن لوسائل الإعلام الجماهيرية أن تقدم بعض المعلومات الضرورية، ومع ذلك يكون الفقير في حاجة إلى مصدر للمعلومات يلبي احتياجاته ويرد علي أسئلته واستفساراته. ولتحقيق الكفاءة والفاعلية في مرحلة الاهتمام هذه ينبغي أن ينظم موظفو الإرشاد أو مسئولي المنظمات التي تستهدف الترويج لنشر فكر المشروعات الصغيرة اجتماعات علي مستوي القرية، أو يعقدوا الاجتماعات واللقاءات في أيام الأسواق أو في مقر إحدى الجمعيات الأهلية

لشرح ما هيه المشروعات الصغيرة وأهميتها وجدوى تطبيقها مع الإجابة علي كافة الأسئلة التي تطرح عليهم.

- *التقييم :* تتضمن مرحلة التقييم بالنسبة للمعدمين ومحدودي الدخل من أبناء المجتمع المحلي عملية موازنة بين المزايا والمساوئ المتوقعة من الحصول علي قرض ميسر لإقامة مشروع صغير في ظروفه الخاصة: ما هي الأعباء المترتبة من جراء الحصول علي القرض ؟ وما هو المشروع الذي يمكن تنفيذه ؟ وهل العائد المتحصل عليه يتناسب وحجم الأعباء المتوقعة من الحصول علي القرض ؟ ومن المحتمل أن تكون آراء الأصدقاء والجيران وأفراد الأسرة هامة جداً في مرحلة التقييم. كما يكون معظم الفقراء في حاجة ماسة إلى أدلة عملية تبرهن علي نجاح المشروع الجديد. وفي هذه المرحلة تصبح فرص المشاهدة المباشرة هامة. وهنا يبرز دور البيانات العملية الإرشادية وتنظيم زيارات ميدانية لمواقع مشروعات صغيرة منفذة وثبت نجاحها. علاوة علي ذلك قد يصبح من المهم تنفيذ برامج الإيضاح العملي لعدد من المشروعات الصغيرة لدي من سبق لهم تنفيذ تلك المشروعات، وبحيث يتناسب ظروفهم وظروف أغلبية الفقراء من أبناء المجتمع المحلي. ومما لا شك فيه فإن الفقراء سوف يثقون في آراء نظرائهم الذين ينتمون إلى نفس الفئة التي ينتمون إليها.
- *التجربة :* وعلي افتراض أن المخاطر يمكن السيطرة عليها وأن المنافع والفوائد المحتملة تتجاوز التكاليف التقديرية يصل الفقير إلى مرحلة التجربة في عملية التبني. وعند هذه النقطة قد يكون في حاجة إلى المعونة أو المشورة حول كيفية الحصول علي القرض والتدريب اللازم لاكتساب المهارة الفنية للعمل في المشروع الذي تم اختياره. ويمكن لموظف الإرشاد أو الوكالات المعنية بمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل أن يقدموا المساندة بصورة مباشرة. كما ينبغي تشجيع الفقير علي تجربة تنفيذ المشروع الصغير عند الحدود الدنيا أولاً بالحصول علي أدنى قيمة ممكنة من التمويل اللازم لتنفيذ المشروع كي يكتسب الخبرة المطلوبة وليكون من السهل عليه مشاهدة النتائج علي الطبيعة.
- *التبني :* يتوقف قرار الفقير بتبني أو رفض فكرة العمل الحر علي نتائج مرحلة التجربة.

وعموماً تتراوح طرق الإرشاد التي تستخدم في عملية التبني بين الاعتماد علي وسائل الإعلام الجماهيرية خلال مرحلة إثارة الوعي والانتباه،

واستخدام طرق الاتصال الجماعية خلال مرحلة تقديم المعلومات والتقييم. والقرار الخاص بتجربة مشروع صغير هو قرار فردي من جانب الأسرة أو العائلة وقد يتطلب المساعدة. وفي بعض الأحيان قد يقوم موظف الإرشاد أو مندوبى الوكالات المعنية بنشر فكر العمل الحر بين الفئات الأقل قدرة في المجتمع بتقديم المشورة من جيرانه أو أصدقائه أو أقاربه.

ولما كانت عملية التبني تأخذ شكل سلسلة من الخطوات المنطقية المتتالية، فمن المهم أن يتذكر موظف الإرشاد أو العاملون في الوكالات التنموية المختلفة أن الفقراء كثيراً ما يكونون في مراحل مختلفة من هذه العملية. ولذلك فإن الفقير الذي يشترك في مرحلة التجربة يكون ذا فائدة كبيرة بالنسبة للآخرين الذين هم في مرحلة التقييم أو الذين يريدون الحصول علي معلومات أكثر عن الخبرات العملية الفعلية التي اكتسبها الآخرون.

منهج الدعوة كآلية من آليات الحد من الفقر الريفي عن طريق توفير فرص العمل بالمشروعات الريفية الصغيرة المولدة للدخل:

حديثاً، بدأت منظمات الأمم المتحدة الترويج لاستخدام منهج الدعوة Advocacy لإثارة الوعي والانتباه بقضية الفقر الريفي لدي المسئولين وصناع القرار من خلال تنظيمات الفقراء أو منظمات المجتمع المدني التي تتبني قضاياهم.

وأنشطة الدعوة المعنية بقضايا الفقر الريفي تتضمن مجموعة من الجهود المنظمة للتأثير علي الرأي العام حول معاناة فقراء الريف وتعبئة المواطنين المؤيدين لقضاياهم من أجل الارتقاء بمستوي معيشتهم.

وتستهدف تلك الأنشطة تمكين الفقراء الريفيين وممثليهم في المنظمات غير الحكومية من توصيل قضاياهم إلى صناع القرار والمشاركة معهم في إيجاد الحلول المناسبة لتحسين مستوي معيشتهم عن طريق توفير متطلبات العمل في المشروعات الصغيرة المدرة للدخل تمويلاً وتدريباً وتسويقاً.

وتتبلور أنشطة الدعوة المعنية بقضايا الفقر الريفي من خلال ثلاث مهام رئيسية هي:

- إثارة الوعي بقضايا فقراء الريف والتعبير عن آرائهم ووضع قضيتهم علي جدول أعمال صانعي القرار.
- اتخاذ الخطوات العملية من أجل مشاركة فقراء الريف – من خلال ممثليهم عن طريق إحدى منظمات المجتمع المدني التي تتبني قضيتهم–

في صنع القرارات التنموية المتعلقة بأوضاعهم والإعلام عنها ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.

- تمثيل مصالح فقراء الريف في المنتديات التنموية وأجهزة الإعلام والندوات العامة.

العناصر الرئيسية في أنشطة الدعوة المعنية بقضية الفقر الريفي :

1. القضية: ارتفاع معدلات الفقر الريفي.
2. أنشطة الدعوة: توفير فرص العمل بالمشروعات الصغيرة المدرة للدخل عن طريق منح قروض ميسرة لفقراء الريف وإكسابهم المهارات الفنية اللازمة للعمل بتلك المشروعات ومساعدتهم علي تسويق الناتج.
3. القاعدة الشعبية: وتضم فقراء الريف سواء في إطار تنظيماتهم الشرعية أو عن طريق إحدى منظمات المجتمع المدني التي رأت أن تتبني قضيتهم.
4. النتيجة المتوقعة للنشاط: يجب تحديد النتائج المرحلية التي يتعين تحقيقها والتي تعد بمثابة خطوة نحو تحقيق الغاية المنشودة علي المدى الطويل.
5. أجهزة صنع القرار: يمكن تحقيق النتيجة المتوقعة من خلال إشراك جهات صنع القرار المعنية بقضية الفقر الريفي مثل صناديق الائتمان والأجهزة الشعبية المحلية والمركزية – والتي لديها القدرة علي إحداث التغيير المنشود.
6. الشركاء: قد تتطلب أنشطة الدعوة وجود بعض الشركاء لاسيما داخل المنظمات غير الحكومية التي تتعرض لقضايا مشابهة في مجتمعات محلية أخرى. ولتحقيق مزيد من الضغط وتوحيد الجهود يتم إقامة شبكة بين المنظمات الشريكة تضم قاعدة شعبية عريضة مما يؤدي إلى جذب اهتمام جهات صنع القرار والعمل علي تبني القضية والسعي نحو حلها.

دور الجمعيات الأهلية في تنمية الصناعات الصغيرة :

في ضوء التحولات الكبرى التي تجري علي الساحة المصرية حالياً والتي تتلخص في تحول دور الدولة من مخطط وممول ومنفذ لمشروعات التنمية إلى داعم وميسر وممكن لأطراف وشركاء التنمية من القطاع العام والخاص والأهلي من أجل تخطيط التنمية الشاملة وتنفيذها، فإن الأجهزة الحكومية بمختلف المجتمعات المحلية مدعوة إلى المبادرة بإشراك هذه القطاعات

في وضع استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة في إطار الخطة العامة للدولة. وتحديد دور كل منهم في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم مع تأسيس آليات مناسبة لكل ذلك، علي اعتبار أن الأجهزة الحكومية لازالت – في الوقت الحاضر علي الأقل – الشريك الرئيسي الرائد القادر علي التنسيق والتوجيه والإشراف وتقديم المشورة والدعم الفني والإداري والمعنوي الضروري لتنمية الصناعات الصغيرة.

دور الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال في النهوض بالصناعات الصغيرة والبيئية(40):

بدأت الجمعيات الأهلية في مصر متأثرة بالبيئة الدينية والروحية السائدة لتدعيم قيمة التكافل الاجتماعي الذي تحض عليه الأديان السماوية، فهي امتداد لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية في الإسلام، ونظام العثور في المسيحية. حيث كانت تلك الجمعيات تخدم الفقراء والأيتام وذو الاحتياجات الخاصة ومع التطورات الاقتصادية والسياسية وزيادة عدد السكان في مصر تغير الدور الرئيسي للجمعيات الأهلية من الرعاية الاجتماعية فقط إلى جمعيات تنموية قادرة علي المشاركة والإسهام في عمليات التنمية وتفعيل دور المشاركة الشعبية في المشروعات التنموية والتي تقوم بتنفيذها الدولة.

وقد قدمت الدولة للمنظمات غير الحكومية دعماً فنياً ومادياً لتطوير أعمالها وتقديم خدماتها بكفاءة أكثر ولتشارك في التخفيف من حدة الفقر والبطالة التي ظهرت مع زيادة عدد السكان وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

برنامج شروق والجمعيات الأهلية :

قدم البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " ووفقاً لمنهجية العمل به دعماً فنياً ومالياً للجمعيات الأهلية، كما قام بتفعيل دور الجمعيات الأهلية من خلال إتاحة الفرصة للجمعيات الأهلية المحلية بالمحافظات المختلفة في المشاركة في تنفيذ معظم المشروعات من خلال برنامج " شروق " بالجهود الذاتية (بنية أساسية – تنمية بشرية – تنمية اقتصادية) وذلك لما للجمعيات الأهلية من واجبات وقدرات علي التعرف علي الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات المحلية والعمل علي تلبيتها، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة الفاعلة في المشروعات التنموية والتي يتعذر علي الجهاز الحكومي تقديمها.

ونظراً لأن الجمعيات الأهلية لديها معرفة وخبرة بالناس والثقافات بالإضافة إلى إدراكها للبعد الاجتماعي الذي هو أمر هام في تلبية الاحتياجات وتسهيل التوصل إلى الائتمان أو الحصول علي فرص لإقامة مشروع صغير كان لزاماً علي الدولة تقديم الدعم الفني للجمعيات لتطوير واستخدام الجمعيات الأهلية في تخفيض حدة الفقر بتقديم القروض المتناهية الصغر.

كما تولي جهاز بناء وتنمية القرية المصرية من خلال صندوق التنمية المحلية التابع له وفي إطار عمل البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " ووفق استراتيجية جديدة استهدفت قواعد عمل لتنشيط وتفعيل دور الجمعيات الأهلية من خلال تيسير سياسة ائتمانية لتلك الجمعيات لزيادة نطاق أنشطته التنموية والمستفيدين مراعياً بذلك قدرات الجمعيات الأهلية في مراعاة البعد الاجتماعي بما يواكب أهداف التنمية المحلية. وذلك بتحفيز الأفراد والمنظمات علي تجميع وتنمية مدخراتهم وذلك باستثمارها بجانب ما يمنحه الصندوق بإكساب القائمين علي تلك الجمعيات المهارات الفنية والإدارية من خلال الدورات التدريبية التي يعقدها. ويمنح الصندوق قروضه من خلال الوحدات المحلية إلى الجمعيات التعاونية الإنتاجية المشهرة قانوناً والتي تقع تحت الإشراف المباشر لجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي.

وفي الآونة الأخيرة قام الجهاز بتنفيذ برنامج تنمية موارد الأسرة بالقرى والأحياء والمدن بالتعاون مع المحافظات وبتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية – يتم تنفيذه عن طريق الجمعيات الأهلية. وقد بدأ تنفيذه في عدد 107 قرية وحي ومدينة بإعطاء كل قرية أو حي أو مدينة مليون جنيه بهدف :

1. إيجاد مصدر دخل لدعم الموارد الذاتية للأسر المستفيدة وتخفيض حدة الفقر بين الفئات المستهدفة.
2. تحويل القرية المصرية إلى قرية منتجة وتصنيع الريف بالاعتماد علي المنتجات البيئية.
3. الإسهام في إيجاد فرص عمل لشباب الخريجين.
4. إيجاد حلول غير تقليدية لتسويق منتجات الأسر المشاركة في المشروع.

ومن الركائز الأساسية بخطة وزارة التنمية المحلية في برنامجها الرابع تطوير إدارة المجتمعات المحلية من خلال تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية ضمن الإطار العام لبرنامج المشاركة الحكومة الحالي.

تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية :

1. تفعيل دور الرقابة الشعبية للمجالس الشعبية المنتخبة علي الوحدات المحلية والهيئات العاملة في نطاقها عن طريق توجيه الأسئلة وطلبات الاحاطة والمناقشة والبيان العاجل واستعجال النظر في الموضوعات الهامة والعاجلة وتشكيل لجان لتقصي الحقائق.
2. تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية علي مستوي كل قرية وحي ومدينة ومركز بالمحافظة تشارك فيه المجالس الشعبية ومنظمات المجتمع المدني والقيادات الطبيعية إلى جانب القيادات التنفيذية. وذلك بتوسيع قاعدة عضوية لجان برنامج شروق القائمة حالياً بالقرى والصادر تشكيلها بقرار من المحافظ المختص، وتشكيل لجان مشابهة في الأحياء والمدن بقرار من المحافظ. ومد مسئولياتها إلى تنسيق وتعبئة جهود المشاركة الشعبية في الخطة المحلية الموجودة علي المستوي المحلي. والاعتماد علي هذه الآليات الشعبية في تحديد وترتيب أولويات المطالب الجماهيرية التي تدرج للتنفيذ في الخطة الموجودة للتنمية المحلية علي كافة مستوياتها.
3. تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام بجانب من التكلفة الاستثمارية للمشروعات المنفذة وفق الأولويات الجماهيرية وذلك علي غرار ما حققه برنامج شروق من تعبئة نحو 749 مليون جنيه مشاركة شعبية تطوعية في تمويل استثمارات المشروعات التنموية المنفذة بالقرى ومد هذه الإسهامات الشعبية إلى الإنفاق علي عمليات التشغيل والصيانة تعميقاً لمفهوم الملكية المجتمعية لهذه المشروعات ومسئولية المجتمع المحلي لاستمرارها.
4. تشجيع منظمات المجتمع المدني غير الهادفة للربح للقيام بمهام إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمات العامة بالمحليات (كالنظافة وغيرها) تحت إشراف الجهات الرسمية.
5. تنظيم منافسة تنموية بين المجتمعات المحلية علي مستوي القرى والأحياء والمدن والمحافظات للتميز في مجالات تنموية متنوعة مثل الإنتاج

الزراعي والصناعي وإصحاح البيئة ومحو الأمية وتنظيم الأسرة وغيرها من المجالات المحققة لأهداف قومية ووضع جوائز مجتمعية في شكل تمويل حكومي إضافي لمشروعات التنمية في المجتمعات المحلية المتميزة علاوة علي تحفيز مادي وأدبي للقيادات الشعبية والتنفيذية التي تسهم في تحقيق هذا التميز.

6. التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها وفئاتها للارتقاء بقدراتهم علي القيام بمهامهم في المشاركة الشعبية وتشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية ونماذج المشاركة الشعبية في المحافظات المختلفة.

كما تقوم وزارة التنمية المحلية باستراتيجية جديدة نحو تفعيل آليات دور الجمعيات الأهلية في مواجهة البطالة بمنح تلك الجمعيات قروضاً ميسرة بهدف:

- تنفيذ مشروعات تنموية توفر فرص عمل وتساهم في الإنتاج وفي زيادة موارد الجمعيات.
- تمنح الجمعيات قروضاً ميسرة للشباب للقيام بتنفيذ مشروعات صغيرة الهدف منها زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل.
- التنسيق مع الجهات المعنية نحو صياغة برامج تدريبية تهدف إلى رفع مهارات العاملين بالجمعيات بتدريبهم علي كيفيه إعداد دراسات الجدوى الأولية للمشروعات الصغيرة والائتمان وكيفيه إدارة تلك المشروعات.
- تدعيم العلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجهات البحثية.

وزارة التنمية المحلية ودورها مع القطاع الخاص وجمعيات رجال الأعمال:

باعتبار الإدارة المحلية قطاعاً قائماً بذاته له سلطة محلية مسئولة كلما اتجهنا إلى اللامركزية فنحن ندعم المجتمع المدني ونؤمن المشاركة مع المواطن. وتتبني الوزارة حالياً *برنامج الجذور* الذي يستهدف توفير فرصة منظمة لنجوم المجتمع اللامعة علي المستويين الإقليمي والقومي في شتي مجالات العمل والحياة لكي تتواصل بفاعلية مع القرية الأم مسقط الرأس وموقع النشأة والصغر فتقدم لها المعرفة المتقدمة والخبرة المتعمقة والرؤية المستقبلية الطموحة وما قد يكون لديهم من قدرات مادية تستثمر في موطنهم الأصلي. ومن ثم تزداد فرصة التنمية في القرية المصرية من خلال أبنائها.

ولضرورة قيام رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص في إطار المسئولية الجماعية والاعتماد علي الموارد الذاتية في المجتمع في المقام الأول والالتزام بالمحافظة علي قيم المجتمع وأن يعمل علي تشجيع كافة العاملين علي المشاركة في المنظمات الأهلية ويقوم بوضع قواعد للتعاون بين منظماته من جهة والمنظمات الأهلية من جهة أخرى وتعمل منظماته غير الحكومية (الاتحادات – الجمعيات .. الخ) في الدعوة إلى التمسك بالقيم الأخلاقية وحماية المستهلك بجانب توفير الدعم الفني لمؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

العوامل التي تعوق أو تضعف دور الجمعيات الأهلية في هذا المجال:

1. عدم توفر الكوادر الإدارية والفنية المدربة في بعض الجمعيات.
2. قيام بعض من تلك الجمعيات علي أفراد أو عائلات من أجل الوجاهة أو المنفعة الاجتماعية.
3. اعتماد بعض الجمعيات الأهلية علي المنح والهبات والتبرعات لتنمية مواردها.
4. عدم التعرف علي الاحتياجات الفعلية للمستفيدين من الأنشطة التي تقدمها الجمعيات.
5. عدم التنسيق الكامل مع الخطة الاستثمارية للدولة.
6. غياب التنسيق بين الجمعيات الأهلية بعضها البعض.
7. عدم وضع خطة متكاملة شاملة للجمعيات الأهلية في تناغم وثيق.

نماذج لبعض منظمات رجال الأعمال بمحافظات الجمهورية :

1. جمعية رجال الأعمال بمحافظة الإسكندرية :

يوجد بمحافظة الإسكندرية جمعية لرجال الأعمال تغطى أنشطتها مختلف مراكز وأحياء المحافظة، بالإضافة إلى بعض المحافظات الأخرى. وتتعدد وتتنوع أهدافها وأنشطتها سواء في مجال تنسيق الجهود فيما بينهم، أو دعم وتعزيز قدراتهم في مجال الأعمال، وتقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية، وأيضاً في مجال الخدمات المجتمعية العامة.

وتعد جمعية رجال أعمال إسكندرية من أوائل الجمعيات التي تصدت لمشكلتي الفقر والبطالة منذ عام 1990 من خلال مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية. وقد بلغ إجمالي قيمة القروض الممنوحة من المشروع حتى سبتمبر 2006 حوالي مليار ومائة مليون جنيه، حيث تم إقراض نحو 185 ألف عميل.

2. جمعية رجال الأعمال بمحافظة المنيا :

يوجد بمحافظة المنيا جمعية لرجال الأعمال تغطى أنشطتها مختلف مراكز المحافظة، وتتعدد وتتنوع أهدافها وأنشطتها سواء في مجال تنسيق الجهود فيما بينهم، أو دعم وتعزيز قدراتهم في مجال الأعمال، وأيضاً في مجال الخدمات المجتمعية العامة.

وتتمثل أنشطة ومشروعات الجمعية فيما يلي:

- مشروع صندوق التكافل الاجتماعي بتمويل ذاتي من أعضاء الجمعية لإقراض بعض الفئات ذات البعد الاجتماعي من غير القادرين على عمل مشروعات متناهية الصغر وبدون فوائد سوى مبلغ 2% مصروفا إدارية.
- مشروع إنشاء وحدة الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم التصدير.
- تدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل بالتعاون مع جمعية جيل المستقبل بالقاهرة وعدد المستفيدين 150 شاب وفتاة.
- مشروع مركز المستقبل للتدريب والتنمية بالجمعية والذي يضم نخبة متميزة من المدربين المؤهلين.
- مشروع فاعلية التشبيك في قضية الاستثمار ويبلغ عدد المستفيدين 505 من الشباب من الجنسين.
- مشرع الإصحاح البيئي وعدد المستفيدين منه 2000 أسرة بصفة مبدئية ويصل إلى 7000 أسرة بعد عامين.
- مشروع محو الأمية ويبلغ عدد المستفيدين منه 200 أمي.

3. جمعية حماية المستهلك بالمنيا:

توجد بمحافظة المنيا جمعية واحدة لحماية المستهلك أشهرت عام 1995 وهي عضو في الاتحاد العام لجمعيات حماية المستهلك بالقاهرة. كما أنها أول جمعية لحماية المستهلك في صعيد مصر ومقرها مدينة المنيا. وتتنوع أنشطة وميادين عمل الجمعية وإن كان محورها حماية المستهلك وتوعيته بالسلع الفاسدة أو المغشوشة ومحاربة التجار المستغلين والمحتكرين والمغالاة في الأسعار وما يتعلق بذلك من مجالات التوعية والمراقبة ونشر البيانات والمعلومات.

- وتقوم الجمعية بتقديم الدعم الفني والمالي لتنمية المشروعات الصغيرة والحرفية اقتصادياً واجتماعياً عن طريق الحصول على المنح أو القروض أو التسهيلات الائتمانية من البنوك بغرض تمويل هذه المشروعات.

- كما تقوم بتنظيم إقامة المعارض لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والحرفية ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم في الداخل والخارج.
- وإصدار النشرات الدورية التي تهدف إلى توعية المستهلكين.
- والتعاون مع مراكز البحوث الخاصة والعمالة لتمويل البحوث التسويقية والرسائل العلمية في مجال التسويق.
- منح وتقديم القروض لمحدودي الدخل لمساعدتهم في مشروعات صغيرة وإيجاد فرص عمل لهم ولأسرهم.
- تنمية المجتمع وذلك من خلال المشروعات التي تدر الدخل مثل (المدارس الخاصة ابتداء من دور الحضانة وجميع المراحل التعليمية حتى المعاهد والكليات ــ بناء مساكن للشباب).
- إنشاء مراكز تدريب متخصصة للمساعدة في حماية المستهلك للتعرف على السلع السليمة والفاسدة.
- إقامة الندوات والمؤتمرات بهدف حماية المستهلك من الاستغلال.
- إنشاء المنافذ لتسويق المنتجات والسلع في الأسواق بهدف توفير الحماية الصحية للمستهلك وذلك بموافقة الجهة الإدارية المختصة.
- استيراد المنتجات التي يحتاجها السوق في حالة عدم توافرها في السوق المحلى.

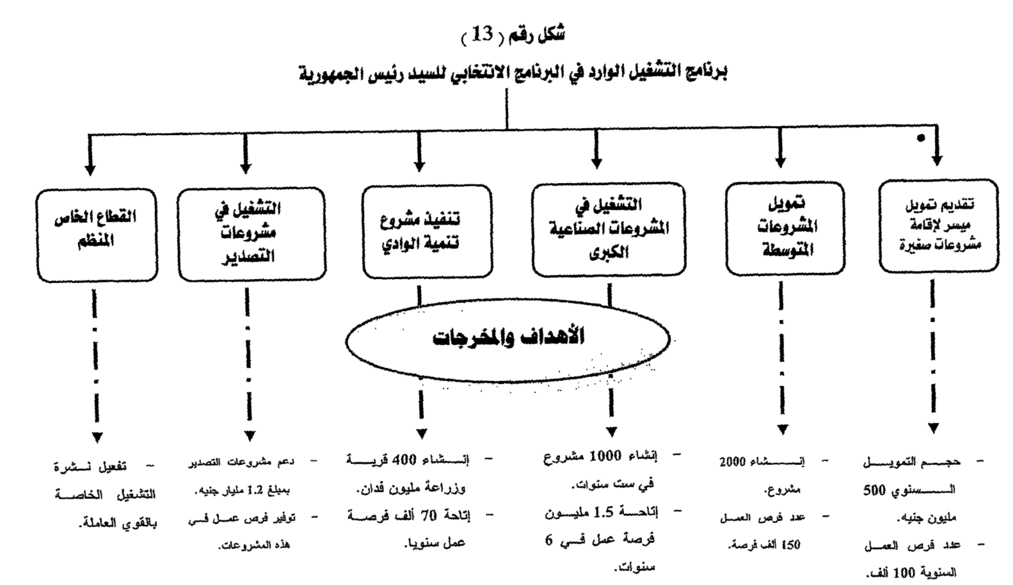
الاستراتيجية المستقبلية لتنمية مصادر الدخل في مصر :

في ضوء البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية تم وضع "*برنامج التشغيل*" الذي يتضمن مجموعة من البرامج الفرعية يوضحها الشكل رقم (13) وهي :

1. تقديم تمويل ميسر لإقامة مشروعات صغيرة.
2. تمويل المشروعات المتوسطة.
3. التشغيل في المشروعات الصناعية الكبرى.
4. تنفيذ مشروع تنمية الوادي.
5. التشغيل في مشروعات التصدير.
6. القطاع الخاص المنظم.
7. قطاع السياحة.

شكل رقم (13)

برنامج التشغيل الوارد في البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية



ومن خلال "*برنامج شبابنا يعمل*" الذي يستهدف بشكل أساسي مواجهة مشكلة البطالة – التي ازدادت معدلاتها خلال السنوات السابقة – تم طرح رؤية جديدة تسمح بخلق 4.5 مليون فرصة عمل للشباب في السنوات الست القادمة، من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص علي الاستثمار، وتشجيع القطاع المصرفي علي التمويل في مختلف القطاعات المولدة لفرص العمل.

برنامج " القرض الصغير " :

يستهدف برنامج "القرض الصغير" المشروعات متناهية الصغر من خلال:

- 600 ألف مشتغل جديد خلال الست سنوات القادمة في المشروعات الفردية والمتناهية الصغر بتمويل إجمالي يصل إلى نحو 3 مليارات جنيه، علي مدار السنوات الست القادمة بمتوسط 500 مليون جنيه سنوياً.
- لم تفعل التجارب السابقة في الإقراض الصغير بالشكل الكافي، نتيجة عدم تخصص البنوك في هذا المجال وتخوفها من التوسع فيه، بالإضافة إلى الضمانات المتشددة التي وضعتها هذه البنوك.
- تنشئ البنوك فروعاً متخصصة للإقراض الصغير، مع تكوين شبكة للإقراض الصغير من مكاتب البريد، وزيادة محفظة التمويل للمشروعات الصغيرة بالبنوك.
- تشجيع الإقراض الصغير، من خلال تخصيص نسب الاحتياطي القانوني علي مخصصات القروض الصغيرة لدي البنوك.
- لا ضمانات متعسفة.
- شروط لإعادة الجدولة ومساندة التعثر بشكل يتلاءم مع المشروعات الصغيرة.
- التوجيه للدعم الفني المساند لخدمات ما قبل الإنتاج وما بعده (مساندة روابط للإمداد المجمع للمدخلات والمستلزمات – مساندة فنية في شراء أدوات الإنتاج – تسويق مجمع).
- 60 ألف قرض علي الأقل سنوياً بقيمة للقرض تتراوح بين 5 – 10 آلاف جنيه.
- توفير 100 ألف فرصة عمل جديدة كل سنة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة.

وقد قام معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP بتقديم مذكرة عرض السياسة مبنية علي تقرير التنمية البشرية لمصر 2005 تتناول وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات العشر القادمة وجدول أعمال الإصلاح للإسراع بنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة[46]. حيث أشارت المذكرة المقدمة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لديها القدرة لأن تلعب دوراً أكثر إيجابية في توليد الدخل وخلق التشغيل وتنمية الصادرات وفي المساعدة علي خلق منتجات جديدة. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لمصر عام 2005 ستزيد مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة (ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي) بما يتراوح بين 25% إلى ما يزيد عن 40% خلال عشر سنوات. وترجع أسباب هذا التفاؤل إلى تنامي الدعم المؤسسي للقطاع، وزيادة دور المنظمات غير الحكومية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالخدمات الإرشادية للأعمال وتوفير الائتمان، وارتفاع مستويات التعليم لدي أصحاب الأعمال، وازدياد حجم المنشآت الجديدة، سواء من ناحية العمالة أو من ناحية قيمة رأس المال، والاختفاء التدريجي للوحدات الاقتصادية الهامشية تحت ضغوط المنافسة، وظهور وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم أكثر وأفضل تأهيلاً. وعلي أفضل تقدير، فإن تقرير التنمية البشرية لمصر 2005 يتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي 1.97% ومتوسط عدد العمالة نحو 2.7 عامل لكل منشأة، وأن يصل عدد العمال المستخدمين إلى نحو 12 مليون عامل.

وفي ظل أفضل الظروف، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ستجد أن من مصلحتها أن تصبح جزءً لا يتجزأ من الاقتصاد الرسمي، نظراً لأنها سيمكنها الوصول إلى الخدمات العامة والتمتع بمزايا الوضع الرسمي، مثل تأمين الحيازة، وتوفير الضمانات، والحصول علي الائتمان الرسمي، والاستخدام الأفضل للمرافق العامة، والأراضي التي تتوافر بها المنافع العامة في المناطق الجديدة، وعلي شروط أفضل من السلطات الضريبية عما هو عليه، والتأمين الاجتماعي للعمال الجدد تحت سن 30 عاما.

ويمكن بلورة استراتيجية الإصلاح للإسراع بنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية[46]:

1. **الإصلاح المؤسسي وتنمية القدرات :**

* تبسيط القواعد التي تحكم قطاع العقارات، من ناحية التسجيل والترخيص، إلى جانب تخفيض الضرائب، وتحسين الإدارة الضريبية، وإعادة النظر في نظام التأمين الاجتماعي.
* تطبيق اللامركزية بالنسبة للسلطة التشريعية والإدارية ونقلها إلى المحافظات، حتى يمكن إعداد سياسات وقوانين استثمارية، وتشريعات أكثر ملائمة، ويجب ألا يحتاج فرض الرسوم المحلية وإجراءات التشغيل إلى موافقة مركزية من الوزارات المختصة.
* إعادة تقييم مخصصات التخطيط بصفة دورية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، طبقاً لاحتياجات المحافظات (علي سبيل المثال في موضوعات السكان، والإسكان أو التوسع في قطاع الأعمال). وهذه خطوة يمكن أن تحد إلى حد كبير من الصبغة غير الرسمية في قطاع الإسكان والأعمال.
* توفير تمويل كاف لخدمات الدعم الجيدة: ويمكن للجامعات الإقليمية، والكليات الفنية، والمؤسسات الرائدة ومراكز البحوث أن تساعد علي تنمية القدرات الفنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجتمعاتها.
* توفير معلومات أفضل عن الأسواق: ويمكن أن يساعد في هذا الصدد ما أطلق عليه " قانون المعلومات " الذي اقترحه الحزب الوطني الديمقراطي، وكذلك توفير قواعد البيانات التي تشمل معلومات، يتم تحديثها بانتظام، عن الأسواق والموردين والعارضين الرئيسيين لمختلف المنتجين المحليين أو الدوليين.
* خصخصة مراكز التدريب في بعض الحالات، وإعادة هيكلتها لمواجهة احتياجات النشاط الاقتصادي.

2. **تشجيع إنشاء تجمعات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات إمكانيات النمو المرتفع:**

* يقدر عدد المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة بما يزيد علي ربع مليون منشأة (3.5 مليون منشأة إذا أضيفت المنشآت غير الرسمية وغير المسجلة) ، وهو ما يعني أن أي برنامج لن يمكنه أن يصل بشكل شامل إلى كافة المنشآت. وسيكون علي أي برنامج فعال أن يستهدف التجمعات أو المجتمعات التي تتجمع فيها مجموعات كبيرة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة تلك المنشآت التي لها روابط رأسية وأفقية.

* *استهداف إنشاء التجمعات* : تعد مواقع التجمعات أنسب مكان لاستقبال وبث التكنولوجيات الجديدة، وتوفير التدريب، وأساليب التسويق، فضلاً عن أن السياسات الجديدة لديها فرصة أكبر للنجاح في مجتمع التجمعات بسبب تخصص كل تجمع في نشاط إنتاجي معين، مما يسهل نشر المعرفة واكتساب المهارات علي نطاق المجتمع.

وتؤكد البيانات التطبيقية أن المنشآت الصغيرة التي تعمل في تجمعات عادة ما تكون أكثر إنتاجية ونجاحاً بسبب سهولة بث الأساليب الإنتاجية الجديدة. هذا بالإضافة إلى أن التجمعات تشكل بيئة ممتازة لتشجيع القدرة التنافسية، والابتكار والنمو فيما بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتساعدها في تحقيق دفعة قوية، وفي تجميع الموارد، وإيجاد شركاء في الأعمال، والوصول إلى المعلومات الإستراتيجية، فضلاً عن أن مزايا تدخلات الحكومة والمنظمات غير الحكومية دائماً ما تتركز في مجتمع التجمعات، ثم تنصرف بعد ذلك إلى المناطق الصناعية والتجارية ومناطق الخدمات المحيطة بها. ومن الأمثلة الناجحة لهذه التجمعات تلك الموجودة في مدن دمياط وشبرا الخيمة والمناصرة والمحلة الكبرى وقها.

وإلى جانب المدن ذات التجمعات الأقل أهمية، يفتقر الوجه القبلي إلى تجمعات صناعية متقدمة، يمكنها بصفة خاصة الاستفادة من وجود تجمعات قوية في مجالات الصناعة والخدمات والتجارة. وهذا سيساعد علي التوزيع المتوازن للاستثمارات في مصر، وعلي إدخال أنشطة اقتصادية جديدة، تدعمها التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب ممارسات الأعمال والروابط القوية التي يمكن أن تخلق فرصاً للعمل وتعمل علي تخفيض الفقر في واحد من أشد الأقاليم فقراً.

- *استهداف القطاعات الفرعية الواعدة* : لضمان تحقيق نتائج إيجابية لبرامج خدمات الأعمال، ينبغي إنشاء قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة، ولوضع برامج دعم لهذه القطاعات. ويمكن قياس إمكانيات القطاعات المختلفة طبقاً لمعايير عديدة مثل إمكانية إحداث نمو مرتفع في التشغيل، والقدرة علي تنمية الصادرات، والعمل كصناعة مغذية ناجحة، وتطوير الحرف اليدوية التقليدية، وخلق خدمات جديدة، أو القيام بأنشطة صناعية.

- *مراكز خدمات الأعمال* : يمكن رفع إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مراكز خدمات الأعمال التي تقدم الدعم المالي وغير المالي. ولدي مصر ثلاثة نماذج رئيسية من هذه المراكز تعمل في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج تحديث الصناعة وبمشاركة بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وهذا الصندوق. ويتمثل المنهج الذي تتبعه هذه البرامج الثلاثة في إنشاء مراكز لخدمة الأعمال في المدن الصناعية الرئيسية، وفي عواصم المحافظات. وعلي أية حال، يقترح تقرير التنمية البشرية لمصر لعام 2005 إنشاء هذه المراكز (ومراكز تدريب أيضاً) في مجتمعات التجمعات التي تحتاج إليها بشكل مُلح، وبالتحديد في 15 منطقة متخصصة في أربع صناعات رئيسية هي: الأغذية والمشروبات، الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الأخشاب والأثاث، الصناعات الثقيلة.
- *تحديد التكاليف* : إن أحد التسهيلات الرئيسية التي تفتقر إليها مجتمعات التجمعات الخمسة عشر هي الوصول إلى الخدمات المالية، مثل البنوك، ورأس المال المخاطر، والتأجير التمويلي. ويبلغ القرض المطلوب لكل منشأة 50 ألف جنيه في المتوسط وهو مبلغ يمكن أن يخلق 5 فرص عمل، وفقاً لما أظهرته إحدى الدراسات في عام 2003 التي قدرت تكلفة خلق وظيفة جديدة بنحو 10 آلاف جنيه. ومن ثم فإن مبلغاً إجمالياً يصل إلى 1.6 مليار جنيه يمكن أن يفيد 32315 منشأة في 15 تجمعاً ، وأن يخلق 161575 فرصة للتوظف. ويمثل هذا الرقم التقدير الأدنى وفي الواقع فإن عدد الوظائف التي يمكن خلقها سيكون أعلى كثيراً إذا ما اقترن التمويل ببرامج للمساعدة الفنية وتدريب للعمالة، نظراً لأن هذه العوامل الثلاثة ستعمل في نفس الوقت علي تحسين مستوي جودة المنتجات وكذلك علي اتساع حجم ونطاق السوق أمام هذه المنشآت.

3. التعليم الفني والتدريب المهني :

إن الاختلال الحالي في سوق العمل بمصر لا يعزي إلى نقص الطلب علي العمالة، ولكن إلى حقيقة أن قوة العمل لم يتم تدريبها بالشكل الكافي للوفاء باحتياجات الأسواق. ومن ثم فإن المطلوب هو وضع مناهج جديدة تقوم

علي أساس الاحتياجات الحقيقية للأسواق، وتطبيق طرق منهجية متقدمة للتدريب وتوفير مدربين مهرة.
وتبذل حالياً جهود كبيرة للإصلاح تقودها الحكومة المصرية بالتعاون مع عدد من الوكالات المانحة. ومع ذلك، وبسبب التباين والتنوع الواسع بين هذه الوكالات وانعدام التنسيق فيما بينها، فإنه من الصعب تجنب ازدواج الجهود. وهناك حالياً أكثر من 20 وزارة وهيئة مختلفة تشارك في هذه الجهود، ونظراً لأن المؤهلات الوظيفية لا تعتبر شرطاً قانونياً ملزماً، فإن مصر مازالت متخلفة في مجال تنميط الوظائف والمهن ووضع مستويات قياسية لها. ومن بين ما يناهز 2800 وظيفة/حرفة لم يتم وضع معايير قياسية إلا لمائة فقط.

البرامج الفنية والمهنية : تعد وزارة التعليم هي المسئولة عن التعليم الفني الصناعي والزراعي والتجاري في مراحل الدراسة الإعدادية والثانوية، التي تتراوح بين 3 – 5 سنوات. ومن أفضل الممارسات المطبقة لتحسين نوعية التعليم، مبادرة مبارك كول وبرنامج التدريب العملي الذي تقدمه وزارة الإنتاج الحربي. أما وزارة التعليم العالي فتقدم تعليماً فنياً بعد مرحلة الدراسة الثانوية من خلال 45 معهداً فنياً. وتتراوح مدة البرامج التي يتم تقديمها في المعاهد الفنية بين 3 – 4 سنوات.

وتقوم عدة مؤسسات خاصة وعامة بتقديم برامج للتدريب المهني. ولم تعتمد وزارة التعليم العالي والغرف المعنية سوي عدد قليل جداً من البرامج التدريبية، أما الباقي فيتسم بضعف نوعيته، حيث أن مقدمي البرامج هم الذين يقررون المستويات والمعايير. وهناك نحو 1237 مركز تدريب علي مستوي الجمهورية (تبلغ طاقتها 175.5 ألف متدرب سنوياً) ، ويتبع أكثر من نصفها برامج الأسر المنتجة والجمعيات الخاضعة لإشراف وزارة التضامن الاجتماعي. ونحو 18% من البرامج التي تقدمها هذه المراكز هي برامج تدريب قبل الخدمة بهدف الإعداد لسوق العمل، و 14% من البرامج خاصة بالتدريب لقطاعات محددة، و 67% موجهة للتدريب الاجتماعي حسب الطلب. وهذه المراكز في حاجة إلى النهوض بها وتطويرها. أما التدريب المهني في قطاع الصناعة، فيقدمه عدد من الوزارات والمراكز التابعة لها، أهمها مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني. ويتم سنوياً

قيد نحو 12 ألف متدرب في مراكز التدريب المهني. وحتى الآن تم تخريج 300 ألف طالب من برامج التلمذة الصناعية.

4. منهج متكامل :

يستدعي الإصلاح الشامل وجود منهج متكامل لمواجهة كافة التحديات القائمة، وعلي الأخص، تفتت المسئولية والمساءلة عن تنمية الموارد البشرية بين عدد كبير من الوزارات والهيئات، وعدم توافق برامج التدريب الفني والمهني مع احتياجات سوق العمل، وتقادم المعدات الموجودة بمراكز التدريب وعدم مسايرتها للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في كثير من المصانع، وعدم استخدام الطاقة الكاملة لتسهيلات التدريب. وهناك أربع توصيات إضافية خاصة بقطاع التدريب في مصر هي:

- إنشاء هيئة قومية لتأكيد واعتماد جودة التدريب الصناعي: تكون مسئولة عن وضع المعايير واعتماد برامج التدريب والجهات المقدمة للتدريب. ويدير الهيئة الجديدة مجلس أمناء يمثل الوزارات والهيئات والغرف المعنية.

- إعادة هيكلة مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني: بهدف تغيير دورها من جهة مقدمة للخدمات إلى جهة تقوم بوظائف ترويجية وتنظيمية وإشرافية. وتهدف إعادة الهيكلة إلى فصل الملكية عن الإدارة، وفصل التنظيم الحكومي عن تقديم خدمات التدريب، ولامركزية السلطة وتبسيط الإجراءات، وخلق نظم إدارية تسمح بالمشاركة الفعالة لمختلف أصحاب المصالح.

- تخصيص موارد مالية أكثر للنهوض بالموارد المادية لتحديث ومواءمة المناهج، ووضع مواد التدريب، والنهوض بمهارات المدربين وتحفيزهم.

- وضع الأطر القانونية والمالية والتنظيمية اللازمة لمؤسسات التدريب لضمان الاستقلالية والشفافية والمساءلة والقدرة التنافسية.

تخفيض الفقر من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمساندة المنظمات غير الحكومية:

تم وضع " خطة عمل لتخفيض الفقر " في أوائل عام 2005 من جانب وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ومنتدى البحوث الاقتصادية. وقد كان "توليد فرص التوظيف من خلال المنشآت الصغيرة

والمتوسطة" أحد مكونات هذه الخطة، وقد اقترحت الخطة عدداً من البرامج الإضافية لدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تشمل ما يلي:[46]

- وضع برامج تدريب لرواد الأعمال بالمنشآت متناهية الصغر عن كيفية التعامل مع سلطات الضرائب والتأمينات الاجتماعية، لتشجيعهم علي التحول من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم. وهو ما سيعزز فرصهم في النمو، والحصول علي التمويل، ويوفر الاستقرار الوظيفي للعاملين.

- تمكين شركة ضمان الائتمان من توسيع نطاق ضماناتها للبنوك: حتى تقوم هذه البنوك بدورها بتقديم تمويل أكبر للمنظمات غير الحكومية التي تقدم تمويل متناهي الصغر، وذلك عن طريق تقديم التمويل إلى شركة ضمان الائتمان لاستخدامه كغطاء جزئي للضمانات المقدمة إلى البنوك، وللمعونة الفنية إلى المنظمات غير الحكومية، إلى جانب تغطية تكاليف التشغيل حتى الوصول إلى نقطة التعادل في فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات.

- مساعدة المنظمات غير الحكومية المتمرسة في مجال الائتمان متناهي الصغر: علي التأهل لتلقي تمويل من مؤسسات التمويل الدولية والمحلية من خلال مساعدتها في الحصول علي تصنيف من إحدى الوكالات الدولية المستقلة. وهناك شرطان أساسيان في هذا الصدد وهما شفافية القوائم المالية عن طريق تطبيق المعايير الدولية للأخطار عن الائتمان متناهي الصغر ووجود مراجعة خارجية يقوم بها محاسب قانوني محلي معتمد دولياً.

ومع وجود الإرادة السياسية والرغبة في التوسع في أفضل الممارسات القائمة، فإن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يوفر فرصاً للتوظف، ويحقق زيادة في الدخول، ويسهم في التوجه نحو اقتصاد السوق الذي يعتمد علي مهارات رواد الأعمال علي كافة المستويات. والسعي نحو إصلاح سوق العمل، وخلق فرص التوظف أمر شديد الوضوح. ويساهم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حتى في ظل الظروف الحالية التي تعتبر غير مواتية لحد ما بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي. وسيعمل تنشيط هذا القطاع علي إسهامه بشكل جوهري كبير في جهود النمو والتنمية.

تذكـــــــــر :

- تمثل واردات مصر من السلع الوسيطة والاستثمارية أكثر من نـصف إجمالي الواردات المصرية من الخارج، بما يتطلب أهمية دعم القدرات الذاتية علي الإنتاج الصناعي حيث يسهم ذلك في خلق المزيد من فرص العمل وزيادة تنافسية الصادرات وخفض الواردات. ومن هنا يمكـن أن تسهم الصناعات الصغيرة في تحقيق هذه الأهداف بشرط التخطيط الجيد لها والتصدي للمشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة.

- يمكن للصناعات الصغيرة أن تقوم بدور هام في تنمية المجتمع المحلي ذاتياً باعتباره كائناً حياً يتمتع برصيد من الطاقات الاجتماعية ومخزون من المعارف والمهارات والخبرات المتنوعة وهو ما يمكن أن نـسميه " التراث التقني ".

- أن المميزات الاقتصادية والبناء التنظيمـي لمـشروعات الـصناعات الصغيرة في ضوء القيم الحضارية والاجتماعية يمكن أن يؤهلهـا لأن تكون أحد المداخل الأساسية لتنمية سبل المعيـشة المـستدامة لـسكان المجتمعات الريفية المحلية.

- تقوم الجامعة ومراكز البحث العلمـي بـأدوار رئيـسية فـي تنـشيط الصناعات الصغيرة من خلال: إعداد دراسات عن الصناعات المغذيـة للصناعات الأساسية في مصر، تشجيع شباب الخريجين علـي إنـشاء المشروعات الصغيرة، إقامة الحضانات الصناعية داخل الجامعات لتبني مشروعات صغيرة، توجيه جزء من البحوث العلمية في اتجاه تطـوير الصناعات الصغيرة القائمة، تصميم وتطوير معـدات بفكـر مـصري وإنتاجها محلياً لسد احتياجات الصناعات الصغيرة، توجيـه قـدر مـن المقررات الدراسية والأنـشطة لإكـساب الطـلاب مهـارات الإدارة ودراسات الجدوى وتطبيق سياسات الجودة والتطوير والتحديث.

- تعددت مساهمات الجامعات ومراكز البحث العلمي لنشر وتبنـي فكـر المشروعات الريفية الصغيرة مثل: مشروع تنمية الصناعات الـصغيرة بالفرافرة في إطار مشروع آليات تنفيذ المخطط الاسـتراتيجي لتنميـة جنوب مصر، ومشروع تدوير مخلفات النخيل لإنتاج كومبوست عـالي الجودة بمحافظة الوادي الجديد، إقامة مجموعة من حاضنات الأعمـال

والتكنولوجيا، مشروع لبحث إمكانية استخدام جريد النخيل كخامة صناعية.

- يتضمن بناء برامج الإرشاد وتطويرها – في مجال الحد من الفقر الريفي – عن طريق سلسلة من الإجراءات المنهجية من أجل نشر المعلومات والمعارف العلمية المؤيدة بالتجربة حول جدوى تنويع مصادر الدخل وتنفيذ المشروعات الصغيرة المدرة للدخل للانتفاع بعوائدها في منطقة جغرافية معينة تصلح لها هذه المعلومات والمعارف.
- أن اهتمام الفقراء ينصب أساساً علي حل المشكلات التي تواجههم وأهمها العوز المادي ونقص الدخل عند النظر في تطبيق أي فكرة جديدة. ويمكن تقسيم هذه العملية إلى مراحل أو خطوات محددة بوضوح وتعرف بعملية التبني وهذه الخطوات هي: الوعي، الاهتمام، التقييم، التجربة، التبني أو الرفض.
- التبني في أبسط مفاهيمه عبارة عن عملية تفاعلٍ عقلي يمر خلالها الفرد منذ أن يسمع عن خبرة جديدة حتى تصبح جزءاً من سلوكه الفكري والشعوري والتنفيذي.

نماذج لأسئلة الفصل الثالث :

- ناقش بإيجاز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ؟
- ناقش بإيجاز دور الجامعات والبحث العلمي في تنشيط الصناعات الصغيرة ؟
- ناقش بإيجاز الإصلاحات الواجب تنفيذها حتى يمكن للمنشآت الصغيرة أن تحقق الدور المتوقع منها
- أذكر ما تعرفه عن :

- مقترحات تنمية الصناعات الصغيرة.
- منهجية " سبل المعيشة المستدامة " الذي يطبقه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تنمية الصناعات الصغيرة بواحة الفرافرة بمحافظة الوادي الجديد.
- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لتدوير مخلفات النخيل.
- حاضنة المشروعات الصغيرة وأسلوب العمل بها.
- المنهجية المقترحة لتطوير الصناعات الصغيرة والبيئية القائمة علي الخامات المحلية.
- دور البرامج الإرشادية في تبني ونشر فكر المشروعات الريفية الصغيرة.
- أهمية البرامج الإرشادية في مجال تبني ونشر المشروعات الريفية الصغيرة.
- الأسس العامة لتخطيط البرامج الإرشادية.
- خصائص وصفات المستثمر الحر وعوامل نجاحه.
- مراحل عملية التبني.
- الابتكار المرتبط باختيار نشاط المشروع الصغير.
- الابتكار المرتبط باختيار منتج المشروع الصغير.

- الابتكار المرتبط بالتسويق في المشروعات الصغيرة.
- الابتكار المرتبط بالعمليات في المشروعات الصغيرة.
- الابتكار المرتبط بالإنتاجية وخفض التكلفة في المشروعات الصغيرة.
- الاستراتيجية المستقبلية لتنمية مصادر الدخل في مصر.
- برنامج القرض الصغير.
- تخفيض الفقر من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمساندة المنظمات غير الحكومية.

قائمة المراجع :

(1) أبو العزائم، محمد جمال ماضي، 2000، " دور المشروعات الصغيرة بالقرية المصرية في مواجهة مشكلة البطالة "، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية، التقرير النهائي.

(2) أحمد، محمد محمود محمد (دكتور)، 2005، " تدوير مخلفات النخيل لإنتاج كومبوست عالي الجودة بمحافظة الوادي الجديد "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دور البحث العلمي في تنمية الصناعات الصغيرة والبيئية بالوادي الجديد، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الخارجة، 22 – 24 مارس 2005.

(3) البنك الدولي، 2003، " مصر والنوع الاجتماعي – رؤية استشرافية "، البنك الدولي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

(4) الحماقي، يمن، (دكتور)، 2006، " المشروعات الصغيرة وتحديات التنمية في مصر " ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " المشروعات الصغيرة وتحديات التنمية في مصر " ، معهد الأهرام الإقليمي للصحافة بالتعاون مع المنتدي الليبرالي المصري ومؤسسة فريد ريش ناومان الألمانية، القاهرة، 17 سبتمبر 2006.

(5) الدسوقي، فكري سعد (دكتور)، 1996، " مشروعات الصناعات الصغيرة وأهميتها الاقتصادية "، عامر للطباعة والنشر، القاهرة.

(6) الرافعي، أحمد كامل، 1992، " الإرشاد الزراعي – علم وتطبيق "، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، القاهرة.

(7) الزرقا، محمد عبد الرازق (دكتور)، 1988، " دور المشروعات الصغيرة في تنمية المحافظات الصحراوية "، ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، معهد التخطيط القومي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة.

(8) الشيخ، علاء عدلي حنا، 1985، " الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري– دراسة تحليلية "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(9) الصندوق الاجتماعي للتنمية، 1999، " برنامج تنمية المجتمع "، القاهرة.

(10) الطحلاوي، محمد رجائي (دكتور)، 2005، " حاضنة للمشروعات الصغيرة والتكنولوجيا بمحافظة الوادي الجديد "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دور البحث العلمي في تنمية الصناعات الصغيرة والبيئية بالوادي الجديد، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الخارجة، 22 – 24 مارس 2005.

(11) الفاروق، إبراهيم بسيوني (دكتور) وآخرون، 1989، " الصناعات الصغيرة ومستقبلها"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، سبتمبر 1989.

(12) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا، (بدون تاريخ)، " واقع الصناعات الحرفية – الحاجات والتحديات في لبنان ودول عربية مختارة"، جمعية العزم والسعادة الاجتماعية، بيروت.

(13) المجالس القومية المتخصصة، 1985، " الصناعات الصغيرة في مصر "، نشرة بحثية، القاهرة.

(14) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003، " الدراسة القومية حول الحد من الفقر الريفي في الدول العربية "، الخرطوم.

(15) الموصلي، حامد إبراهيم (دكتور)، 2005، "جريد النخيل: نموذج لمساهمة البحث العلمي في تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة والبيئية "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دور البحث العلمي في تنمية الصناعات الصغيرة والبيئية بالوادي الجديد، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الخارجة، 22 – 24 مارس 2005.

(16) الموصلي، حامد إبراهيم (دكتور)، 2004، " استخدام البواقي الزراعية النباتية في الصناعة – نموذج لدور الجامعة في تنمية المجتمع "، ندوة جامعة عين شمس في خدمة المجتمع وتنمية البيئة (الواقع والمأمول)، جامعة عين شمس، 11–13 مايو 2004.

(17) الموصلي، حامد إبراهيم (دكتور)، 1988، " تعقيب علي ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " دور الصناعات الصغيرة في التنمية "، المجلد الثاني، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 19–21 ديسمبر 1988.

(18) بدر، محمود محمود (دكتور) وآخرون، 1984، " المشروعات الصغيرة في مصر – دراسة عن محافظتين – مشروع العمالة الريفية غير الزراعية، مصر "، كلية الزراعة بالفيوم، جامعة القاهرة، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة الزقازيق، جامعة ولاية ميتشجان، الولايات المتحدة الأمريكية، إبريل 1984.

(19) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد التخطيط القومي، 2003، " مصر تقرير التنمية البشرية 2003 "، برنامج التنمية المحلية بالمشاركة، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر.

(20) بيرتون، سوانسون، 1990، " الإرشاد الزراعي – دليل مرجعي "، الطبعة الثانية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.

(21) ثابت، فؤاد، 2006، " مبادرات المجتمع المدني لتفعيل دور المشاركة الشعبية في تنمية المشروعات الصغيرة " ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " المشروعات الصغيرة وتحديات التنمية في مصر " ، معهد الأهرام الإقليمي للصحافة بالتعاون مع المنتدي الليبرالي المصري ومؤسسة فريد ريش ناومان الألمانية، القاهرة، 17 سبتمبر 2006.

(22) جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، 2000، " دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية "، القاهرة.

(23) حسني، محمود حسن (دكتور)، 1991، " مدى واقعية الآمال المعقودة علي المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر "، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين – 23 – 25 نوفمبر 1989، الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

(24) خضر، حسن (دكتور)، 1996، " دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تنمية المشروعات الصغيرة "، تقرير المشروع البحثي النهائي للصناعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والسكان، شعبة التنمية والعلوم الاجتماعية، القاهرة.

(25) ريحان، إبراهيم إبراهيم (دكتور)، 2005، " ورشة العمل القومية حول سياسات الحد من الفقر في الريف العربي"، ورقة محورية حول البرامج

الإرشادية والتوعوية اللازمة لتبني ونشر المشروعات الصغيرة المدره للدخل في إطار الحد من الفقر في الريف، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، صنعاء، 13-15 فبراير 2005.

(26) رئاسة مجلس الوزراء، الصندوق الاجتماعي للتنمية، 1999، " التقرير السنوي لعام 1998"، القاهرة.

(27) زكي، أحمد عبد السلام، 1998، " الصناعات الصغيرة والصناعات المغذية والصناعات الواعدة (الخدمات والبرمجيات) "، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

(28) طوبار، سمير (دكتور)، 1992، " برنامج الإصلاح الاقتصادي وقضية البطالة "، ندوة استراتيجية الزراعة المصرية في التسعينيات (الأهداف – المحددات – الآليات)، القاهرة.

(29) عبد المطلب، علي عبد المطلب (دكتور)، 1984، " دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مصر "، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الخامس، يونيو 1984.

(30) عرفة، صلاح (دكتور)، 2005، " مساهمات البحث العلمي في تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة والصناعات البيئية – أفكار صغيرة لمشروعات كبيرة واقتصاد المعرفة لمواجهة البطالة "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دور البحث العلمي في تنمية الصناعات الصغيرة والبيئية بالوادي الجديد، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الخارجة، 22 – 24 مارس 2005.

(31) عريقات، سمير عبد الحميد (دكتور)، 2004، " تقييم مشروعات صندوق التنمية المحلية في القرية المصرية "، التقرير النهائي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية، مشروع رقم P 5 – RDC – 03 ، نوفمبر 2004.

(32) عريقات، سمير عبد الحميد (دكتور)، 1998، " المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية القرية المصرية "، ندوة التنمية وتحديات المستقبل للقرن الحادي والعشرين ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية، معهد التخطيط القومي بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومؤسسة العلميين الدوليين، الإسكندرية، 10-12 فبراير 1998.

(33) علام، سعد طه (دكتور)، 1998، " الجوانب الاقتصادية لتنمية القرية "، ورقة عمل مقدمة لندوة التنمية الريفية في مصر بين الماضي والحاضر والمستقبل، الجمعية العلمية المركزية للتنمية المحلية والإقليمية المتكاملة، القاهرة، 21–22 أكتوبر 1998.

(34) عمر، أحمد محمد (دكتور)، 1977، " الإرشادي الزراعي "، أوفستا للطباعة، القاهرة.

(35) قائد، علي عبد الله، 1991، " معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية مع الإشارة الخاصة للجمهورية العربية اليمنية "، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

(36) قطب، فاطمة عبد الستار، (دكتور)، (بدون تاريخ)، " الصناعات والمشروعات الصغيرة وتنمية المرأة الريفية في ظل العولمة – دراسة ميدانية في قرية الماى بمحافظة المنوفية"، ورقة علمية مقدمة إلى ندوة " التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة في مصر "، الإتحاد التعاوني الإنتاجي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة.

(37) قنديل، أماني، 2005، " تقييم انعكاسات المجلس القومي للمرأة في المجتمع المصري "، الطبعة الأولي، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

(38) مجلس الشورى، لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة والقوي العاملة، 1991، "الصناعات الصغيرة"، التقرير الثاني عشر، القاهرة.

(39) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2006، "دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح العقد الاجتماعي مصر 2005 "، بيانات غير منشورة، القاهرة، أكتوبر 2006.

(40) محرم، إبراهيم (دكتور)، 2005، " دور الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال في النهوض بالصناعات الصغيرة والبيئية "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دور البحث العلمي في تنمية الصناعات الصغيرة والبيئية بالوادي الجديد، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الخارجة، 22 – 24 مارس 2005.

(41) محرم، إبراهيم سعد الدين (دكتور)، 1990، " التنمية الريفية " ، سلسلة التثقيف التعاوني، العدد 12، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية.

(42) محمود، عبد القوي (دكتور)، 2005، " الصناعات الصغيرة والبيئية في الفرافرة – رؤية المجتمع المحلي لتنميتها "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دور البحث العلمي في تنمية الصناعات الصغيرة والبيئية بالوادي الجديد، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الخارجة، 22– 24 مارس 2005.

(43) مسلم، جمال، (دكتور) 2002، " دليلك الإرشادي عن كيفية البدء في مشروعات صغيرة ومتوسطة "، مشروع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالدقهلية والصندوق الاجتماعي للتنمية.

(44) مصطفي، محمد كمال (دكتور)، 1988، " دور الصناعات الصغيرة في استيعاب العمالة "، ورقة علمية مقدمة إلى ندوة " دور المشروعات الصغيرة في التنمية "، المجلد الأول، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 19–21 ديسمبر 1988.

(45) مصطفي، محمد كمال (دكتور)، (بدون تاريخ)، " دليل التفكير الإبداعي في المشروعات الصغيرة "، ورقة علمية مقدمة إلى ندوة " التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة في مصر "، الإتحاد التعاوني الإنتاجي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة.

(46) معهد التخطيط القومي، 2005، " مساهمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري " – مذكرة عرض السياسة مبنية علي تقرير التنمية البشرية لمصر 2005، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

(47) منظمة العمل الدولية، 2003، " فرص التشغيل العادل للمرأة والرجل في الأردن "، الأردن، يوليو 2003.

(48) نصر، أبو بكر علي محمد (دكتور)، 2005، " مقومات النجاح للمشروعات الصغيرة والمغذية وأثرها علي التنمية "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دور البحث العلمي في تنمية الصناعات الصغيرة والبيئية

بالوادي الجديد، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الخارجة، 22 – 24 مارس 2005.

(49) هيكل، محمد (دكتور)، 2002، " مهارات إدارة المشروعات الصغيرة "، سلسلة المدرب العملية، الطبعة الأولي، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

(50) وزارة الإدارة المحلية،جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية، 1990، " دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية "، صندوق التنمية المحلية، القاهرة.

(51) وزارة التجارة الخارجية والصناعة، 2004، " قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنه 2004 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1241 لسنه 2004 "، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الأولي، القاهرة.

(52) وزارة التخطيط والتنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية، 2006، " دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية"، القاهرة، يونيو 2006.

(53) يحيي، مجدي علي (دكتور)، 1999، " العدالة التوزيعية لاستثمارات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) "، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، المجلد 14، العدد 12، ديسمبر 1999.

(54) Abu Gazaleh, K, Bulbul, L, Hewala, S, and Najim, Suadad, (2004), " Gender, Education and Child Labour in Egypt ", Gender, Education and Child Labour Series, International Labor Office, Geneva.

(55) Afifi, Tamer, (2001), " The Poor in the Egyptian Labor Market During an Adjustment Period: for Better or for Worse", Economic Research Forum (ERF), Working Paper 117, Cairo, Egypt.

(56) Datt, G, Dean Jollife and Manohar Sharma, (1998), " A Poverty Profile in Egypt: 1997 ", Food Consumption and

Nutrition Division Discussion Paper, 49, International Food Policy Research Institute, Washington, D.C.

(57) El-Laithy, Heba, (2001), " The Gender Dimensions of Poverty in Egypt ", Economic Research forum ERF, Working Paper, 127, Cairo, Egypt.

(58) El-Laithy, Heba and Naglaa El-Ehwany, (2001), " Poverty, Employment and Policy-Making in Egypt: A Country Profile", International Labor Organization, Area Office, Cairo, Egypt.

(59) Eugen Staly and Richard Morse,(1965), " Modern Small Industry for Developing Countries ", Mc Graw – Hill, New York.

(60) Falkingham, Jane and Ceema Namazie, (2002), " Measuring Health & Poverty: a Review of Approaches to Identifying the Poor ", DFID Health Systems Resource Centre, London.

(61) Graham, Bannock,(1981), " The Economic of Small Firms ", Basil Black Swell, Oxford.

(62) Hassanen, Medhat,(1995), " The Challenges Facing SME's in Developing Countries ", WASME 8 rh International Confernce on Small and Medium Enterprise, Cairo.

(63) Rutstein, Shea Oscar and Kiersten Johnson, (2004), " The DHS Wealth Index ", DHS Comparative Report 6, ORC Macro Calverton, Maryland, USA.

64) World Bank, (2002), " Arab Republic of Egypt Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy ", Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region, Ministry of Planning, Government of the Arab Republic of Egypt.

ملحق

قانون تنمية المنشآت الصغيرة
رقم 141 لسنة 2004
ولائحته التنفيذية

الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1241 لسنة 2004

قانون رقم 141 لسنة 2004
بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولي)

تسري أحكام القانون المرافق علي المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر التي تتوافر فيها شروط تطبيقه.

هو الجهة المختصة بالعمل علي تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول علي ما تحتاجه من تمويل وخدمات. وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل الصندوق في قيامه بهذه المهام.

(المادة الثالثة)

تسري أحكام القانون المرافق علي المنشآت القائمة إذا توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية.

ويصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في 20 ربيع الآخر سنة 1425 هـ.

(الموافق 8 يونيه سنة 2004م) .

حسني مبارك

قانون

تنمية المنشآت الصغيرة

(الباب الأول)

تعاريف

مادة 1 – يقصد بالمنشآت الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملاً.

مادة 2 – يقصد بالمنشأة المتناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

(الباب الثاني)

في التأسيس والتعامل مع الجهات المحلية والأجنبية

مادة 3 – ينشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية في مكاتبه أو في فروع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالمحافظات وحدات لخدمة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، تتولي – بناء علي طلب أصحابها – كافة إجراءات التسجيل واستصدار التراخيص والموافقات والبطاقات التي تفرضها التشريعات، واللازمة لممارسة نشاطها، وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المستندات إلى الجهات الإدارية المختصة بمنح التراخيص.

وتضم هذه الوحدات مندوبين عن مصلحة الشركات والضرائب والسجل التجاري لإتمام الإجراءات المشار إليها في الفقرة الأولي من هذه المادة.

كما تضم تلك الوحدات مندوبين عن الهيئات والجهات المختصة قانوناً بالتصرف في الأراضي والأماكن التي تلزم المنشأة، ويكون لهم صلاحية التعاقد مع أصحاب المنشآت في كافة أوجه التصرف.

وتصدر الوحدة لصاحب المنشأة ترخيصاً مؤقتاً لمزاولة النشاط فور استيفاء النموذج المعد لهذا الغرض مرفقاً به المستندات المطلوبة. وذلك لحين استصدار التراخيص النهائية من الجهات الأخرى، فإذا لم ترد هذه الجهات خلال

مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في الفقرة الأولي من هذه المادة، صار الترخيص المؤقت نهائياً.

وتقيد التراخيص النهائية في سجل خاص لدي هذه الوحدات ويعطي لكل منشأة رقم قومي يستخدم في جميع معاملاتها.

ويكون للجهات التي أصدرت التراخيص الحق في التفتيش علي المنشآت للتأكد من التزامها بأحكام القانون بشرط ألا يخل ذلك بحسن سيرها ومباشرتها لأوجه نشاطها، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة 4 – يتولى الصندوق الاجتماعي للتنمية التنسيق بين الجهات والمؤسسات المحلية والأجنبية والدولية المهتمة برعاية تلك المنشآت، وعلي تلك الجهات القيام بتحديد ماهية الخدمات والتيسيرات التي تقدمها للمنشآت وإخطار الصندوق الاجتماعي للتنمية بها لاتخاذ ما يلزم لتحقيق التكامل بينها.

(الباب الثالث)

تمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر

مادة 5 – ينشأ في كل محافظة، بقرار من المحافظ، بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق أو أكثر لتمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحدد في القرار لتنظيم عمليات التمويل والتحصيل والمتابعة.

وتتكون موارد هذه الصناديق من :

1 – التمويل الذي يتاح من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

2 – ما تخصصه الدولة من اعتمادات لتمويل هذه الصناديق بغرض تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

3 – ما تخصصه المجالس الشعبية المحلية من موارد.

4 – الهبات والمنح التي تتيحها مؤسسات التمويل لدعم المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

مادة 6 – يدرج في الخطة السنوية للدولة ما يتقرر من تمويل ميسر للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وتحدد مصادر هذا التمويل بما في ذلك ما يتاح لصناديق المحافظات.

كما يدرج في الموازنة العامة للدولة ما يخص الدولة من الاعتمادات التي تترتب علي ما تقدم سواء بالباب الرابع التحويلات الرأسمالية أو الباب الثاني النفقات الجارية.

مادة 7 – يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية من موارده تمويلاً ميسراً للمنشآت الصغيرة أو المتناهية الصغر وفقاً للقواعد والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الصندوق، وذلك فضلا عما يتيحه من تمويل لصناديق تمويل تلك المنشآت في المحافظات.

مادة 8 – للصندوق الاجتماعي للتنمية الحصول علي التمويل اللازم من الأسواق المالية المحلية وذلك بالشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع وزارة المالية، ويستخدم التمويل الذي يحصل عليه الصندوق في إعادة التمويل لصناديق تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في المحافظات، وذلك في الحدود والضوابط التي يقرها مجلس الدولة.

مادة 9 – ينشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية، بقرار من مجلس إدارته وبمساهمة صناديق تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في المحافظات، نظاماً لضمان مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه المنشآت، ويصبح هذا النظام سارياً بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق المشار إليه ودون أن يترتب علي ذلك أية أعباء علي الموازنة العامة للدولة أو من موازنات المحافظات.

(الباب الرابع)

الحوافز والتيسيرات

مادة 10 – يخصص من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار في المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات العمرانية وأراضي الاستصلاح الزراعي نسبة لا تقل عن (10%) وذلك لإقامة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، ويتم تزويد هذه الأراضي بالمرافق وتقسيمها وتخطيطها وطرحها علي الراغبين في إقامة تلك المنشآت.

وتحدد الجهات صاحبة الحق في التصرف في هذه الأراضي مندوبين عنها في وحدات الصندوق مزودين بخرائط للأراضي المتاحة، ونشرة بشروط البيع والانتفاع ونماذج العقود، ويكون لهم صلاحية التعاقد واتخاذ إجراءات التسجيل والشهر.

مادة 11 – مع عدم الإخلال بأية مزايا أو تيسيرات أخرى ينص عليها قانون آخر، يحدد سعر بيع الأراضي المشار إليها في المادة السابقة في حدود تكلفة توصيل المرافق، ولصاحب المنشأة شراء الأراضي وسداد ثمنها بالشروط التي تحددها الجهة البائعة، ويجوز طلب حق الانتفاع بها مقابل سنوي لا يزيد علي (5%) من الثمن المقدر لها.

مادة 12 – تنشئ كل من الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية سجلاً لقيد المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الراغبة في التعامل معها، وتتيح كل منها، مع مراعاة تكافؤ الفرص، نسبة لا تقل عن (10%) للتعاقد مع هذه المنشآت لشراء منتجاتها أو تنفيذ الخدمات والإنشاءات اللازمة لتلك الجهات.

مادة 13 – يسدد صاحب المنشأة الصغيرة لوحدات الصندوق نسبة (1%) من رأس المال المدفوع بحد أقصى خمسمائة جنيه ومائتي جنيه للمنشأة المتناهية الصغر من تحت حساب الرسوم ومقابل الخدمات التي تقدم من جميع الجهات الحكومية وتحصل لحسابها وذلك عند استلام الترخيص المؤقت ببدء النشاط.

مادة 14 – يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، مباشرة أو من خلال الخبراء الذين يستعين بهم، الخدمات الآتية، وعلي الأخص:

1 – التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في كل محافظة وفي كل منطقة داخلها.

2 – إعداد دراسات جدوى أولية عن المشروعات التي تطرح علي الراغبين في إقامتها.

3 – تقديم المشورة عن أفضل الأماكن وأحسن مصادر الشراء للآلات والتجهيزات وغيرها من المستلزمات.

4 – تزويد أصحاب المنشآت بدليل مبسط للسجلات الكمية والمحاسبية والإرشادات اللازمة للتعامل مع كافة الجهات العامة.

5 – التعريف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت.

6 – التعريف بالمعارض المحلية والدولية والمعاونة علي الاشتراك فيها.

7 – المساعدة في الحصول علي المعرفة والتطورات في تقنيات الإنتاج والتسويق.

ويخصص الصندوق في موازنته السنوية الاعتمادات اللازمة لتقديم هذه الخدمات.

مادة 15 – يمكن الترخيص بشغل الأماكن للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في الأماكن التي تخصصها الأحياء وغيرها من الجهات العامة لتوزيع السلع، بمقابل رمزي لا يجاوز نصف المقابل المحدد لشغل تلك الأماكن.

مادة 16 – لا يجوز إيقاف نشاط أي منشأة صغيرة أو متناهية الصغر إدارياً إلا في حالة ارتكاب مخالفة تستوجب الغلق قانوناً، وفي هذه الحالة يخطر صاحب المنشأة بالمخالفة وبالمدة المحددة لإزالتها، ويتم الإيقاف إذا انقضت هذه المدة دون إزالة المخالفة.

مادة 17 – استثناء من أحكام القانون رقم 7 لسنة 2000 في شأن لجان التوفيق في بعض المنازعات. تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة دائمة يرأسها أحد رجال القضاء بدرجة رئيس محكمة علي الأقل يتم ندبه طبقاً للقواعد والإجراءات المقررة في قانون السلطة القضائية ويشترك في عضويتها ممثل عن الغرفة التجارية وآخر عن الصندوق الاجتماعي للتنمية. ويدعى للحضور صاحب الشأن أو من يمثله وممثل عن الجهة المتظلم منها.

وتختص هذه اللجنة بنظر التظلم من قرار الإيقاف المشار إليه في المادة السابقة، علي أن يتم التظلم خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه إلى صاحب الشأن بقرار الإيقاف، ويترتب علي هذا التظلم وقف تنفيذ القرار المتظلم منه مؤقتاً عدا المخالفات التي تهدد الصحة العامة وأمن المواطنين.

وعلي اللجنة أن تصدر قراراً، خلال سبعة أيام من تاريخ التظلم، بتنفيذ الإيقاف أو بالاستمرار في وقف تنفيذه مؤقتاً حتى يفصل فيه.

كما تختص هذه اللجنة بالفصل في أي نزاع يقوم بين صاحب الشأن وأي من الجهات المشار إليها في هذا القانون.

ولا يخل كل ذلك بحق اللجوء مباشرة إلى القضاء.

مادة 18 – يلغي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

اللائحة التنفيذية
لقانون تنمية المنشآت الصغيرة
رقم 141 / 2004
والصادرة
بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2004/1241

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم 1241 لسنة 2004 *
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة
الصادر بالقانون رقم 141 لسنة 2004

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع علي الدستور:

وعلي قانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادرة بالقانون رقم 141 لسنة 2004 ،وعلي قرار رئيس الجمهورية رقم 40 لسنة 1991 بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والقرارات المعدلة له.

(المادة الأولي)

مع عدم الإخلال للصندوق الاجتماعي للتنمية من اختصاصات ، يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادرة بالقانون رقم 141 لسنة 2004 المرافقة.

(المادة الثانية)

يقصد في تطبيق أحكام هذه اللائحة بالمصطلحات الآتية المعاني المبنية قرين كل منها :

(أ) القانون : قانون تنمية المنشآت الصغيرة.

(ب) الصندوق : الصندوق الاجتماعي للتنمية.

(ح) المنشآت : المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

(د) صناديق المحافظات : الصناديق التي تنشأ في كل محافظة لتمويل المنشآت متناهية الصغر.

(هـ) الرقم القومي : رقم تسجيل المنشأة لدي الصندوق الاجتماعي للتنمية.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة مجلس الوزراء في 20 جمادي الأولي سنة 1425 هـ
(الموافق 8 يوليه سنة 2004 م)

رئيس مجلس الوزراء
دكتور / عاطف عبيد

---

* الوقائع المصرية – العدد رقم 152 تابع (ب) الصادر في 2004/7/8

اللائحة التنفيذية
لقانون تنمية المنشآت الصغيرة

مـادة (1)

يضع مجلس إدارة الصندوق البرامج والخطط اللازمة لتنمية المنشآت بالتنسيق مع الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات المعنية، وتعرض هذه البرامج علي مجلس الوزراء لاعتمادها وإخطار الجهات المختلفة للالتزام بها.

مـادة (2)

يختص الصندوق بتنمية المنشآت والترويج لانتشارها وزيادة الوعي بأهميتها وتشجيع إنشائها. وله علي الأخص في سبيل ذلك ما يأتي :

1- وضع خطة سنوية للتوعية بأهمية المنشآت وبوسائل تأسيسها وانتشارها وتسويق منتجاتها وذلك بمشاركة الجهات المعنية بها وعلي أن يشمل ذلك إقامة المعارض والمؤتمرات وغيرها من التجمعات التي تستهدف تحقيق ذلك.
2- إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المرتبطة بشئون المنشآت.
3- التنسيق بين الجهات المعنية بشئون المنشآت لإزالة أيه معوقات تعترض نشاطها.
4- تشجيع وجود شركات التسويق القادرة علي الوقوف علي احتياجات الأسواق من السلع والخدمات وإرشاد صغار رجال الأعمال لإنتاجها.
5- تشجيع وجود شركات الرعاية والحضانة الفنية لمعاونه أصحاب المنشآت الصغيرة في الحصول علي التصميمات لمنتجاتها والتطوير المستمر لها وإرشادهم لأفضل مصدر لشراء المستلزمات والخامات والآلات ، وأماكن التأهيل للعمل.
6- التعاقد مع شركات التنمية العقارية بتنفيذ مخططات إقامة معارض الورش والمنشآت بجوار المجتمعات العمرانية الجديدة أو في مناطق أخري مكتملة المرافق.
7- إنشاء مراكز التدريب لتأهيل أصحاب المنشآت أو إعداد الراغبين في إقامتها من خلال تزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لحسن إدارة هذه المشروعات.

مـادة (3)

ينشأ في كل وزارة أو هيئة عامة معنية بالمنشآت وفي كـل محافظـة وحدة أو مسئول لتنمية المنشآت يتولى الاتصال بالصندوق ومعاونته في تحقيق برامجه والتنسيق معه في تسهيل وتيسير الإجـراءات وإزالـة المعوقات التي تعترضها، وأن يقدم للصندوق كافة المعلومات والبيانات الفورية والخطط المتعلقة بتمويل وتنمية المنشآت والمقترحات الكفيلـة بتحقيق ذلك.

وللصندوق أن يعقد مع أولئـك المـسئولين وممثـل تلـك الوحـدات الاجتماعات اللازمة للتنسيق بين هذه الخطط وتجنب تكـرار أهـدافها وتوجيه مواردها بما يحقق صالح المنشآت.

مـادة (4)

يتولى الصندوق مع الجهات المانحة المـصرية والأجنبيـة والدوليـة المهتمة بتمويل ورعاية وتنمية المنشآت، تحديد الخدمات والتيـسيرات التي تقدمها لهذه المنشآت واتخاذ ما يلزم لتفعيلها. وعلي أن يتم ذلـك التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بالحصول علي تمويل أجنبـي وفقا لأحكام القوانين.

ويقوم الصندوق بموافاة الجهة المتخصصة بالحصول علي القـروض الأجنبية للمشروعات والبرامج المطلوب توفير تمويـل أجنبـي لهـا مصحوبة بالدراسات والبيانات الخاصة بها ليتسنى عرضها علي هيئات ومؤسسات التمويل متعددة الأطراف والثنائية للوقوف علي مدي إمكانية مساهمتها في التمويل المطلوب بالتنسيق مع الصندوق.

مـادة (5)

يتولى الصندوق التخطيط والتنسيق لمعاونه المنشآت في الحصول علي ما تحتاجه من تمويل وخدمات وذلك بالتعاون مع كافـة الجهـات ذات العلاقة بهذه المنشآت ومع الجمعيات والمؤسسات الداعمة لها والبنـوك والجهات المانحة والمقرضة لتلك المنشآت.

كما يتم التنسيق بين الصندوق والصناديق التي تنـشأ بكـل محافظـة لتمويل المنشآت من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية وفقا للقواعـد والإجراءات التي تنظم عمليات التمويل والتحصيل والمتابعة.

وللصندوق تقديم تمويل ميسر من موارده للمنشآت ويكون مسئولا عن إنشاء نظام لضمان مخاطر الائتمان والتي قد تتعرض لها هذه المنشآت.

وله كذلك أن يعقد اللقاءات والأنشطة اللازمة للترويج والتعريف بمصادر التمويل والخدمات الأجنبية والمحلية المتاحة للمنشآت وأن يصدر البيانات والنشرات التي تساعد في ذلك.

مادة (6)

للصندوق أن يطلب بعد التنسيق مع البنك المركزي المصري والأجهزة الرقابية المالية الأخرى، من البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم له البيانات الخاصة بنشاطها في تمويل المنشآت وخططها في هذا الشأن لوضعها في إطار برنامج تنمية المنشآت، وذلك كله مع عدم الإخلال بالقوانين المنظمة لسرية الحسابات المصرفية والمعاملات المالية الأخرى.

مادة (7)

يشترط لتمتع المنشأة بالمزايا والتيسيرات الواردة بالقانون أن تسجل نفسها لدي الوحدة المختصة من وحدات الصندوق المشار إليها في المادة 3 من القانون، وأن تحصل على رقم قومي يستخدم في جميع معاملاتها.

وعلي أن يتضمن هذا التسجيل بيانات عن رأس مال المنشأة وعدد العاملين بها من خلال النموذج المعد لذلك بالصندوق ووحداته.

مادة (8)

يخطر الصندوق من قبل كل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومصلحة الضرائب والسجل التجاري والجهات المختصة بالتصرف في الأراضي والأماكن التي تلزم المنشآت وغيرها من الجهات المعنية، بمن يختارهم مندوبين عنها في وحدات الصندوق المخصصة لخدمة المنشآت.

ويتولى هؤلاء المندوبون اتخاذ إجراءات التسجيل وإصدار التراخيص والموافقات والبطاقات التي تفرضها التشريعات. وكذلك إبرام كافة التصرفات بالنسبة للأراضي والأماكن مع أصحاب المنشات.

مادة (9)

تقوم الجهات المختصة بالتنسيق مع وحدات الصندوق بإعداد نماذج مبسطة لطلبات التسجيل واستصدار التراخيص والموافقات والبطاقات وطلبات شراء وتخصيص الاراضى والأماكن مع بيان بالمستندات الواجب إرفاقها بكل هذه الطلبات 0

مادة (10)

يصدر الصندوق بالتنسيق مع الجهات والأجهزة المعنية دليلا إرشاديا نوعيا لكل نشاط من الأنشطة التي تباشرها المنشآت، ويتضمن الدليل علي الأخص ما يلي:

- الضوابط العامة والخاصة لممارسة النشاط النوعي.
- التراخيص والموافقات والعقود والتصاريح المطلوبة لممارسة النشاط وبيان الجهات ذات الصلة به.
- بيانا بالمستندات المطلوبة.
- بيانا بالإجراءات المطلوبة.
- بيانا بلجان التظلمات في المحافظات ومقر كل منها.

ويتم إيداع هذه الدليل بالصندوق ووحداته بمقابل رمزي.

مادة (11)

يقدم صاحب المنشأة إلي الصندوق أو أحد وحداته طلب التسجيل والحصول علي ترخيص مؤقت علي النموذج الذي يعد لهذا الغرض مرفقا به المستندات المطلوبة.

ويمنح صاحب المنشأة ترخيص مؤقت لمزاولة النشاط وفقا للنموذج الذي يصدر به قرار من الأمين العام للصندوق، وذلك لحين استصدار التراخيص النهائية من الجهات المختصة.

فإذا لم ترد هذه الجهات خلال مدة الثلاثين يوما من تاريخ تقديم المستندات إلي الجهات الإدارية المختصة بإصدار التراخيص، صار الترخيص المؤقت نهائيا.

وعلى المنشأة مراجعة وحدة الصندوق بعد الثلاثين يوما من تاريخ حصولها علي الترخيص المؤقت، وذلك لتسليمها الترخيص النهائي الصادر من الجهات المختصة أو لتؤشر علي الترخيص المؤقت بصورته النهائية.

ويصدر الأمين العام للصندوق قرارا بالقواعد والإجـراءات الواجـب علي تلك الوحدات إتباعها تنفيذا لأحكام هذه المادة.
ويقوم الصندوق بإقامة نظام معلومات واتصالات متكامل فيما بينه وبين الجهات المختصة لتسيير اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار التراخيص في المواعيد القانونية المقررة.

مـادة (12)

علي الجهات المختصة بالتفتيش موافاة الصندوق بمشروعات بـرامج التفتيش المقترحة علي المنشآت متضمنة مواعيد وأسلوب إجرائها وفقا للنماذج التي تعدها لهذا الغرض.
ويتولى الصندوق إعداد برامج التفتيش وفقا للنماذج المشار إليها بعـد تصنيفها وتجميعها بحسب طبيعة ونوع كل نـشاط وتحديـد الجهـات المعنية بالتفتيش وتوقيت وأسلوب تنفيذه وذلك بما لا يخل بحسن سـير العمل بالمنشآت ومباشرتها لأوجه نشاطها وتخطر المنشآت بصورة من التقرير الذي يعد عن نتائج التفتيش.
ولا يخل ذلك بحق الجهات ذات الصلة بالأنشطة التي يترتـب عليهـا إخلال بالصحة العامة أو أمن وسلامة المواطنين في إجـراء التفتـيش المفاجئ علي أن يتم إخطار الـصندوق بـالمبررات التـي اقتـضت إجراءه.

مـادة (13)

يحتفظ الصندوق ووحداته وصناديق المحافظات علي الأخص بالنماذج الآتية:

1- نموذج طلب الترخيص وفقا لطبيعة كل نشاط.
2- نموذج الترخيص المؤقت للمنشأة.
3- نموذج الترخيص النهائي للمنشأة.
4- نموذج لطلب تخصيص الأراضي.
5- نموذج لطلب توصيل مرافق.
6- نموذج شهادة إعفاء ضريبي.
7- نموذج شهادة إعفاء جمركي.
8- نموذج السجل الذي تحتفظ به الوحدات لقيد المنـشآت ومـا يتضمنه من بيانات والرقم القومي الذي تسجل به المنشأة.

9- النشرة الخاصة التي يصدرها الصندوق عن المنشآت بأرقامها القومية، ونوعية نشاطها، وما يطرأ عليها من توقف أو غلق أو تصفية.

مادة (14)

تختص صناديق المحافظات المشار إليها بالمادة (5) من القانون بصفة أساسية بتمويل المنشآت داخل النطاق الجغرافي للمحافظة، بهدف توسيع قاعدة الإقراض لرفع دخل الفرد وتحسين مستوي الأسرة والحد من البطالة.

وذلك من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية وفي ضوء السياسات والقواعد والإجراءات التي يحددها قرار المحافظ بإنشاء صندوق المحافظة بالتنسيق مع الصندوق ويكون لصندوق المحافظة ميزانية مستقلة ويديره لجنة تسيير برئاسة المحافظ أو من ينوب عنه، وبعضوية كل من :

1- عضو من الصندوق.
2- عضو عن المؤسسات والجمعيات الأهلية بالمحافظة.
3- عضو من الشخصيات العامة بالمحافظة.
4- عضو من ذوى الخبرات القانونية أو المصرفية.

كما يتضمن قرار المحافظ بإنشاء صندوق المحافظة، تعيين مديرا له يكون مقررا للجنة التسيير والجهاز الإداري اللازم لمعاونته ومسك سجلات الحسابات وفقا للأصول المحاسبية كما يعد موازنة سنوية بمصروفات الجهاز الإداري تتحملها المحافظة، وتقريرا شهريا عن النشاط موضحا به عدد ونوع القروض الممنوحة والمستفيدين منها والأنشطة الممولة والخطط المستقبلية للإقراض، ويرفع هذا التقرير للمحافظ ويخطر الصندوق بصورة منه.

مادة (15)

يصدر مجلس إدارة الصندوق القرارات الآتية :

1- القواعد والإجراءات الخاصة بمنح التمويل الميسر للمنشآت، ولصناديق المحافظات المنصوص عليها في المادة (7) من القانون.

2- الضوابط والحدود الخاصة باستخدام التمويل الذي يحصل عليه الصندوق من الأسواق المحلية في إعادة تمويل صناديق المحافظات.
3- نظام ضمان مخاطر الائتمان المنصوص عليه في المادة (9) من القانون.

مادة (16)

للصندوق الحصول علي التمويل اللازم من الأسواق المالية لأداء المهام المنوط به.
وفي حالة قيامة بإعادة تمويل صناديق المحافظات علي النحو الوارد بالمادة (8) من القانون بأسعار فائدة تقل عن الأسعار التي تحملها لتدبير المبالغ اللازمة لهذا التمويل من الأسواق المالية المحلية، ويتولى التنسيق مع وزارة المالية لتغطية هذا الفرق من خلال الموازنة العامة للدولة.

مادة (17)

علي الجهات صاحبة الحق في التصرف في الأراضي موافاة الصندوق كل في مجاله بخرائط مساحية وبيانات كافية عن الأراضي الشاغرة التي تتاح للاستثمار في المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات العمرانية وأراضي الاستصلاح الزراعي والتي لا يوجد أي نزاع بشأن ملكيتها أو الاختصاص في التصرف فيها، وعلي الصندوق التنسيق مع هذه الجهات بشأن تزويد تلك الأراضي بالمرافق تمهيداً لطرح 10% من مساحتها علي أصحاب المنشآت لشرائها أو الانتفاع بها.

ويحدد سعر بيع الأراضي لأصحاب المنشآت في حدود تكلفة توصيل المرافق، ويجوز لصاحب المنشأة طلب حق الانتفاع بالأرض مقابل سنوي لا يزيد عن 5% من الثمن المقدر لها.

وينشئ الصندوق قاعدة معلومات عن الأراضي المتاحة للتصرف تتضمن الموقع والمساحة والسعر والشروط اللازمة للتعاقد والتصرف، ويتم تحديث هذه البيانات بصفة دورية.

ويتيح الصندوق ووحداته لأصحاب المنشآت الإطلاع علي تلك المعلومات بكافة الوسائل، ويعلن عما يرد إليه من تعديلات في المساحات المعروضة وأسعارها.

مادة (18)

يشترط لقيد المنشأة في السجل المشار إليه بالمادة (12) من القانون، أن تكون قد سجلت نفسها لدي الصندوق وحصلت علي الرقم القومي والترخيص النهائي.

مادة (19)

يتم توريد المبالغ المشار إليها في المادة (13) من القانون والتي تحصلها وحدات الصندوق من أصحاب المنشآت وقت تسليم التراخيص المؤقتة للحساب المفتوح باسم وزارة المالية لهذا الغرض بالبنك المركزي المصري.

ولا يجوز لهذه الجهات المطالبة بأن تؤدي إليها تلك المبالغ ولا أن تحصل أية مبالغ أو رسوم أخرى نظير تقديم خدماتها للمنشآت.

وتتحمل الموازنة العامة للدولة المبالغ اللازمة لدعم إنشاء وتشغيل تلك الوحدات لضمان استمرارها في تقديم الخدمة بالكفاءة المطلوبة.

مادة (20)

تتولى وحدات الصندوق بالمحافظات إصدار نشرات دورية نصف سنوية يتم إبلاغها لوحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات ومصالح وأجهزة لها موازنات خاصة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة خدمية كانت أو اقتصادية الواقعة في دائرة المحافظة تتضمن الأسماء والبيانات الكافية عن المنشآت التي تقوم بتسجيل نفسها لدي هذه الوحدات.

مادة (21)

تقوم كل من الجهات المشار إليها بالمادة السابقة بقيد تلك المنشآت من واقع النشرات الدورية التي تصدرها وحدات الصندوق وذلك في السجل رقم (2) مشتريات من السجلات المنصوص عليها بالمادة (6) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 89 لسنة 1998 الصادر بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات.

مادة (22)

تتيح كل من الجهات المشار إليها بالمادة (20) وبمراعاة تكافؤ الفرص، نسبة لا تقل عن 10% للتعاقد مع المنشآت لشراء منتجاتها أو تنفيذ الخدمات والإنشاءات اللازمة لتلك الجهات.

كما توجه الدعوة للمنشآت في المناقصات المحلية والحول منها علي عروض فيما يتم طرحه للتعاقد بالاتفاق المباشر.

